# ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «69»

الخميس
3 سبتمبر 2026م

https://decembernews.com


# القوى المناهضة للحرب تصعِّد مواجهتها ضد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وتدفع بشكوى لمجلس السلم والأمن

## فقدان مواقع إقليمية مهمة بسبب مكتب (كامل).. وتقرير أممي يطالب بحظر شامل للسلاح بالسودان

## عبدالواحد النور لـ(ديسمبر): الحركة الإسلامية أشعلت الحرب وسنقاتلها بالسلاح إذا عادت للسلطة مجدداً

مع الأحداث 03
(جمهورية الوقاويق.. الإسلاميون وتدمير الدولة السودانية) كتاب جديد للأستاذ فتحي الضو

بروفايل 06
الحارث إدريس.. من معارض للعسكر إلى مُعيد تسمية الانقلاب

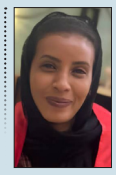
قضايا 8/7
العنف الرقمي الجندري كسلاح حرب
شيماء تاج السر

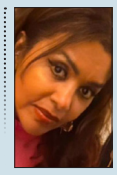
رأي 09
كيف يكون إيقاف الحرب والاستقرار في السودان خياراً جاذباً؟
نهلة فاروق أبو عيسى

رأي 11
عندما تصبح العدالة طريقًا لاستعادة الإنسان والدولة
صفاء الزين

كتابات 12
كيف انحط الإسلامويون في السودان بدور رجال الدين؟!
خالد أبو أحمد

كتابات 15
حين يطرق القضاء باب مجرم الحرب
د.العبيد أحمد العبيد


# مطالبة مجلس الأمن الافريقي للانعقاد للاستماع لوجهة نظر القوى المناهضة للحرب الرافضة «لحوار البرهان»

عواصم: (ديسمبر)

صعَّدت القوى المدنية المناهضة للحرب من وتيرة احتجاجها المناهض لبيان رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي الداعم لحوار قائد لجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان الصادر يوم الاثنين الماضي، لدرجة غير مسبوقة عبر تقديمها مذكرة احتجاجية لمجلس السلم والأمن الأفريقي على البيان الصادر من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود يوسف.

ودعت القوى المناهضة للحرب في مذكرتها الاحتجاجية، التي تحصلت (ديسمبر) على نسخة منها وقدمت يوم أمس الأربعاء، إلى عقد اجتماع مباشر بينها وبين المجلس ومفوض الشؤون السياسية بغرض الاستماع لوجهة نظرهم حول عملية السلام المطلوبة وموقفهم الرافض لحوار البرهان.

وتضم القوى المدنية المناهضة للحرب الأطراف المشاركة والموقعة على إعلان أديس أبابا الذي صدر الشهر الماضي وضم ممثلي القوى الموقعة على إعلان المبادئ السوداني ومن بينها مكونات من تحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) برئاسة دكتور عبدالله حمدوك وحركة وجيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد النور وحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل ومجموعات شبابية ونسائية، بجانب حزبي المؤتمر الشعبي الأصل بقيادة دكتور علي الحاج وحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل المهدي.

أكد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في كلمته يوم الاحد الماضي امام القمة الافريقية الطارئة رفض الانقلاب على الشرعية الدستورية بإفريقيا وفي اليوم اللاحق مباشرة اعلن دعمه للحوار الذي ينظمه قائد انقلاب السودان منفرداً

### طلب توضيحات

وطالبت المذكرة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقديم توضيح رسمي عن بيانها الداعم لحوار البرهان ومدى اتساقه مع قرارات وبيانات مجلس السلم والأمن الأفريقي الخاص بتعليق عضوية السودان بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وشددت على التمسك بمواقف مجلس السلم والأمن المشترط للهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار لأي عملية سياسية «وعدم السماح لأي بيان صادر عن أي جهاز من أجهزة الاتحاد الأفريقي بالالتفاف على هذا الشرط أو تجاوزه».

وشددت المذكرة على ضرورة بقاء الاتحاد الأفريقي «راعياً محايداً، موثوقاً به وبمصداقيته وسط السودانيين» لعملية سلام سودانية شاملة ومتكاملة تضم كل الأطراف المدنية والسياسية والمجتمعية، مع العمل على توحيد مسارات الوساطة الدولية المعنية بالسودان، ومن بينها الرباعية والخماسية «ضمن إطار واحد منسق ومتناغم الأهداف والخطوات، بدل تعدد الوساطات وتنافسها واتخاذ المواقف الفردية الضارة بسلام ووحدة السودان، وبما يُضعفها ويفقد مصداقية جهودها في وقف الحرب».

### تجاوز وتجاهل

وأشارت المذكرة إلى تجاوز بيان مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي يترأسها السفير محمود يوسف الداعم لحوار البرهان، لمواقف مجلس السلم والأمن الأفريقي ومتناقضاً معها بخلوه تماماً من أي إشارة لشرطي الهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار كشرط مسبق لأي عملية حوار سياسي، وتقديم الدعم الإقليمي ومباركة لمبادرة سياسية يقودها ويتحكم فيها قائد الانقلاب العسكري في 2021م الذي جمدت عضوية السودان بمقتضاه.

واعتبرت أن بيان يوسف أظهر تجاهلاً للمشاورات السابقة التي تمت مع مسار الخماسية الذي يشارك فيه الاتحاد الأفريقي وغيره من المسارات الأخرى للوساطة وعلى رأسها الآلية الرباعية وتجاهل المبادئ التي نقلتها تلك القوى الخماسية وفي مطلعها «استبعاد حزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية»، وأضافت: «هذا يحوّل بصورة ما مسار الآلية الخماسية إلى غطاء خارجي لتصميم عملية سياسية يشرف عليها قائد القوات المسلحة، لا تستوفي أيًا من الشروط المعروفة».

### تهديد وحدة السودان

ونوهت المذكرة إلى أن ترحيب المفوضية بحوار البرهان «دون تمحيص كافٍ لظروفه وأطرافه ومآلاته، يجعل مفوضية الاتحاد الأفريقي -سواء أدركت ذلك أم لم تدركه- شريكاً في تكريس تقسيم السودان سياسياً، بعد أن كرّسته الحرب عسكرياً وجهوياً وإثنياً، وهو ما يضع الاتحاد الأفريقي أمام مسؤولية تاريخية جسيمة تجاه وحدة أقدم دولة في القارة وأعرقها عضوية فيه».

يذكر أن بيان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الداعم لحوار البرهان الصادر يوم الاثنين الماضي، قد أثار ردود فعل غاضبة، وشهدت منصات التواصل الاجتماعي صدور بيانات متتالية رافضة لمحتواه ومضمونه من قبل العديد من القوى السياسية على رأسها أحزاب الأمة القومي والتجمع الاتحادي والمؤتمر السوداني والتحالف الوطني السوداني وحزب الأمة وقوى إعلان المبادئ السودانية بجانب القوى المدنية الرافضة للحرب الموقعة على وثيقة «الموقف المشترك للقوى المناهضة للحرب (عملية السلام التي نريد)» التي وقعتها الأطراف المشاركة في ختام اجتماعات أديس أبابا يوم 22 أغسطس 2026م.

**تفاصيل ص (2) والنص الكامل للمذكرة ص (17).**

# مكتب كامل إدريس يتسبب في فقدان موقع أمين عام منظمة التعاون الإسلامي

الخرطوم: (ديسمبر)

تسبب مكتب رئيس وزراء حكومة سلطة قائد الجيش كامل إدريس في إفقاد السودان فرصة تولي منصب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومقرها مدينة جدة السعودية، والتي تصنَّف ضمن منظمات التعاون الإقليمي الكبيرة على مستوى العالم، كما تم رفض ترشيح مستشار رئيس الوزراء دكتور حسين الحفيان للمنظمة العربية للتنمية الصناعية لعدم تطابق مؤهلاته مع متطلبات الوظيفة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) أن المملكة العربية السعودية أبدت ترشيح مساعد الأمين العام للشؤون الاجتماعية والإنسانية السفير طارق علي بخيت ليحل في موقع الأمانة العامة خلفاً للأمين العام السابق بسبب ظرفه الصحي، حيث يشغل بخيت موقعه كمساعد للأمين العام لدورتين وحاز على عدد كبيرة من الأصوات كما تم اختياره من قِبَل المنظمة مبعوثاً خاصاً إلى أفغانستان.

وطبقاً لتلك المصادر، فإن سفير سلطة قائد الجيش بالرياض السفير دفع الله الحاج علي قام بناءً على ذلك بمخاطبة وزارة الخارجية بسلطة قائد الجيش في يناير الماضي، حيث قام وزير خارجية سلطة قائد الجيش السفير محيي الدين سالم بتحويل خطاب الترشح لرئاسة مجلس الوزراء بغرض تبني واعتماد هذا الترشح رسمياً بعد التأكد من حصوله على تأييد واسع من الدول الأعضاء على رأسها دولة المقر؛ المملكة العربية السعودية.

وأضافت تلك المصادر أن فريق عمل مكتب رئيس وزراء سلطة قائد الجيش بقيادة العميد أمن نزار عبدالله والسفير بدرالدين الجعيفري قاما باستبدال ترشيح السفير طارق علي بخيت بمرشح آخر هو السفير إدريس فرج الله، وهو غير المعروف لدى المنظمة أو سبق له العمل فيها، في مخالفة لتقاليد العمل في المنظمات الإقليمية والدولية بتقديم مرشحين من العاملين داخل المنظمة لخبرتهم في عمل المنظمة المعنية.

وأشارت ذات المصادر إلى أن حملة الترويج ودعم ترشيح السفير المقدم من مكتب كامل إدريس ممثلاً في السفير إدريس فرج الله اتضح لها أن مرشحها لن يحصل في حال خوض الانتخابات إلا على صوت السودان فقط، وهو الأمر الذي دفعهم لسحب مرشحهم وإعلان تأييد المرشح الموريتاني المنافس له في مقابل الحصول على وعد بمنح السفير إدريس عبدالله وظيفة رفيعة داخل المنظمة.

في سياق متصل تسبب مكتب كامل إدريس، مرة ثانية، في إفقاد السودان فرصة التنافس على موقع المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعيين نظراً لترشيحه المستشار الخاص لرئيس الوزراء دكتور حسين الحيفان -وهو ابن خال قائد الجيش البرهان في ذات الوقت- صاحب الفرص المحدودة في التنافس «لعدم تطابق مؤهلاته مع متطلبات الوظيفة»، بينما فاز بالمنصب مرشح دولة قطر الذي تم ترشيحه من داخل المنظمة باعتباره ضمن العاملين فيها.

وشهد تقديم الترشح لوظيفة مهمة في جامعة الدول العربية وجود شبهات فساد وتضارب مصالح جراء تقديم أحد العاملين بمكتب كامل إدريس لنفسه في تلك الوظيفة ممثلاً في السفير بدرالدين الجيعفري، وهي الوظيفة التي لم يتم الإعلان عن نتيجتها حتى اللحظة.

# مساعٍ لسلطة قائد الجيش لمنع تمديد بعثة مجلس حقوق الإنسان الخاصة بالسودان

جنيف: (ديسمبر)

تنتظم في جنيف في الفترة من 7 سبتمبر إلى 9 أكتوبر فعاليات الدورة رقم 63 لمجلس حقوق الإنسان. وينتظر أن يكون ملف الانتهاكات في السودان على قائمة أولويات هذه الدورة، أسوة بالدورات السابقة، مع تزايد تحركات سلطة قائد الجيش للحيلولة دون تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة المستقلة المكلفة من مجلس حقوق الإنسان بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الحرب الحالية، فيما طالبت البعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في تقريرها المزمع تقديمه لاجتماعات مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ عدد من التدابير على رأسها دعوة مجلس الأمن الدولي لتوسعة قرار حظر الأسلحة المقتصر على دارفور ليشمل كل السودان.

ويتوقع أن تناقش الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان مشروع قرار خاص بالاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الناتجة عن النزاع المسلح في السودان وتمديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق تقدمت به كل بريطانيا وألمانيا وآيرلندا وهولندا والنرويج.

ووجهت الدول المعنية الدعوة للمهتمين بحالة حقوق الإنسان في السودان من منظمات المجتمع المدني ذات الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لجلستي مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار الخاص بالاستجابة لأزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الناتجة عن النزاع المسلح في السودان وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في يومي 14 و21 سبتمبر 2026 في إطار توسيع قاعدة التشاور حول مشروع القرار.

وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) أن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق طلب من مجلس الأمن الدولي توسيع نطاق الحظر ليشمل جميع أنحاء السودان. وجددت البعثة دعوتها السابقة لحماية المدنيين، وتحقيق المساءلة على امتداد سلسلة المسؤولية بأكملها، ودعم الضحايا والناجين.

وطبقاً لتلك المصادر فإن تقرير البعثة خلص إلى أن الدعم الخارجي يُديم العمليات العسكرية ويعزز قدرات أطراف الصراع في السودان، مما تترتب عليه عواقب وخيمة على المدنيين، كما أن قدرات الطائرات المسيرة -التي تزداد تطوراً- سمحت لكلا الطرفين بتوجيه ضربات بعيداً عن خطوط المواجهة المباشرة، إلا أن هذه القدرات التقنية المتزايدة لم تؤدِّ إلى حماية أفضل للمدنيين.

ووثقت البعثة في تقريرها هجمات طالت مدنيين ومستشفيات ومدارس وأسواقاً ومواقع للنازحين، بما في ذلك هجمات قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، ونوهت إلى أن وراء هذه العمليات شبكات أوسع نطاقاً تشمل الأسلحة والمقاتلين والتدريب والدعم اللوجستي.

ويرى التقرير أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن شبكة عابرة للحدود زودت «قوات الدعم السريع» بالأسلحة والدعم اللوجستي والتدريب وعناصر أجنبية، بمن فيهم متعاقدون كولومبيون، شاركوا في تشغيل أنظمة أسلحة متطورة وطائرات مسيرة. كما تم رصد مشاركة مقاتلين تلقوا تدريباً خارجياً في عمليات جرت في مخيم «زمزم» ومدينة «الفاشر».

أما بخصوص الجيش، فقد اعتبر أن الطائرات المسيرة الموَرَّدة من الخارج ساهمت في توسيع قدرات «القوات المسلحة السودانية» على توجيه ضربات بعيدة المدى، وإن كانت نتائج البعثة المتعلقة بالدعم الخارجي المقدم للقوات المسلحة السودانية لا تزال أولية.

ودعا التقرير إلى تدقيق مشدد بشأن الدعم الخارجي عندما يساهم في استمرار عمليات تنطوي على انتهاكات جسيمة وجرائم دولية، بما في ذلك في «الفاشر»، حيث سبق للبعثة أن وثقت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأفعالاً تحمل سمات الإبادة الجماعية، وحث الدول لإنفاذ حظر الأسلحة المفروض على دارفور، وتعليق عمليات نقل الأسلحة والطائرات المسيرة ومكوناتها، أو تقديم المساعدة العسكرية في الحالات التي ينطوي فيها ذلك على خطر كبير لاستخدامها في ارتكاب انتهاكات جسيمة.

لـ(ديسمبر) كلمة **طالع ص (3)**

**تساؤلات مشروعة؟**

## عبدالواحد النور: استبداد البرهان غير مسبوق ومسعاه لتقسيم السودان سيفشل

خاص: (ديسمبر)

قال رئيس حركة تحرير السودان عبدالواحد محمد النور إن جيش الحركة لن ينخرط في الحرب في صفوف أي طرف، كاشفاً عن أن الطرفين؛ الجيش والدعم السريع «سعيا لأن تنخرط قوات الحركة في الحرب إلا أنه رفض»، وقطع بشكل جازم أن الحركة الإسلامية هي الطرف المشعل لحرب أبريل 2023م في إطار مساعيها لإجهاض وتقويض ثورة ديسمبر وعودتها للسلطة مجدداً.

وقال النور، في حوار مع (ديسمبر) تم بثه ضمن سلسلة «فيديو ديسمبر» يوم الجمعة الماضي، إن ما يقوم به قائد الجيش عبد الفتاح البرهان من ممارسات غير مسبوقة. فخلال حكم الرئيس المعزول عمر البشير كان يسمح للطلاب الموجودين في مناطقهم بالجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، وأضاف أن البرهان «منعهم من التعليم نهائياً وسحب العملة والوثائق الرسمية» بالإضافة لسن قانون الوجوه الغريبة، وأردف: «هذا استبداد لم أشاهده في حياتي»، منتهماً في ذات الوقت البرهان بالانخراط في تعبئة جهوية وعنصرية تهدف لتقسيم البلاد، ورد عليه بشكل حاسم: «أقول له من هنا إنك لن تستطيع وستفشل».

وحول حماية بندقية الحركة للقوى المدنية التي وقع معها عبدالواحد وثيقة «السلام الذي نريد» في أديس أبابا في نهاية أغسطس الماضي، أوضح أن الحركة في حالة وقف إطلاق نار منذ نجاح ثورة ديسمبر، قبل أن يعود ويستدرك «ولكن إذا سيطر الإسلاميون على الدولة بقوة السلاح لابد أن يكون للسلاح دور فاعل في إزالة من هو جاثم على صدر الشعب السوداني»، وأضاف «في هذه الحالة ستتم دعوة السودانيين لحمل السلاح ضد الحركة الإسلامية».

وعن أسباب رفضه خوض الحرب مع أيٍّ من أطرافها قال إنهم «حركة تحرير للسودان لديهم مشروع وطني تحرري وقضية.. لذا من ينضم لمن؟». وأضاف: «كيف نقاتل إلى جانب جيش الحركة الإسلامية الذي قاتلناه 25 عاماً؟، وإن قاتلنا إلى جانبه اليوم لماذا تمردنا إذن؟».

وبشأن الموقف من الدعم السريع قال عبد الواحد النور في تصريح مفاجئ «كان يمكن أن نقاتل إلى جانب الدعم السريع، ولكن الانتهاكات التي ارتكبها في حق المواطنين واستهدافه لهم تمنعنا». وأضاف بأن المواطنين «خط أحمر للحركة»، على حد تعبيره، ومضى قائلاً: «الاصطدام مع الدعم السريع سيكون فعلاً عبثياً، ويكفي الدعم السريع حربه مع الإسلاميين والذي لولا الانتهاكات الهائلة التي ارتكبها في حق المواطنين لقاتلنا معه الحركة الإسلامية».

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 3 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

# استنكـــار واســع لبيـــان مفوضيـــة الاتحـاد الأفريقي

**عواصم: (ديسمبر)**

تواتت ردود الفعل الغاضبة من القوى المدنية والسياسية على البيان الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي بتاريخ 31 أغسطس 2026 والذي رحبت فيه «بانعقاد مبادرة لتهيئة الحوار السوداني-السوداني داخل السودان، تحت إشراف لجنة مستقلة من حكماء أبناء السودان.»

ودعا البيان لتأمين نجاح هذه العملية السياسية الطموحة، لتشمل المشاورات كافة الأطراف المدنية والسياسية والمجتمعية السودانية، وذلك استناداً إلى مبدأ الشمولية والملكية والقيادة السودانية الخالصة، معتبرة أن المبادرة تصب في تعزيز خارطة طريق الاتحاد الأفريقي ومسار الآلية الخماسية في استراتيجية متماسكة يقودها أصحاب المصلحة السودانيين.

## قوى إعلان المبادئ السوداني

واعتبرت قوى إعلان المبادئ السوداني أن بيان الاتحاد الأفريقي حول حوار قائد الجيش يوفر غطاءً للحكم العسكري، وعودة النظام البائد وواجهاته، وتقسيم السودان، وعبرّت عن رفضها التام لمضمون هذا البيان ونهجه، محذرة من مغبّة المضيّ في هذا الاتجاه.

وجددت قوى إعلان المبادئ التذكير بموقفها المعلن من «أن ما يُروَّج له اليوم تحت مسمى «الحوار السوداني-السوداني» ليس سوى مبادرة صادرة عن طرف واحد من أطراف الحرب، يتحكم في توقيتها ومكانها وأجندتها وتوجهها، فقط داخل مناطق سيطرته وتحت حمايته العسكرية، عبر لجنة عيّنها قائد الجيش لإضفاء شرعية مواصلة الحرب لا إنهائها، وبالتالي فهو حوار يدعم تفكيك وتقسيم السودان سياسياً أكثر مما هو حادث الآن عبر القتال».

وندد البيان بترحيب مفوضية الاتحاد الأفريقي بهذا الحوار التضليلي، دون تمحيص لأهدافه الحربية في ظل غياب أي حديث عن هدنة إنسانية ووقف فعلي لإطلاق النار، معتبراً أنه يمثّل تبنياً غير مسؤول لتوجهات أحد طرفي الحرب، ويضع المفوضية في موقع الشريك في تسويق حوار مزيّف بدلًا من موقع الراعي المحايد لسلام حقيقي، هذا فضلاً عن تمهيد المفوضية بهذا البيان لانتهاك ميثاق الاتحاد الأفريقي والنكوص عن قرار تجميد عضوية السودان عقب الانقلاب العسكري في أكتوبر 2023.

وطالبت قوى إعلان المبادئ بسحب البيان أو تصحيحه فوراً، ونبهت بأن أي ترحيب، أو زيارات، أو دعم، أو مشاركات خارجية ذات صلة بحوار قائد الجيش التضليلي في الخرطوم، وكما جاء في بيان مفوضية الاتحاد الأفريقي اليوم، سيتم التعامل معه بوصفه انحيازاً وخطوة في الاتجاه الخطأ، تجعل آليات الوساطة أداة تسهم في تعقيد وإطالة أمد الحرب، لا خطوة نحو السلام العادل الشامل المستدام.

## التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)

من جانبه، أعرب التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) عن بالغ استنكاره للتصريح الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي المرحَّب به»مسرحية حوار البرهان»، واعتبره «موقفاً يجافي مواثيق ونظم المؤسسة الأفريقية العريقة، وفي مقدمتها مبادئها الراسخة الداعية لوقف الحروب ورفض الانقلابات والتغيير غير الدستوري للحكومات.» واستغرب تحالف (صمود) أن يجيء هذا التصريح الغريب بعد أيام قليلة من اجتماع ضم أوسع طيف من القوى المدنية السودانية المناهضة للحرب، والذي خرج «بموقف واضح رفض مسرحية حوار البرهان، انطلاقاً من حقائق واضحة لا تخطئها عين، وعلى رأسها أنها عملية بلا مصداقية، تجري في جزء من البلاد لتهدد وحدتها وترسخ واقع تقسيمها الحالي، وتقفز على واقع الحرب والكارثة الإنسانية وتتجاهلهما كلياً، ولا تخدم سوى هدف واحد فقط، وهو شرعنة سلطة عسكرية انقلابية لا مشروعية لها».

وأكدت لجنة الاتصال السياسي والعلاقات الخارجية لتحالف (صمود) بأنها «ستتصدى بكل قوة لمثل هذه التوجهات، وأنها لن تسمح بالتلاعب بوحدة بلادنا، ولا بإطالة أمد معاناة شعبنا، فالأولوية الآن هي وقف الحرب وابتدار عملية سلام جادة تحفظ وحدة السودان وتخاطب الكارثة الإنسانية وتضع الأسس لحلول سلمية مستدامة وشاملة».

## حركة/ جيش تحرير السودان

وعبر عبد الواحد محمد أحمد النور، رئيس حركة/ جيش تحرير السودان عن بالغ أسفه للبيان الذي أصدرته مفوضية الاتحاد الأفريقي ترحب فيه بلجنة حوار قائد الانقلاب، وربطها هذا الحوار بمسار الآلية الخماسية.

واعتبر عبد الواحد محمد أحمد النور أن بيان مفوضية الاتحاد الأفريقي وترحيبها بحوار قائد جيش الإسلاميين، يعتبر ردة خطيرة عن الإجماع الأفريقي الذي جمّد عضوية السودان بعد انقلاب البرهان على شرعية حكومة الثورة الشعبية المدنية السلمية المجيدة في 25 أكتوبر 2021م. معتبراً أن الترحيب بحوار أحادي يسيطر عليه قائد جيش الإسلاميين الذي انقلب على حكومة الثورة للبقاء على سدة السلطة ولو في شبر واحدٍ من أرض السودان، يعتبر ضوءً أخضر لتقسيم السودان والقبول بحالة الانقسام الجغرافي الماثلة.

ونوه إلى أن ربط حوار البرهان بمسار الآلية الخماسية، يعني أن هذه الآلية قد انحازت لطرف من أطراف الحرب، وبالتالي فقدت مصداقيتها وشرعيتها وحياديتها، خصوصاً أن الحوار الذي يدعو له البرهان عبر لجنته التي كوَّنها، هدفه إكساب انقلابه شرعية زائفة وتمهيد الطريق لعودة الحركة الإسلامية إلى السلطة، وهذا اغتيال لأحلام نضالات عشرات الملايين من بنات وأبناء السودان، الشهداء والأحياء الذين أشعلوا جذوة ثورة ديسمبر المجيدة من أجل التغيير والتحول المدني الديمقراطي وهزيمة نظام الاستبداد والإسلام السياسي.

## التجمع الاتحادي

على ذات الصعيد، أعرب التجمع الاتحادي عن أسفه لترحيب مفوضية الاتحاد الأفريقي بالحوار الذي طرحه قائد الجيش، في ظل استمرار الحرب وغياب الشروط التي تجعل منه حواراً حقيقياً قادراً على إنهائها. ونوه في بيانه إلى أن الحوار الذي يهيمن عليه أحد أطراف الصراع لن يوقف الحرب، ولن يقود إلى حل حقيقي للأزمة السودانية، بل سيعيد إنتاج الأزمة ويكرّس واقع الحرب. ووصف الحوار بصورته الحالية بأنه محاولة لترسيخ شرعية حكم البرهان وسلطة الأمر الواقع الانقلابية، وإقامة مؤسسات صورية تمنح غطاءً سياسياً لواقع فرضه انقلاب 25 أكتوبر وحرب 15 أبريل.

وشدد التجمع الاتحادي على أن الحوار الجاد المفضي لوقف الحرب لا بد أن يكون مستقلاً عن طرفي النزاع وشاملاً، كما أنه لا يمكن أن يقوم في ظل استمرار القتال والنزوح والموت، وأن السودان لا يحتاج إلى حوار شكلي، وإنما إلى عملية سياسية حقيقية يكون هدفها الأول وقف الحرب، وحماية المدنيين، وفتح الطريق أمام إقامة دولة مدنية ديمقراطية.

## حزب الأمة القومي

من جانبها، نوهت الأمانة العامة لحزب الأمة القومي بتأكيد المفوضية على أهمية الملكية والقيادة السودانية الحقيقية للعملية السياسية، والحفاظ على وحدة السودان وسيادته، واستعادة الحكم المدني، وضمان المشاركة الواسعة للقوى المدنية والسياسية والمجتمعية، معتبرة أن الترحيب بالمبادرة في هذه المرحلة سابق لأوانه، وذلك قبل اتضاح طبيعتها وإطارها، وأهدافها بما في ذلك الجهة التي ستتولى الإعداد للعملية السياسية وإدارتها، ومعايير المشاركة فيها، وآليات إتخاذ القرار، وصلتها المباشرة بالجهود الرامية إلى إنهاء الحرب.

ورفض بيان حزب الأمة منح أي مبادرة سياسية تأييداً مسبقاً قبل التحقق من استيفائها للمتطلبات الأساسية للملكية السودانية الحقيقية، والاستقلالية، والتوافق الوطني، وتوافر البيئة السياسية والأمنية المواتية. وشدد على أن أي عملية سياسية ذات مصداقية يجب أن تشمل ضمانات واضحة تحول دون هيمنة أي سلطة قائمة أو أي طرف من أطراف النزاع عليها، أو استخدامها لتحويل الوقائع العسكرية التي أفرزتها الحرب إلى شرعية سياسية.

## حزب المؤتمر السوداني

واستنكر حزب المؤتمر السوداني بيان الترحيب الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يسمى بالحوار السوداني - السوداني الذي تعتزم سلطة البرهان إقامته. واعتبر أنه من المعيب أن تسهم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إضفاء الشرعية على مسرحية سياسية زائفة يسيطر عليها أحد أطراف الحرب ولا تخاطب الأولويات العاجلة لملايين السودانيات والسودانيين المتمثلة في وقف الحرب وإنهاء الكارثة الإنسانية الناجمة عنها.

وأكد نورالدين بابكر، الناطق الرسمي باسم الحزب، على أن أي عملية سياسية حقيقية لا يمكن أن تكون أداة لإعادة إنتاج سلطة أحد أطراف الحرب أو فرض إرادته على السودانيين/ات، ولا أن تفتح الباب أمام عودة نظام المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية الإرهابية بعد أن لفظه الشعب السوداني في ثورة ديسمبر المجيدة.

وأضاف البيان أن مثل هذه المسرحيات لن تقود إلى السلام بل ستهدد وحدة السودان وتلتف على إرادة شعبه في بناء دولة مدنية ديمقراطية، وختم بالقول «لقد ولد هذا الحوار الزائف ميتاً ولن تنفخ فيه مثل هذه التصريحاتُ الروحَ إطلاقاً».

# بنك «بي إن بي باريبا»: منظمات حقوقية تقدم مذكرة دعماً للضحايا السودانيين

**برلين: (ديسمبر)**

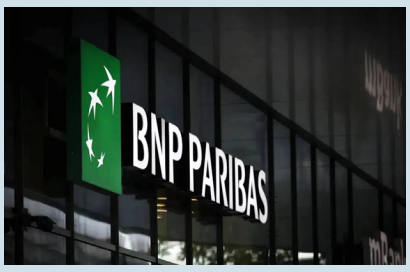


قدّم تحالف من المنظمات الحقوقية الدولية يوم الاثنين الماضي مذكرة قانونية إلى الدائرة الثانية بمحكمة الاستئناف الأمريكية بنيويورك دعماً للمدعين السودانيين في القضية المعروفة باسم «كاشف وآخرون ضد بنك بي إن بي باريبا». وتعارض المذكرة استئناف البنك الفرنسي حكماً صدر في أكتوبر 2025، وحمّله مسؤولية المساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة السودان خلال فترة حكم عمر البشير.

وتعود القضية إلى دعوى مدنية رفعها نحو عشرين ألف لاجئ سوداني أمام المحكمة الفيدرالية للمنطقة الجنوبية من نيويورك. ويتهم المدعون البنك بتمكين نظام البشير، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1997 و2008، من الوصول إلى النظام المالي الدولي والاستفادة من عائدات النفط لشراء الأسلحة وتمويل حملات عسكرية ارتبطت بجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور وجنوب السودان. وكان البنك قد أقر في عام 2014 بخرق العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان وإيران وكوبا ودفع غرامة بلغت 8.97 مليار دولار للخزانة الأمريكية من دون أن يستفيد الضحايا من تلك الأموال.

وفي حكم وُصف بالتاريخي، قضت هيئة محلفين اتحادية بمنح ثلاثة من المدعين الأوائل تعويضات تجاوزت 21 مليون دولار، معتبرة البنك مسؤولاً عن مساعدته في وقوع تلك الانتهاكات. غير أن البنك استأنف الحكم، محتجاً بأن القانون السويسري، الذي استندت إليه المحاكمة بسبب تنفيذ المعاملات عبر فرعه في جنيف، قد فُسّر بصورة غير صحيحة. كما قدّمت الحكومة السويسرية مذكرة دعمت فيها موقف البنك، مؤكدة أن تصرفاته كانت قانونية وفقاً للقوانين المدنية والمصرفية وقوانين العقوبات السويسرية.

وترد المنظمات الحقوقية على هذا الموقف بالتأكيد أن تمويل الجرائم الدولية أو المشاركة فيها يُعد فعلاً غير قانوني وجنائياً بموجب القانون السويسري، مستندة إلى سوابق قضائية وإجراءات اتخذتها السلطات السويسرية في قضايا مماثلة. كما ترى أن موقف الحكومة يقلل من جهود سويسرا الرامية إلى إخضاع قطاعها المالي للمساءلة. وتهدف المذكرة إلى إقناع محكمة الاستئناف برفض طعن البنك وتأييد حكم هيئة المحلَّفين، بما قد يرسخ سابقة قانونية مهمة لمحاسبة الشركات والمؤسسات المالية عن الجرائم الدولية.

وتتجاوز أهمية القضية حدود النزاع بين الضحايا والبنك، إذ تعيد طرح دور المؤسسات المالية في النزاعات المسلحة. فكما استُخدم النفط سابقاً في تمويل نظام البشير، أصبح الذهب اليوم مورداً رئيسياً للحرب السودانية. وتشير تقارير أممية إلى تهريب نسبة كبيرة من الذهب إلى الخارج، بينما تُستخدم شبكات الصرافة والحوالة في نقل الأموال بعيداً عن الرقابة الرسمية. وقد أدى انهيار البنية المصرفية إلى ازدهار الاقتصاد الموازي مما يزيد صعوبة ضبط تمويل الجماعات المسلحة.

وتبرز المذكرة، في هذا السياق، أهمية إخضاع المؤسسات المالية لمعايير صارمة في مجال العناية الواجبة، ولا سيما عندما تتعامل مع حكومات أو كيانات تنشط في مناطق تشهد انتهاكات واسعة. فغياب الرقابة الفعالة لا يؤدي إلى خسائر مالية فحسب، بل قد يساهم في إخفاء المسؤولية وتعقيد سبل إنصاف الضحايا. ومن ثم، فإن تطبيق قواعد المساءلة على البنوك من شأنه تعزيز الشفافية، وتحفيز القطاع المالي على تقييم المخاطر الإنسانية والقانونية قبل تنفيذ المعاملات، والحد من قدرة الأطراف المتحاربة على استغلال النظام المالي العالمي.

ويؤكد نجاح الدعوى المحتمل أن العدالة لا ينبغي أن تقتصر على ملاحقة الأفراد، بل يجب أن تشمل المؤسسات التي تُسهّل تدفقات الأموال المرتبطة بالانتهاكات. كما قد تشجع القضية ضحايا آخرين على رفع دعاوى مماثلة، وتدعم إنشاء صناديق دولية للتعويض. وفي النهاية، فإن ضبط حركة الأموال العابرة للحدود يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق سلام مستدام ومنع تحوّل الموارد الطبيعية إلى وقود للصراعات، ويُعيد تعريف دور المؤسسات المالية: فإما أن تكون شريكاً في بناء الأوطان، أو شريكاً في إبادتها (UN Panel of Experts 2023- AfDB 2025)».

# مختبر جامعة ييل يكشف عن حشود عسكرية ضخمة على حدود السودان الشرقية

**نيوهيفن: (ديسمبر)**

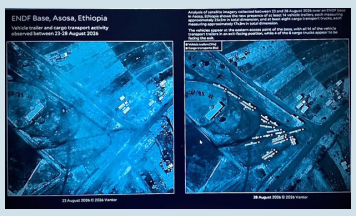

كشف مختبر الأبحاث الإنسانية HRL في كلية الصحة العامة بجامعة ييل الأمريكية، في تقرير نشره الجمعة الماضي، عن تعبئة عسكرية كبيرة ومفاجئة في قاعدة تابعة للقوات المسلحة الإثيوبية في مدينة «أصوصا» الإثيوبية القريبة من الحدود الشرقية للسودان. وأفاد التقرير الذي حمل عنوان «حشود بحجم لواء في قاعدة أصوصا التابعة للقوات المسلحة الإثيوبية وارتباطها بنشاط قوات الدعم السريع»، بأن تحليل الصور الفضائية التي التقطت بين 23 و28 أغسطس الجاري رصد وصول نحو مئة مركبة قتالية خفيفة وخمس عشرة ناقلة جنود مدرعة إلى القاعدة تكفي لنقل ما بين 750 وألف جندي، أي ما يعادل حجم لواء أو كتيبة كبيرة. وأشار التقرير إلى أن هذه المركبات تحمل أسلحة مثبتة على العديد منها. هذا فضلاً عن رصد وصول ستين حاوية شحن جديدة بين 29 يونيو و23 أغسطس، تلتها خمس عشرة حاوية إضافية، وما لا يقل عن ثماني شاحنات بضائع خلال الأيام الخمسة التالية.

وخلص فريق تحليل النزاعات في المختبر إلى أن «هذه ليست مجرد مناورة لوجستية صغيرة، فحجم وسرعة هذه الحشود بالإضافة إلى وجود أسلحة مثبتة على العديد من المركبات وناقلات جنود مصطفة للتحرك السريع يشير إلى عملية عسكرية منسقة ووشيكة».

وذكّر التقرير بأن هذا التحرك العسكري يتزامن مع هجمات مضادة أعلنتها قوات الدعم السريع في المنطقة، بما فيها مزاعم بالسيطرة على قاعدتين عسكريتين للجيش السوداني في كل من بكوري وسُرْكُم.

ويحذّر التقرير من أن هذه الحشود تشكل تهديداً مباشراً وكبيراً بشنّ هجوم لقوات الدعم السريع على مدينة الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق. وسيؤدي أي هجوم من هذا القبيل إلى سقوط ضحايا مدنيين ونزوح واسع النطاق ويجبر الآلاف على الفرار عبر الحدود إلى إثيوبيا.

علاوة على ذلك، يرى محللو ييل أن هذه الخطوة قد تكون محاولة استراتيجية من قوات الدعم السريع لتشتيت قوات الجيش السوداني في شمال كردفان. إذ يمكن أن يُجبَر الجيش على توزيع قواته بين النيل الأزرق وشمال كردفان، ويخفّف بالتالي الضغط العسكري عن جبهة مدينة الأبيض.

وأضاف التقرير أن استمرار هذه الأنشطة في قاعدة تابعة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية قد ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1591 الذي يحظر نقل الأسلحة إلى أطراف متورطة في نزاع دارفور. ودعا التقرير المجتمع الدولي إلى حالة تأهب قصوى، معتبراً أن الأدلة البصرية الواردة في الصور الفضائية لا لبس فيها وتستوجب اتخاذ خطوات فورية لحماية المدنيين.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيقاً نشرته وكالة رويترز في فبراير الماضي قد كشف، نقلاً عن مصادر دبلوماسية وأمنية وحكومية عديدة، أن إثيوبيا تستضيف معسكراً لتجنيد وتدريب مقاتلي قوات الدعم السريع يقع في منطقة بني شنقول-قُمُز قرب الحدود مع السودان، مما أثار مخاوف من تصاعد التدخل الإقليمي في حرب السودان.

# اعتقال سكرتير اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء

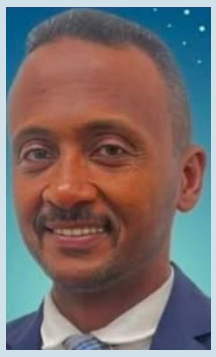

**القضارف: (ديسمبر)**

أعلنت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان أن فرع الاستخبارات العسكرية بمدينة القضارف قام بإلقاء القبض على الدكتور عطية عبدالله عطية، اختصاصي الصحة العامة وسكرتير عام اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، في بداية النصف الثاني من شهر أغسطس الماضي.

ويعمل الدكتور عطية عبدالله مديراً لمنظمة معنية بمكافحة الكلازار في السودان، وتم اعتقاله خلال عمله على مسح روتيني للكلازار في ولاية القضارف بالتعاون مع المعهد الإقليمي للأمراض المستوطنة ولاية القضارف وجامعة القضارف. ونوهت اللجنة، في بيان على صفحتها على منصة فيسبوك بتاريخ 30 أغسطس 2026، إلى أن الدكتور عطية عبدالله ظل داخل البلاد طيلة فترة الحرب يؤدي عمله لخدمة المرضى، وأشارت إلى أن السلطات الأمنية قامت بترحيله إلى ولاية الخرطوم.

وحمّلت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان الجهات التي اعتقلت الدكتور عطية عبدالله المسؤولية الكاملة عن سلامته، وطالبت بإطلاق سراحه فوراً وبالتوقف عن التضييق على الأطباء والمنشآت الصحية وكل ما من شأنه التأثير على الخدمة الصحية للشعب السوداني الذي يعاني من ويلات الحرب التي يزداد اتساعها في ظل انهيار الخدمات. وناشدت اللجنة الصليب الأحمر والمنظمات الدولية ذات الصلة بالتدخل للإفراج عن الطبيب المعتقل.

# مراقبون: قرار شطب البلاغات محاولة لإنقاذ حوار البرهان «المترنح»

عواصم: (ديسمبر)

أفصحت مجموعة من الشخصيات، في مؤتمر صحفي عقدته بالعاصمة الخرطوم يوم الأحد الماضي، عن أسماء عضوية اللجنة الخاصة بتهيئة الأجواء لعقد الحوار السوداني/ السوداني الذي دعا له قائد الجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان.

وقال عضو اللجنة سليمان الأمين –وهو رئيس سابق لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، دورة 1979-1980م، ومسؤول مكتب الأخوّة السودانية الليبية بالخرطوم منذ العام 1990م وحتى سقوط نظام العقيد معمر القذافي في العام 2011م– إن اللجنة اختارت لرئاستها مدير جامعة الأحفاد البروفيسور قاسم بدري، وضمت من بين عضويتها عدداً من الشخصيات السياسية والإعلامية، على رأسهم رئيس تحرير صحيفة (التيار) عثمان ميرغني الحسين، ومدير التحرير السابق لصحيفة (الشرق الأوسط اللندنية) عثمان ميرغني عبد الله –وهما الشخصيتان الصحفيتان اللتان ظلتا محل خلط دائم بين الكثير من المتابعين لتطابق الاسم والعمل الصحفي– بجانب القيادي التاريخي بدارفور دكتور شريف حرير، ودكتور عبد الله آدم خاطر، والقيادي السابق بالحركة الشعبية دكتور الواثق كمير، وآخرين، كما ضمت القائمة سيدتين هما عائشة فاروق البرير والبروفيسور نعمات الزبير.

## اقتراح التأسيس بتشريع

عرّفت اللجنة نفسها في المؤتمر الصحفي بأنها «لجنة مناط بها تهيئة الأجواء الخاصة بالحوار»، إلا أنها لم تقدم إجابات واضحة حول «الجهة التي قامت بتعيينها وتكليفها بهذه المهمة»، أو «كيفية توفيرها لموارد مالية لتصريف ومباشرة مهامها». إلا أن الأزمة الأكبر التي واجهت اللجنة المذكورة هي التصريح المنسوب لعضوها دكتور نصر الدين شلقامي لمنصة (الطريق 18)، التي أعلن من خلالها توجيه الدعوة لتنظيم الحركة الإسلامية –الذي يتزعمه علي كرتي والمصنف من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في مارس الماضي تنظيماً إرهابياً– للمشاركة في الحوار.

وأبلغ مصادر (ديسمبر) بأن عدداً من أعضاء اللجنة، وخلال اللقاء الذي جمعهم مع البرهان بالخرطوم قبل عدة أسابيع، طلبوا تشكيلها بموجب تشريع قانوني

وزير عدل حكومة سلطة قائد الجيش خلال مؤتمره الصحفي بالخرطوم يوم أمس الأول الثلاثاء

صادر عن وزارة العدل لضمان استقلاليتها وتمتُّعها بالسلطات اللازمة لمباشرة مهامها، وهو الأمر الذي لم يتحقق، وباشرت اللجنة أعمالها وانخرطت فيها دون الاستجابة لهذا الطلب الذي وضح عدم تحمس البرهان للاستجابة له منذ ذلك الاجتماع، طبقاً لقولهم.

## العودة لشطب البلاغات

وأكدت تلك المصادر ما سبق أن نشرته صحيفة (ديسمبر) في عددها رقم (66)، بتاريخ الخميس 13 أغسطس 2026م، باعتزام البرهان إصدار قرار بشطب البلاغات الجنائية في مواجهة القادة السياسيين والإعلاميين المفتوحة منذ أبريل 2024م، مع الإبقاء على الحق الخاص، قبل أن يتراجع عن هذا الأمر ويستبدله بتجميد البلاغات والحصانة المؤقتة بعد تعرُّضه لضغوط مكثفة من حلفائه في الحركة الإسلامية الإرهابية وحزب المؤتمر الوطني المحلول، قبل أن يرضخ لضغوط إقليمية من جهات حليفة دفعته للإبقاء بتعهدات سابقة لها بالإقدام على خطوات سياسية تفتح الطريق أمام وجود ومشاركة جهات غير محسوبة على الحركة الإسلامية الإرهابية من خلال شطب البلاغات المفتوحة.

وأشارت ذات المصادر إلى أن القرارات التي أعلنها وزير العدل بحكومة سلطة البرهان يوم أمس الأول الثلاثاء، بشطب البلاغات الجنائية المفتوحة من قبل أي من مؤسسات الدولة في مواجهة أي شخص نتيجة «رأي سياسي»، تعد بمثابة محاولة لإنقاذ عملية الحوار وتحفيز أطراف ضمن القوى المدنية الرافضة للحوار لإبداء مرونة تجاه مواقفها المتشددة الرافضة للمشاركة فيه. لكنها استبعدت، في الوقت ذاته، تحقيق نتيجة سياسية ملموسة من هذه الخطوة جراء الخلل في منهج الحوار الذي يغفل وقف الحرب، وفقدان الثقة في البرهان ووعوده والتزاماته وإرساله رسائل متناقضة».

واستدلوا في ذات السياق بعودة البرهان مجدداً خلال الأسبوع الماضي لتوجيه انتقادات عنيفة وحادة ضد القوى السياسية، وقيام رئيس هيئة أركان الجيش، بعد ساعات من انعقاد المؤتمر الصحفي لوزير العدل يوم أمس الأول، وخلال مخاطبته لقوات متوجهة لمناطق العمليات، بتوجيه انتقادات للقوى السياسية والمدنية الرافضة للحرب وصلت حد اتهامها بالعمالة والخيانة والعمل ضد الوطن والجيش ومساندة مساعي ومحاولات «إعادة استعمار السودان مجدداً».

## محاولات تدارك الموقف

خلص المراقبون الذين تحدثوا لـ(ديسمبر) إلى أن قرارات شطب البلاغات واستمرار الانتقادات العنيفة للقوى السياسية والمدنية يهدفان لمنح عملية الحوار قوة دفع إضافية تحول دون انهيارها جراء فشلها في استقطاب أطراف من المعسكر الرافض للحرب، المتمسكة حتى اللحظة بموقفها المعلن بمقاطعة عملية الحوار لكونها لا تفضي لوقف الحرب، وتهدف لشرعنة وضع شمولي ديكتاتوري وتفضي لتقسيم السودان.

ونوهوا، في ذات الوقت، إلى أن استمرار تمسك القوى السياسية المدنية والديمقراطية بموقفها الموحد من عملية حوار البرهان ستكون أبرز نتائجه إفشال العملية وإضعافها وجعلها، في أفضل الحالات، «تكراراً لسيناريو حوار السلام روتانا بالخرطوم في يونيو 2022م، كحوار جعله بدون أثر سياسي أو إعلامي أو شعبي، وهو الأمر الذي بات البرهان يخشى من تكراره، ولذلك يعمل جاهداً لعدم حدوثه»، طبقاً لقولهم.

# مصادر تستبعد صدام القوى المدنية الرافضة للحرب مع الاتحاد الأفريقي

عواصم: (ديسمبر)

استبعد مصدر مطلع أن يترتب على المواقف السياسية التي أصدرها عدد من الأجسام والكيانات المنتمية والداعمة للقوى المدنية والديمقراطية الرافضة للحرب خلال الأيام الماضية، رفضاً للبيان الصادر عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف، «لن يترتب على تلك المواقف أي صدام بين تلك القوى السياسية والاتحاد الأفريقي بسبب تطابق المواقف الواردة في تلك البيانات مع مواقف مجلس السلم والأمن الإفريقي».

واعتبر المصدر، الذي اشترط على (ديسمبر) حجب اسمه أو صفته القيادية، أن حدوث صدام مباشر بين القوى المدنية الديمقراطية الرافضة للحرب من جهة والاتحاد الأفريقي من جهة ثانية، بعد موجة البيانات للكيانات والأحزاب والفئات والمجموعات المدنية الرافضة للحرب لبيان رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الداعم «لحوار البرهان»، بأنه أمر «غير وارد»، كما أنه «ليس ضمن أهداف أي من تلك البيانات والمواقف»، طبقاً لقوله.

ونوَّه لاتساق موقف الرفض الوارد في تلك البيانات مع القرارات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأفريقي المعنية بحل النزاعات، ممثلة في مجلس السلم والأمن

الاتحاد الأفريقي

إدارة الإعلام والإتصال

بيان صحفي

مفوضية الاتحاد الأفريقي ترحب بمبادرة الحوار السوداني-السوداني

أديس أبابا، 31 أغسطس 2026:

تسعى رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، منذ اندلاع الأزمة السودانية في أبريل 2023 الى تيسير هوة الخلافات بين المكونات السودانية وتهيئ البيئة الملائمة لإنهاء النزاع المسلح من أجل السلام واستقرار السودان، عبر ترسيخ ثقافة الحوار لبناء الطموح الوطني المشترك .

ولذلك، ما فتئت رئاسة مفوضيةُ الاتحاد الأفريقي تدعو إلى التمسك بالوحدة والمؤسسات الوطنية والعمل على توطيد الدولة الديمقراطية .

وفي هذا الإطار، ترحب رئاسة المفوضية بالمبادرة الهامة للحوار السوداني-السوداني داخل السودان، تحت إشراف لجنة مستقلة من حكماء أبناء السودان .

ولتأمين نجاح هذه العملية السياسية الطموحة، تدعو رئاسة المفوضية بأن تشمل المشاورات كافة الأطراف المدنية والسياسية والمجتمعية السودانية، وذلك استنادا الى مبدأ الشمولية والملكية والقيادة السودانية الخالصة.

يجب أن يكون الهدف النهائي سودانا موحدا وذا سيادة، ينعم بالسلام، وتحكمه مؤسسات مدنية ذات شرعية، ويلتمع بهيكل موحد للأمن القومي وألية فعالة للسيادة الخلافات السياسية والاجتماعية سلميا.

ومما لاشك فيه أن المبادرة تصب في تعزيز خارطة طريق الاتحاد الأفريقي ومسار الآلية الخماسية في استراتيجية متماسكة يقودها أصحاب المصلحة السودانيين.

صورة ضوئية لبيان رئاسة مفوضية الاتحاد الإفريقي يوم 31 أغسطس الماضي

الأفريقي، الذي حدد مساراً محدداً وواضحاً فيما يتصل بفك تجميد عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي أو الإطار العام لإنهاء النزاع والحرب الدائرة في السودان، والتي كان آخرها البيان الصادر في ختام زيارة وفد مجلس السلم والأمن الأفريقي في 16 أغسطس الماضي.

وطبقاً لذات المصدر، وبالعودة لبيان 16 أغسطس نفسه، فإن ما ورد في بيان يوسف في 31 أغسطس الماضي جاء مخالفاً ومتعارضاً مع ما جاء في بيان مجلس السلم والأمن الأفريقي، إذ خلا من أي إشارة لمسألة الالتزام بالهدنة ووقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية وعدم وجود حسم عسكري للصراع، التي وردت ضمن بيان الخرطوم في 16 أغسطس الماضي، منوهاً لاقتصار البيان مثار الانتقادات على الترحيب بالحوار الذي يعقده طرف واحد، وهو ما يقود لتعزيز وترسيخ الانقسام في البلاد.

واختتم المصدر حديثه بالقول: «هذه المواقف، طبقاً لهذا السياق، ستكون نتيجتها المباشرة ممارسة ضغوط أكبر على رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، نظراً لتبنيه مواقف مخالفة لقرارات مجلس السلم والأمن الأفريقي من جهة، وسيجعل مؤسسات الاتحاد الأفريقي والجهات الإقليمية والدولية المهتمة بإنهاء النزاع في السودان أكثر انتباهاً لما يصدر عنه حيال الملف السوداني مستقبلاً».

## انتهاء أزمة اعتقال محمد فاروق بإطلاق سراحه

عواصم: (ديسمبر)

انتهت أزمة اعتقال القيادي السياسي والطلابي البارز المهندس محمد فاروق بدولة الإمارات العربية المتحدة، منذ يناير 2025م، بإطلاق سراحه ووصوله إلى بورتسودان يوم السبت 22 أغسطس الماضي، ومن ثم انتقاله إلى العاصمة المصرية القاهرة.

وقامت الجهات المعنية في الإمارات بإطلاق سراح فاروق بعد أكثر من عام ونصف أمضاها محتجزاً، بعد توقيفه بمطار دبي في طريقه إلى العاصمة الكينية نيروبي، حيث تم ترحيله إلى بورتسودان صباح يوم السبت 22 أغسطس الماضي عبر رحلتين، توقفت الأولى بمطار أديس أبابا ليستقل بعدها بساعات طائرة ثانية توجهت به صوب بورتسودان، قبل أن يصل العاصمة المصرية القاهرة في يوم لاحق.

وبعد فاروق من القيادات السياسية البارزة وأحد رموز مقاومة انقلاب 30 يونيو 1989م خلال سنوات دراسته الجامعية بكلية الهندسة بجامعة الخرطوم، وتعرض للفصل من الجامعة بسبب نشاطه السياسي، ونتج عن ذلك تخرجه بعد أكثر من عشرة أعوام.

واستمر في العمل السياسي بعد تخرجه ضمن حزب التحالف الوطني السوداني، وشغل موقع نائب رئيس الحزب قبل أن يستقيل من موقعه الحزبي في وقت لاحق، وهو أحد أعضاء تنسيقية ثورة ديسمبر التي تولت مهام تنظيم حراك ثورة ديسمبر حتى اعتقاله في يناير 2019م، وظل معتقلاً حتى إعلان هزيمة النظام وانتصار ثورة ديسمبر في 11 أبريل 2019م.

المهندس محمد فاروق-صورة ارشيفية

# (3) سيناريوهات أمام مجلس الأمن حيال مشروع قرار توسعة حظر الأسلحة بالسودان

عواصم: (ديسمبر)

حددت رئاسة مجلس الأمن الدولي جلسة يوم الخميس المقبل العاشر من سبتمبر موعداً للتصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بتوسعة نطاق القرار رقم (1591) لسنة 2005م، الصادر عن مجلس الأمن والمقتصر على دارفور، ليشمل كل السودان، بما في ذلك المسيّرات والتكنولوجيا المرتبطة بها، وهو ما يجعل القرار فعلياً أمام سيناريوهين، هما: (الموافقة بالامتناع عن التصويت) لروسيا والصين، أو (الرفض) باستخدام أي منهما أو كليهما لحق النقض (الفيتو)، أو الوصول لصيغة أقل شمولاً في حال تعذر حدوث اتفاق كامل حول مشروع القرار.

ويجابه مشروع القرار عقبة تحول دون تمريره جراء وجود تباينات إقليمية حوله وسط الفاعلين الإقليميين، وعمّق منها ظهور اعتراضات قد تعيق إجازته، خاصة من قبل الدول دائمة العضوية. إذ أبدت الصين، في جلسة مجلس الأمن الخاصة بالسودان التي عقدت يوم الاثنين 24 أغسطس الماضي، تحفظات على مشروع القرار، فيما اعترضت عليه روسيا بشكل واضح ومباشر.

وبات واضحاً أن سيناريو إجازة القرار بموافقة كل الدول الأعضاء «أمر غير وارد»، وهو ما يجعل الخيارات تنحصر في سيناريوهين تجاه القرار؛ أولهما الإجازة مع الامتناع عن التصويت لكل من روسيا والصين، أسوة بالقرار (2803) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 17 نوفمبر 2025م المتعلق بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بخصوص خطة سلام غزة، التي تحفظت عليها كل من بكين وموسكو لكنهما امتنعتا عن التصويت ضده، وهو ما سمح بإجازته. أما السيناريو الثاني فهو اعتراض أي من الصين أو روسيا أو كليهما على مشروع القرار، وهو ما سيترتب عليه إسقاط القرار.

وقد يكون من ضمن السيناريوهات المطروحة تمديد العمل بالقرار 1591 بذات صيغته السابقة قبل انتهاء أجله في 12 سبتمبر الجاري، دون إضافة التعديلات الأمريكية المقترحة أو إضافة أجزاء من القرار الأمريكي بحيث تتيح حلاً وسطاً أمام كل الأطراف والمواقف، إلا أن الوصول إلى هذا السيناريو يتصل بشكل رئيسي بتحقيقه مقدار الرضا والقبول لدى مختلف الأطراف عموماً والجانب الأمريكي على وجه الخصوص.

وتعمل الدبلوماسية الأمريكية بشكل مكثف من أجل الوصول لذات سيناريو القرار (2803) الخاص بخطة ترامب حول سلام غزة، باكتفاء بكين وموسكو بالامتناع عن التصويت بما يتيح تمرير وإجازة القرار، الذي وضح من خلال جلسة مجلس الأمن في 24 أغسطس الماضي أن الاعتراضات عليه تشمل حتى أطرافاً إقليمية حليفة لواشنطن، على رأسها كل من المملكة العربية السعودية ومصر، فيما تسانده الإمارات وإثيوبيا، فيما لم تبدِ الدول الإفريقية الأعضاء بالمجلس تأييداً أو رفضاً للقرار.

يذكر أن القرار الأمريكي، بخلاف توسعة نطاق حظر الأسلحة المقتصر على دارفور ليشمل كامل الأراضي السودانية، بما في ذلك الطائرات المسيّرة والتكنولوجيا المرتبطة بها، يقضي بزيادة أعضاء فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات بموجب القرار لتعزيز قدرات الفريق على رصد الانتهاكات والتحقق منها، بالإضافة إلى تكليف فريق خبراء أممي بالتعاون مع فرق الخبراء الأخرى لتحسين المعلومات المقدمة لمجلس الأمن بشأن انتهاكات تجميد الأصول وحظر السفر وحظر الأسلحة الصادرة بموجب القرار.

## لـ(ديسمبر) كلمة

### تساؤلات مشروعة؟

لم يخيِّب المؤتمر الصحفي الأول للجنة الحوار السوداني-السوداني ظن أكثر الناس تفاؤلاً. لم يقدم مؤتمر السلام روتانا إجابة لكل الأسئلة الموضوعية والملحة التي تطرحها، ولا أي مشروعات حلول للأزمة السودانية وأنتظر السودانيون إجاباتها ليزيلوا الشكوك التي انتابتهم بشأن فعالية اللجنة منذ الإعلان عن تشكيلها.

حيث اكتفى أعضاء اللجنة بالتأكيد على أن دورهم يقتصر على تهيئة المناخ للحوار دون أن يطرحوا حتى ولو رأياً مبدئياً في التحديات الأساسية التي تواجه كل المحاولات المحلية والإقليمية والدولية لإطلاقة.

بداية؛ هل يمكن أن يبدأ الحوار والحرب ما تزال مستعرّة تأكل الأخضر واليابس؟، فأي حوار لا يجعل من وقف الحرب هدفه الأول يصبح غير مجدٍ، لأنه سيكون حواراً يثبّت حالة الانقسام الجغرافي التي تعيشها البلاد بين مناطق سيطرة الجيش ومناطق سيطرة الدعم السريع ما يهدد وحدة البلاد، لذا يصبح وقف الحرب حجر الزاوية في أي حوار، لأنه يسمح بمشاركة أوسع ويحول دون تقسيم السودان مستقبلاً، ويحول دون أن يهيمن أي من أطراف الحرب على الحوار.

القضية الثانية، التي لم تفصح عنها اللجنة، هي كيفية تحديد الأطراف المشاركة في الحوار، وهي المعضلة التي ظلت محل خلاف بين القوى المدنية والقوى الإقليمية والدولية وآخرها «الخماسية». فدون تحديد أسس متوافق عليها لاختيار الأطراف المشاركة في الحوار فإن محاولات «إغراق» الحوار بقوى موالية لقائد الجيش أو أي من الأطراف الأخرى ستهدد نتائجه.

ولم يترك الدكتور نصرالدين شلقامي، عضو اللجنة، فرصة لأصحاب النوايا الحسنة حين أقر في تصريحات لمنصة (الطريق 18) أن المؤتمر الوطني لن تتم دعوته للحوار، بينما ستتم دعوة أمه الرؤوم الحركة الإسلامية، ما يعكس تناقضاً مع تصريحات سابقة لقائد الجيش ونوايا مبيتة لإعادة الحياة لفلول النظام البائد.

أيضاً لم تحدد اللجنة الهدف النهائي للحوار الذي تسعى إليه، فدون تحديد هدف نهائي واضح سيدور الحوار في حلقة مفرغة، ويتحول إلى «مسرح» لكسب الوقت ومحاولات فرض الأمر الواقع. الهدف النهائي لأي حوار في ظروف السودان الحالية، وبعد وقف الحرب وإيصال المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والنازحين، هو الحكم المدني الديمقراطي عبر مرحلة انتقالية تتولى عمليات إعادة التعمير وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والإصلاح الدستوري والقانوني، وإصلاح المؤسسات العسكرية ودمجها في جيش مهني موحد، وإصلاح الخدمة المدنية، ومن ثم تنظيم انتخابات حرة نزيهة تأتي ببرلمان وحكومة منتخبة.

اللجنة لم تحدد أيضاً أبعاد علاقتها مع سلطة الأمر الواقع، فلا يكفي الحديث عن الاستقلالية والجميع يعلم أن كل تكاليف السفر والإقامة والتنقل الداخلي وتنظيم الاجتماعات والمؤتمر الصحفي تولى توفيرها مستشار البرهان؛ علاء الدين محمد عثمان، ما يطرح تساؤلات مشروعة حول استقلاليتها ودون التشكيك في أعضاء اللجنة.

أخيراً، وقبل أن يجف مداد قرارات وزير العدل «الملتبسة» بشأن البلاغات المفتوحة ضد قيادات القوى المدنية، جاءت تصريحات رئيس أركان القوات المسلحة، الفريق ياسر العطا، والتي تطرح تساؤلات بشأن قرارات وزير العدل على علاتها. فخلال مخاطبته لقوات متوجهة لمناطق العمليات يوم الثلاثاء 1 سبتمبر 2026 وجّه انتقادات للقوى السياسية والمدنية الرافضة للحرب وصلت حد اتهامها بالعمالة والخيانة والعمل ضد الوطن والجيش ومساندة مساعي ومحاولات «إعادة استعمار السودان مجدداً».

اللجنة تنكبت الطريق منذ البداية، فالشعب السوداني يريد توجهات واضحة تستجيب أولاً لمطلب وقف الحرب ومن ثم الدخول في حوار سياسي يعيد الاعتبار لأهداف ثورة ديسمبر المتمثلة في الحرية والسلام والعدالة والحكم المدني. وحسناً فعلت القوى المدنية برفضها المشاركة في هذا الحوار الذي يهدد وحدة السودان ويقود لتثبيت سلطة قائد الجيش.

لا للحرب.

# كتاب جديد للصحفي فتحي الضو عن تدمير الإسلاميين للدولة السودانية

القاهرة: (ديسمبر)

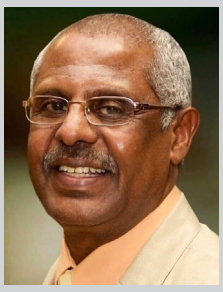
الاستاذ الصحفي فتحي الضو -صورة ارشيفية

تشهد العاصمة المصرية القاهرة يوم الأحد القادم تدشين كتاب جديد للأستاذ الصحفي فتحي الضو بعنوان: (جمهورية الوقاويق.. الإسلاميون وتدمير الدولة السودانية).

ومن المقرر أن يتم تدشين الكتاب رسمياً في الثامنة من مساء يوم الأحد القادم بصالون الإبداع بالعاصمة المصرية القاهرة، من خلال فعالية يشارك بالنقاش فيها كل من دكتورة أماني الطويل والمهندس إمام الحلو وعامر علي الحاج، ويدير الجلسة الكاتب محمد جميل أحمد.

وعلمت (ديسمبر) أن الكتاب من الحجم المتوسط، ويقارب عدد صفحاته المائتين، ويتضمن جزءين داخليين؛ يتناول أولهما ممارسات الاستبداد والتمكين لانقلاب الإنقاذ في 30 يونيو 1989م، والتي انتهت بإسقاطه وهزيمتة بانتصار ثورة ديسمبر، فيما تناول الجزء الثاني إشعال حرب 15 أبريل 2023م ودور الإسلاميين فيها.

يذكر أن هذا الكتاب يأتي ضمن السلسلة التاريخية التي دشنها الأستاذ فتحي الضو والمرتبطة بكشف تفاصيل أسرار مؤسسات الحركة الإسلامية الأمنية، والتي بدأها بكتاب (الخندق)، ثم (بيت العنكبوت)، الذي كشف وقائع وتفاصيل جهاز الأمن الشعبي، ومن بعده كتاب (الطاعون) المتصل بجهاز الأمن والمخابرات، و(الطوطم) الذي قدم سرداً لخبايا دولة الإنقاذ حتى هزيمتها أمام ثورة ديسمبر وإسقاط نظامها في 11 أبريل 2019م.

# تفاقم الأوضاع الإنسانية بولايات دارفور.. وتراجع المساعدات الدولية

حذرت المنسقية العامة للاجئين والنازحين في إقليم دارفور، من تفاقم الأوضاع الإنسانية في الإقليم، في ظل تراجع المساعدات الدولية واستمرار القتال واتساع موجات النزوح، ما أدى إلى نقص حاد في الغذاء والخدمات الصحية.

ويواجه النازحون أوضاعاً أكثر هشاشة مع تراجع التمويل الإنساني واستمرار العمليات العسكرية، بينما تحذر منظمات أممية وإنسانية من تزايد الاحتياجات الغذائية والصحية والحاجة للحماية في الإقليم. ونقل موقع «سودان تريبون» عن المتحدث الرسمي باسم المنسقية، آدم رجال، قوله إن الاستجابة الإنسانية لم تعد قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجات النازحين، مشيراً إلى خفض برنامج الغذاء العالمي الحصص الغذائية بنسبة 50%.

وأضاف أن تقارير المنظمات الدولية تشير إلى أن أكثر من 21 مليون شخص في السودان يواجهون انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، بينما تتزايد حالات سوء التغذية والوفيات المرتبطة بالجوع داخل مخيمات النزوح، خصوصاً وسط الأطفال والنساء.

وأشار آدم رجال إلى تدهور القطاع الصحي في دارفور، قائلاً إن أكثر من ثلث المرافق الصحية خرجت عن الخدمة، فيما توقف مستشفى الضعين التعليمي في شرق دارفور عن العمل بالكامل عقب تعرضه لهجوم بطائرة مسيرة، ولم يتبقَ سوى مركز للرعاية الصحية الأولية لتقديم خدمات الطوارئ.

وأوضح أن المرافق الصحية تعاني نقصاً حاداً في الأدوية والمحاليل الوريدية ومستلزمات الإسعاف ونقل الدم، بالتزامن مع تفشي أمراض بينها الكوليرا والملاريا والإسهالات الحادة، وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي.

وقال آدم رجال إن استمرار القتال والهجمات الجوية والبرية وهجمات الطائرات المسيرة أدى إلى زيادة أعداد النازحين، متهماً أطرافاً في الحرب، بينها الجيش السوداني، باستهداف مناطق مأهولة بالمدنيين والأسواق والمرافق الصحية في دارفور وكردفان.

وأضاف رجال أن آلاف الأطفال حُرموا من التعليم لأكثر من ثلاث سنوات، ويحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي، بينما لا تزال الاستجابة الإنسانية أقل بكثير من حجم الاحتياجات. وعزا تراجع المساعدات إلى انخفاض التمويل الدولي والعوائق الأمنية والإدارية التي تحد من وصول المنظمات إلى المناطق المتضررة، فضلاً عن مغادرة بعض المنظمات المناطق التي تشهد هجمات على المنشآت المدنية.

# تحالف مزارعي مشروع الجزيرة يرفض جمعيات مهن الإنتاج ويطالب بعودة الاتحاد

**بركات: (ديسمبر)**

استنكر تحالف المزارعين بمشروع الجزيرة والمناقل ما دار من ممارسات داخل الجمعية العمومية وانتخابات مجلس تنظيم مهن جمعيات الإنتاج الزراعي والحيواني، وما شابها من تكتل وإقصاء للآخرين ومخالفة اللوائح، مجدداً رفضه لفكرة الجمعيات، ومشدداً على تمسكه باتحاد المزارعين الذي رأى أن لا بديل له.

وقال التحالف، في بيان صدر في 29 اغسطس 2026م، إن تحالف المزارعين ظل يرفض تكوين جمعيات مهن الإنتاج الزراعي والحيواني، التي قال إنها الحاضنة الأساسية لعناصر «المؤتمر الوطني» والتي ثار عليها الشعب السوداني.

وأضاف: «وها نحن نشهد بالأمس عودة عناصره عبر تكوين الجمعيات بدار اتحاد المزارعين بقائمة ضمت 21 عنصراً من المؤتمر الوطني، حيث أعدت قائمة واحدة تم إعدادها بتحرك هذه العناصر بالعربات الفارهات لإخراج الجمعية العمومية دون أن تمارس حقها في الاقتراع المباشر».

وقال إن هذه المجموعة قامت بتقديم قائمة واحدة حوت 21 عضواً من المؤتمر الوطني ومن شايعهم، ورفعت 107 أيادٍ من جملة 147، وحسمت النتيجة بعيداً عن الاقتراع المباشر أو عبر الصناديق. وأشار إلى أنه قبل القائمة عُرضت اللائحة للإجازة أو التعديل أو الرفض، وكثرت التعديلات من أعضاء الجمعية العمومية ووجدت القبول عند الحاضرين، وطلب بعض المتحدثين إرجاء إجازتها لمزيد من التعديل، إلا أن العدد الذي أعد للقائمة رفع الأيدي لإجازتها غير عابئ بالتعديل. ودفع ذلك بعض الحضور للتساؤل عن مصير التعديلات، وجاء رد المنصة بأنهم سينظرون في التعديلات، علماً بأن الإجازة لم تُلقِ بالاً للتعديلات.

وجدد تحالف مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل موقفه من هذه الجمعيات والتي قال إنها لا تلبي تطلعات مزارعي الجزيرة، مؤكداً أنه «لا بديل لاتحاد المزارعين إلا اتحاد المزارعين».

## إدارة جامعة الخرطوم تعلن قيام امتحانات جزئية

# أساتذة كلية الطب يتمسكون بتأجيل الامتحانات إلى أجل غير مسمى

**الخرطوم: (ديسمبر)**

تتصاعد الأزمة بكلية الطب في جامعة الخرطوم، في ظل تمسك أساتذة الكلية بتأجيل الامتحانات إلى أجل غير مسمى، والمضي في إجراءات الاستقالات الجماعية حال عدم استجابة الجهات المختصة لمطالبهم، بينما أعلنت إدارة الكلية، في موقف مغاير، قيام امتحان لطلاب الفرقة الثالثة اليوم الثلاثاء.

وتوافق أساتذة كلية الطب بجامعة الخرطوم على جملة من المقترحات التصعيدية لمعالجة الأوضاع بالكلية، تشمل تأجيل الامتحانات إلى أجل غير مسمى، والتوجه إلى استقالات جماعية في حال عدم استجابة الجهات المختصة لمطالبهم، إلى جانب بدء تصعيد إعلامي ومخاطبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ورئاسة مجلس الوزراء، والجهات الرسمية الأخرى.

وجاءت المقترحات خلال الاجتماع الثاني لأساتذة الكلية، الذي انعقد الخميس 27 أغسطس الماضي، لمناقشة مخرجات الاجتماع الأول، وما تم بشأن المذكرة المرفوعة إلى عميد الكلية، ونتائج لقائه بمدير الجامعة. وبحسب بيان صادر عن أساتذة الكلية، حظيت المقترحات بموافقة 97% من المشاركين في الاجتماع، في ظل ما وصفوه بـ«استمرار تدهور الأوضاع وعدم التوصل إلى حلول حقيقية للمشكلات التي تواجه الكلية». وأكد الأساتذة استحالة إجراء الامتحانات في الظروف الراهنة بسبب النقص الحاد في الكادر الأكاديمي، مشيرين إلى أن غالبية رؤساء الأقسام الحاضرين «أبدوا تأجيلها إلى حين توافر المتطلبات الأكاديمية اللازمة.»

كما توافق المجتمعون على اللجوء إلى الاستقالات الجماعية عبر مذكرة موحدة، بالتزامن مع تقديم الاستقالات الفردية وفق الإجراءات الإدارية المتبعة، في حال استمرار عدم الاستجابة لمطالبهم وعدم معالجة الأوضاع القائمة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تشير فيه خلفية الأزمة إلى خلافات متصاعدة حول الأوضاع الأكاديمية وبيئة العمل والنقص في الكادر التدريسي، وسط تحذيرات من أن استمرار الأزمة قد ينعكس بصورة مباشرة على العملية التعليمية والامتحانات بالكلية. وفي موقف مغاير، تجاهلت إدارة الكلية دعوة الأساتذة إلى تأجيل الامتحانات، وأعلنت لطلاب المستوى الثالث أن امتحان مادة «الأحياء الدقيقة والطفيليات» سيُعقد يوم الثلاثاء الأول من سبتمبر 2026، بمباني كلية الطب بالخرطوم.

ويضع هذا الإعلان الأزمة في مرحلة جديدة، إذ يأتي في وقت يتمسك فيه غالبية الأساتذة المشاركين في الاجتماع، بموقفهم الرافض لإجراء الامتحانات في ظل الظروف الحالية، بينما تمضي الإدارة في الإعلان عن عقد امتحانات طلاب الفرقة الثالثة.

# محامون وناشطون ينتقدون أحكاماً بالسجن ضد مدنيين في شمال كردفان

**الأبيض: (ديسمبر)**

انتقد محامون وناشطون حقوقيون أحكاماً قضائية صدرت مؤخراً بالسجن لمدد تتراوح بين 10 و15 عاماً بحق مدنيين في ولاية شمال كردفان، معتبرين أنها تأتي «في وقت يتم فيه استقبال عناصر من قوات الدعم السريع ضمن ترتيبات العودة».

وقال ناشط فضل عدم ذكر اسمه لـ(ديسمبر) إن ناظر قبيلة الجوامعة، عمر الطيب هارون، تم اعتقاله من منطقة أبو كرشولا أثناء متابعته لمشاريعه الزراعية، وظل رهن الاعتقال لمدة 16 شهراً بمدينة الأبيض، قبل أن يصدر حكم بسجنه 15 عاماً وترحيله إلى سجن الهدى بأم درمان. وأضاف أن المذكور لم يمنح حق الدفاع الكافي، وأصيب بمرض السكري أثناء الاعتقال دون أن يسمح له بتلقي العلاج اللازم.

عمر الطيب هارون، ناظر الجوامعة

من جانبها، قالت ناشطة لـ(ديسمبر) إن الدكتور أبو عبيدة سليمان، الأستاذ الجامعي والأكاديمي، تم اعتقاله من داخل جامعة كردفان في يوليو من العام الماضي بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع، وصدر بحقه حكم بالسجن 10 سنوات وترحيله لنفس السجن.

واعتبرت الناشطة أن استقبال حاملي السلاح مقابل محاكمة المدنيين «يؤكد أن الهدف هو إسكات الصوت المدني وليس إنهاء التمرد»، على حد قولها. ولم يصدر حتى الآن تعليق رسمي من السلطات القضائية أو العسكرية حول القضيتين.

# مواطنون بالخرطوم يشتكون من قطوعات كهرباء تتجاوز 10 ساعات يومياً

**الخرطوم: (ديسمبر)**

اشتكى مواطنون بولاية الخرطوم من تمدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي لفترات تتجاوز 10 ساعات يومياً، مؤكدين تأثيرها السلبي المباشر على القطاعات الإنتاجية والخدمية. ووجه مواطنون، استطلعتهم (ديسمبر)، انتقادات للحملات الداعية لعودة السكان إلى العاصمة في ظل استمرار انعدام الخدمات الأساسية. وطالبوا بـ«عدم خداع الناس وإيهامهم بعودة الحياة للخرطوم»، مشيرين إلى أن الوضع تسبب في مشكلات صحية وفاقم معاناة أصحاب الأمراض المزمنة، بجانب انتشار البعوض.

وتشهد العاصمة وعدد من الولايات انقطاعاً تاماً للكهرباء إثر عطل فني بسد مروي. وأعلنت وزارة الطاقة عن خروج محطة توليد السد عن الخدمة نتيجة اندلاع حريق في كوابل المحطة. وفاقمت القطوعات من الأوضاع القاسية بالعاصمة المثلثة. فإلى جانب الدمار وآثار الحرب، أدى انعدام الكهرباء إلى أزمات في مياه الشرب والمستشفيات والمدارس وسبل كسب العيش، خاصة للحرفيين وأسواق الخرطوم وأم درمان.

وقال عاملون وأسر بأم درمان إن التيار يعود لساعات محدودة ثم ينقطع حتى اليوم التالي، ما يعطل الورش والثلاجات والأعمال المنزلية. وترجع الأزمة بحسب خبراء إلى أضرار الحرب على الشبكة وضعف التمويل الحكومي لعمليات الصيانة وإعادة التعمير.

# اعتصام في أمري للمطالبة بعائدات «دواجن النيل».. وقرار حكومي باستمرار الشركة

**أمري: (ديسمبر)**

دخل المئات من مواطني منطقة أمري بولاية نهر النيل في اعتصام سلمي، اعتباراً من يوم الأحد 30 أغسطس، داخل محيط مزرعة شركة «دواجن النيل»، للمطالبة بتخصيص عائدات الشركة لتنمية المنطقة ودعم الخدمات المحلية.

وتحرك المئات من الأهالي إلى مقر الشركة، حيث شرعوا في إقامة مخيمات للاعتصام السلمي، مطالبين بتخصيص نصيب من أرباح وعائدات «دواجن النيل» لدعم الخدمات والتنمية المحلية في المنطقة. وأشار بيان صادر عن المعتصمين إلى التزامهم بالبقاء في المخيم حتى تصل مطالبهم إلى الجهات المختصة.

وأمهل المعتصمون الحكومة المحلية وإدارة الشركة ثلاثة أيام للاستجابة لمطالبهم، متعهدين بعدم المساس بممتلكات الشركة أو التعدي عليها خلال فترة الاعتصام، ومؤكدين أن الهدف من احتجاجهم هو المطالبة بنصيب المنطقة من عائدات الشركة بما يسهم في تنميتها وخدمة مجتمعها المحلي. وأوضح بيان صادر عن لجنة الاعتصام أن الاحتجاج لا يستهدف العاملين بالشركة، مؤكداً الالتزام بعدم الاحتكاك بهم أو دخول المكاتب الإدارية، وأن وجود المعتصمين سيكون محصوراً في الخيام التي شُيّدت في الموقع المخصص للاعتصام خلال فترة الأيام الثلاثة. وأكد المعتصمون استمرارهم في المخيم إلى حين وصول رسالتهم إلى الجهات المختصة، والتوصل إلى اتفاق بشأن توجيه عائدات الشركة بما يحقق نفعاً للمنطقة ويسهم في تطوير خدماتها.

ويأتي الاعتصام بعد أيام من إعلان لجنة وزارية، شكلت بقرار من رئيس مجلس الوزراء لبحث أوضاع شركة «دواجن النيل»، توصياتها باستمرار الشركة بكافة فروعها ووحداتها المتكاملة، والمحافظة على وحدتها المؤسسية وتطوير قدراتها الإنتاجية. وأكدت اللجنة، خلال اجتماعها الختامي الذي انعقد بالخرطوم في 23 أغسطس الماضي، ضرورة استمرار الشركة وتعزيز دورها في دعم الإنتاج الحيواني والأمن الغذائي، إلى جانب مواصلة إسهاماتها في مجال الخدمات الاجتماعية.

وشارك في الاجتماع وزير الحكم الاتحادي والتنمية الريفية المهندس محمد كرتكيلا صالح، ووزير الزراعة والري الأستاذ الدكتور عصمت قرشي، ووزير الثروة الحيوانية والسمكية البروفيسور أحمد التجاني، ووالي ولاية نهر النيل الدكتور محمد البدوي، ووالي الولاية الشمالية الفريق الركن عبد الرحمن عبد الحميد، إلى جانب وكيل التنمية الريفية ومدير عام شركة «دواجن النيل».

وأمّن الاجتماع على ضرورة استمرار شركة «دواجن النيل» بكافة فروعها ووحداتها، وتنفيذ خططها التشغيلية القائمة، مع توفير الدعم اللازم لضمان استدامة الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية وتطوير الأداء، خاصة في ولايتي نهر النيل والشمالية. كما أوصت بتكوين مجلس إدارة جديد للشركة برئاسة وزير الزراعة والري، وعضوية ممثلين لوزارات المالية، والزراعة والري، والثروة الحيوانية والسمكية، إلى جانب ممثلين عن حكومتي ولايتي نهر النيل والشمالية، ومدير هيئة تطوير الزراعة عضواً ومقرراً، بهدف تعزيز التنسيق بين الجهات ذات الصلة ودعم مسيرة الشركة.

وتشهد المشاريع الاستثمارية والحكومية بولاية نهر النيل احتجاجات متكررة من السكان المحليين، الذين يرون أن هذه المشروعات لا تسهم في تطوير المناطق المجاورة لها، في وقت تعاني فيه مئات القرى من نقص حاد في خدمات الصحة والتعليم وفرص العمل.

# «الحراك الشعبي» بحلفا الجديدة يحذر من استغلال المدارس تجارياً

**حلفا الجديدة: (ديسمبر)**

حذر الحراك الشعبي المطلبي بمحلية حلفا الجديدة من استمرار ما وصفه بـ«التوسع في الأنشطة الاستثمارية والتجارية داخل المدارس»، ولوّح باتخاذ خطوات تصعيدية لمنع أي تعديات جديدة على أراضي ومرافق المؤسسات التعليمية.

وقال الحراك، في بيان بتاريخ 30 أغسطس 2026م، إن قطاع التعليم بالمحلية يشهد استغلال واجهات بعض المدارس في أنشطة تجارية تشمل ورشاً ومخازن ومحالاً مختلفة. واعتبر الحراك أن هذه الأنشطة تتسبب في إزعاج الطلاب والمعلمين وتؤثر سلباً على البيئة المدرسية. وطالب البيان الجهات المختصة بالتدخل الفوري وإزالة التعديات والحفاظ على حرمة المؤسسات التعليمية.

# الجزيرة تحتفل بالأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية

**مدني: (ديسمبر)**

نظمت إدارة التغذية بوزارة الصحة بولاية الجزيرة، بالتعاون مع منظمة اليونيسف والمنظمات الوطنية العاملة بالولاية، الاحتفال بالأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية، تحت شعار «الرضاعة الطبيعية أولوية.. معاً لاستدامة دعم الرضاعة الطبيعية»، وذلك بحضور ممثل والي ولاية الجزيرة، وزير الرعاية الاجتماعية الأستاذ ياسر نصار، ومدير عام وزارة الصحة بالولاية الوزير المفوض د.أسامة عبد الرحمن أحمد الفكي، إلى جانب ممثلي المنظمات والشركاء ومديري الإدارات العامة والفرعية والعاملين في المجال التغذوي.

وأكد ممثل والي ولاية الجزيرة، وزير الرعاية الاجتماعية ياسر نصار، أهمية دعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية باعتبارها أساساً لصحة الطفل ونموه السليم، مشيراً إلى ضرورة تكامل جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات والمجتمع لتعزيز الممارسات الصحية السليمة، وتوفير البيئة الداعمة للأمهات للتمكن من الرضاعة الطبيعية، خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الطفل.

## (ديسمبر) تسلط الأضواء على النيل الأزرق:

# أزمة إنسانية كارثية تضرب الولاية مع تصعيد المعارك العسكرية

## موجة نـــزوح جديدة وظـــروف إيـــواء صعبـــة ونقـص غذائي حاد

**تقرير (ديسمبر): صلاح المليح**

يشهد إقليم النيل الأزرق تدهوراً إنسانياً وصحياً كارثياً غير مسبوق جراء التصعيد العسكري العنيف المستمر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وحلفائها في الحركة الشعبية-شمال في مناطق الكرمك وقيسان وبكوري وسركم، فيما تجاوز عدد النازحين الفارين من العمليات العسكرية 200 ألف شخص بشكل تراكمي. وفرّ مؤخراً نحو 20 ألف شخص من (المدينة 12) بمحافظة قيسان، بالإضافة إلى لجوء مئات الأسر عبر المراكب إلى محافظة ود الماحي، بينما تكتظ مدينة الدمازين (عاصمة الولاية) ومحافظة باو بأكثر من 10 مخيمات إيواء عشوائية ومكتظة، في ظل نقص حاد في الغذاء ومياه الشرب ومواد الإيواء الأساسية، وسط تحذير من تفاقم الوضع الصحي بالمخيمات مع انتشار الأمراض الفتاكة مثل الكوليرا والملاريا وحمى الضنك.

### موجة نزوح جديدة

وكشف بيان، صادر عن منظمتي (مناصرة ضحايا دارفور) و(الأمل والملاذ)، عن وجود موجة نزوح جديدة من محافظة قيسان بإقليم النيل الأزرق إلى محافظة ود الماحي وفقاً لإفادات شهود عيان تحدثوا للمنظمتين. وأشار البيان، الذي صدر نهاية شهر أغسطس المنصرم وتحصلت عليه (ديسمبر)، إلى تواصل حركة نزوح المدنيين من عدد من قرى محافظة قيسان إلى محافظة ود الماحي بإقليم النيل الأزرق، مع وصول موجة جديدة من الأسر يوم الجمعة 29 أغسطس 2026م إلى المدينة (4) والمدينة (5) التابعتين لمحافظة ود الماحي بلغ عددها 700 أسرة، وعدد أفرادها 2000 شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال، هرباً من استمرار العمليات العسكرية وتدهور الأوضاع الأمنية. وذكر البيان أن الأسر وصلت بعد رحلات شاقة عبر المراكب، وبدت آثار الإرهاق واضحة على النساء والأطفال وكبار السن، الذين يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة في ظل النزوح.

### ظروف إيواء صعبة

وتشير تقارير غرف الطوارئ إلى أن عدد الفارين من مناطق القتال في الكرمك وقيسان وباو تجاوز نحو 375 ألف شخص، لجأ العدد الأكبر منهم إلى مدينة الدمازين ومناطق أخرى مثل ود الماحي. وأبانت أن أكثر من 70% من النازحين يعيش في تجمعات غير رسمية ومراكز إيواء تفتقر للمأوى الملائم، بينما تقيم أسر عديدة في العراء أو المدارس. وقد أدى هطول الأمطار الموسمية إلى انهيار العديد من المساكن المؤقتة وتزايد معاناة النساء والأطفال وكبار السن، فضلاً عن توقف وغياب الخدمات الطبية الأساسية في مناطق الاشتباكات والعديد من مخيمات النزوح.

وحذرت غرف الطوارئ الإنسانية العاملة في الإقليم من تفشي أمراض مثل الكوليرا والملاريا بسبب نقص المياه النقية وتردي خدمات الصرف الصحي. ويعتمد السكان والمتطوعون على جهود ذاتية محدودة لنقل المرضى إلى مستشفيات الدمازين في ظل شح الأدوية المجانية.

وتشير غرف طوارئ النيل الأزرق إلى أن الأسر النازحة تتوزع على مخيمات عشوائية أو مدارس في مناطق منخفضة جغرافياً، ومع هطول الأمطار الموسمية والفيضانات، تتعرض مساكنهم المؤقتة للانهيار، مما يتسبب في أزمات بيئية وتفش للأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا والملاريا. كما تعاني المخيمات من انعدام شبه تام لشبكات الصرف الصحي، والنقص الحاد في مواد الإيواء والملابس، ويتحمل العبء الأكبر النساء والفتيات اللواتي يقطعن مسافات طويلة خطرة يومياً لتأمين الحطب والماء.

### نقص غذائي حاد

ووفقاً لتقارير غرف الطوارئ بإقليم النيل الأزرق يواجه النازحون نقصاً حاداً في الغذاء ومياه الشرب بسبب شح الغذاء وتراجع المساعدات واستمرار القتال والقيود على الحركة، وإغلاق غرف الطوارئ المحلية التي كانت تقدم الوجبات والرعاية، وسط تحذيرات أممية ومحلية من انزلاق المنطقة نحو مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، فيما تعجز السلطات المحلية ومفوضية العون الإنساني عن تغطية الاحتياجات المتزايدة للوافدين الجدد نتيجة محدودية الإمكانيات وشح الإمدادات.

**عقبات تواجه فرق الإغاثة، فيما تجاوز عدد النازحين في الولاية الفارين من العمليات العسكرية 200 ألف شخص**

وتقود المجموعات التطوعية المحلية مثل (غرفة طوارئ قيسان) و(مبادرة المجتمع المدني بالنيل الأزرق) جهوداً ذاتية لتشغيل التكايا والمطابخ الجماعية وتوفير الأدوية والوجبات اليومية للنازحين، فيما تُسيِّر حكومة إقليم النيل الأزرق قوافل إغاثية طارئة محملة بالمواد الغذائية والإيوائية للنازحين الجدد، مثل القوافل المتجهة إلى محافظة ود الماحي لاستيعاب آلاف الفارين، ويواصل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة توزيع المواد الغذائية على 14 مخيماً في الإقليم، فيما لا تكفي الحصص التي تحصل عليها الأسر لسد احتياجاتها الأساسية، واضطرت أكثر من 10 مدارس للتحول إلى مراكز إيواء مؤقتة.

### عقبات تواجه الإغاثة

وذكرت غرف طوارئ ولاية النيل الأزرق أن جهود الإغاثة والعمل الإنساني في الإقليم تواجه أزمة بالغة التعقيد ناتجة عن تداخل التصعيد العسكري الأخير مع العوامل الطبيعية والقيود الإدارية، مما يعوق التدخل العاجل لإنقاذ آلاف المتضررين. حيث أشارت إلى أن امتداد المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع المتحالفة مع الحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو في قيسان وبكوري وسركم أدى إلى حالة عدم استقرار أمني شديدة، كما تسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في فيضان الخيران والوديان، ما أدى إلى عزل محليات بأكملها جغرافياً ومنع شاحنات الإغاثة من الوصول، وتحولت مراكز الإيواء إلى مساحات موحلة ومغمورة بالمياه، مما يضاعف من صعوبة إيصال إمدادات المياه النظيفة وإنشاء شبكات الصرف الصحي.

كما ساهمت القيود الإدارية والأمنية المفروضة على المبادرات المحلية في صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها من النازحين والفارين من جحيم المعارك العسكرية، حيث أصدرت السلطات الحكومية المحلية قرارات بوقف أنشطة غرف الطوارئ والشبكات الشبابية المحلية، مما عزل قنوات الدعم المباشرة التي كانت تمد آلاف العائلات بالوجبات والأدوية اليومية. وتسببت المضايقات والقيود البيروقراطية في حرمان عمال الإغاثة والمتطوعين من التحرك بحرية لتقديم الاستجابة السريعة في مناطق التماس في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها النازحون.

### نقص حاد في التمويل

ساهم النقص الحاد في تمويل الخدمات الإغاثية والخدمية في تفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجه إقليم النيل الأزرق. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن العجز الحاد في التمويل الدولي لمشاريع الإستجابة الإنسانية في السودان بسبب عدم التزام الجهات المانحة سوى بتمويل 41% فقط من النداء الإنساني للأمم المتحدة للعام الجاري، حيث تلقت 1.2 مليار دولار فقط من أصل 2.9 مليار دولار كانت مطلوبة لتغطية الاحتياجات العاجلة. ويهدد هذا النقص الحاد في التمويل حياة مئات الآلاف من الفئات الأكثر هشاشة، خاصة في ظل اتساع رقعة المعارك العسكرية التي تجبر المدنيين على النزوح من مناطقهم إلى مناطق أخرى آمنة وهم يواجهون شبح الجوع وسوء التغذية الحاد في ظل عجز المنظمات الإنسانية عن تلبية المتطلبات الأساسية العاجلة. فيما أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة رسمياً خفض مساعداته الغذائية للمتضررين والنازحين في السودان بنسبة 50% لضعف الدعم الدولي. وتشير غرف الطوارئ بإقليم النيل الأزرق إلى تفاقم سوء التغذية الحاد بشكل متسارع بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات في مراكز الإيواء، مبينة أن هذا التدهور يتزامن مع نقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب والارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية بالأسواق المحلية.

### تدمير المعابر وعسكرتها

كشفت تقارير لمنظمات دولية عاملة في المجال الإنساني عن تأثر الطرق الرئيسية وخطوط الإمداد الإنساني جراء المعارك بشكل كارثي، حيث تحولت شبكات الطرق والجسور الحيوية إلى مناطق عمليات عسكرية مغلقة وأهداف مباشرة للقصف وزرع الألغام. وأدى هذا الاستهداف الممنهج لـ(شرايين الإمداد) إلى عزل ولايات كاملة، وقطع الإمدادات الغذائية والطبية عن ملايين المدنيين، مما دفع فريق الأمم المتحدة الإنساني إلى التحذير من شلل شبه تام في عمليات الإغاثة، حيث تعرضت الجسور والكباري الإستراتيجية للقصف الجوي والمدفعي بوصفها نقاط تحكم عسكرية، مما أدى إلى فصل المدن وعزلها جغرافياً. كما تسببت المعارك البرية واستخدام العبوات الناسفة في تضرر أجزاء واسعة من الطرق القومية المعبدة، وباتت مسارات رئيسية مثل طريق الصادرات (أم درمان – بارا - الأبيض) ومحاور كردفان ودارفور غير صالحة لمرور القوافل التجارية أو الإنسانية بسبب وقوعها في قلب خطوط المواجهة. كما تم تحويل معابر ومثلثات حدودية حيوية كانت تستخدم لمرور الإغاثة إلى مناطق عمليات عسكرية محكمة بهدف خنق إمدادات الخصوم. وامتدت عمليات القصف الجوي واستخدام الطائرات المسيرة لملاحقة الشاحنات والقوافل في الطرق الصحراوية والمفتوحة، ما جعل التحرك عبرها مغامرة مميتة.

وتفرض الأطراف المتحاربة طوقاً أمنياً وإجراءات صارمة تشمل إغلاق الأسواق، ومنع حركة المركبات، وتعطيل شبكات الاتصال الفضائي على الطرق الرابطة بين المدن. وأدى قطع الطرق إلى إحكام الحصار على مئات الآلاف من السكان في مناطق متفرقة، وحرمانهم التام من الرعاية الطبية والمساعدات المنقذة للحياة.

وتواجه الوكالات الإغاثية، بحسب تقارير الأمم المتحدة، خطورة عالية عند عبور خطوط المواجهة، إلى جانب فرض الحواجز العسكرية غير القانونية التي تطلب جبايات أو تمنع الصيدليات والمؤن من العبور، وتضطر المنظمات الدولية إلى استخدام طرق التفافية وعرة وطويلة وغير ممهدة، مما يرفع تكلفة النقل ويضاعف زمن وصول المساعدات الإنسانية لأسابيع طويلة، فضلاً عن تعثر الحركة كلياً خلال موسم الأمطار.

### تحذيرات أممية من كارثة إنسانية

أطلقت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة في الميدان تحذيرات مستمرة من تحول أزمة إقليم النيل الأزرق إلى كارثة إنسانية لا يمكن السيطرة عليه. وطالبت هذه الجهات بزيادة فورية في تدفق التمويل الدولي المخصص لخطط الإغاثة العاجلة، وتسهيل ممرات آمنة وغير مشروطة لعبور شاحنات المساعدات الطبية والغذائية دون عوائق، وتوفير تمويل خاص لمشاريع الإصحاح البيئي والمياه للحد من تفشي الأوبئة الموسمية.

وبسبب ما يفرضه تزايد أعداد الوافدين من ضغوط متزايدة على المجتمعات المستضيفة، وسط حاجة ملحة إلى المأوى، والغذاء، ومياه الشرب، والرعاية الصحية، ومواد الإيواء، وبما يضمن استجابة إنسانية عاجلة تلبي الاحتياجات الأساسية، أطلقت منظمتا (مناصرة ضحايا دارفور) و(الأمل والملاذ) نداءً إنسانياً عاجلاً لكل المنظمات المحلية والإقليمية والدولية للتدخل العاجل لتقديم المساعدات لهم. كما أطلقت غرف الطوارئ المحلية والمنظمات الحقوقية نداءات استغاثة عاجلة للمجتمع الدولي والمنظمات الإغاثية مثل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة للتدخل الفوري لفتح ممرات آمنة، وضمان وصول المساعدات والمستلزمات الطبية للمتضررين.

**ذكرت غرف طوارئ ولاية النيل الأزرق أن جهود الإغاثة والعمل الإنساني في الإقليم تواجه أزمة بالغة التعقيد ناتجة عن تداخل التصعيد العسكري الأخير مع العوامل الطبيعية والقيود الإدارية، مما يعوق التدخل العاجل لإنقاذ آلاف المتضررين**

## عاد من المنفى ليقف حيث رفض أن يقف أحد

# الحارث إدريس.. من معارض للعسكر إلى مُعيد تسمية الانقلاب

**بروفايل: (ديسمبر)**

**جلس في مقعد السودان أمام مجلس الأمن، بالبدلة الرسمية التي يرتديها المندوب الدائم حين يتحدث باسم دولته. جاء صوته هادئاً ومستقراً، فيما حمل إلى المجلس رواية مختلفة لحدث يعرفه كل سوداني باسمه منذ خمس سنوات: 25 أكتوبر 2021. بجملة واحدة، أزاح عن القوات المسلحة صفة «الانقلاب»، ووضع مكانها عبارة أكثر ليونة: «ملء الفراغ».**

**ولو أن هناك من يملك الحق في مساءلة هذه الجملة قبل غيره، لكان الحارث إدريس نفسه؛ قبل خمس سنوات، أو قبل ثلاثين عاماً.**

**فالرجل الذي يقف اليوم أمام العالم مدافعاً عن رواية «الفراغ» هو ذاته الذي كتب في أبريل 2019، وسط زخم الثورة السودانية، أن المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تُدار بمجلس عسكري، وأن تشكيل حكومة مدنية هو الضمانة الوحيدة لدولة مدنية مرتقبة. هو نفسه الذي قضى اثنين وثلاثين عاماً في لندن رافضاً التعامل مع نظام عمر البشير، تاركاً منصبه الدبلوماسي في أثينا فور وقوع انقلاب 30 يونيو 1989 لينضم إلى صفوف المعارضة بدلاً من أن يخدم الانقلاب الجديد.**

**وبين هاتين اللحظتين — رفضٌ قاطع لكل مجلس عسكري في 1989 و2019، ودفاعٌ متأنٍّ عن مجلس عسكري في 2026 — تكمن قصة الحارث الحقيقية: تغيّرٌ واضح في الموقع الذي يتحدث منه، وتبقّى القناعة نفسها موضع اختبار. ومن هنا يبرز السؤال الذي لا يمكن لأي بروفايل أن يتجاوزه: هل تغيّرت قناعة الحارث، أم تغيّر الموقع الذي يتحدث منه؟**

### التأسيس السياسي

وبحسب الحقوقي نزار عبد القادر نشأ الحارث إدريس الحارث محمد، الذي تعود أصول أسرته إلى محلية المالحة في شمال دارفور، في منطقة أبوضلوع شرق الجبلين بولاية النيل الأبيض. وهناك، في بيئة ارتبطت بحزب الأمة وكيان الأنصار، تشكّل وعيه السياسي الأول: وعيٌ قام على الديمقراطية والشرعية الدستورية ورفض الحكم العسكري ونظام الحزب الواحد، في مدرسة كان الإمام الصادق المهدي عمودها الفقري.

ومن هناك انتقل إلى كلية القانون بجامعة الخرطوم في نهاية السبعينيات، ضمن دفعة ضمّت لاحقاً أسماء صارت من كبار رجال القانون والدبلوماسية السودانية. والتحق بوزارة الخارجية سكرتيراً ثالثاً عام 1982، وتنقّل بين كنشاسا وأثينا، قبل أن يضعه انقلاب 30 يونيو 1989 أمام خياره الأول: البقاء في السلك الدبلوماسي لنظام جديد، أو المغادرة. اختار لندن.

كانت سنوات لندن امتداداً لمعارضة سياسية نشطة استمرت أكثر من ثلاثة عقود، عبر حزب الأمة والندوات والمظاهرات المناهضة لحكم الإنقاذ. وحين اندلعت ثورة ديسمبر 2018، كشفت كتاباته المنشورة بوضوح موقعه السياسي: ففي أبريل 2019 دعا إلى إسقاط ما وصفه بـ«الانقلاب المصري-السعودي»، وطالب السودانيين في المهاجر بمخاطبة حكوماتهم لعدم الاعتراف بأي مجلس عسكري. وفي أغسطس من العام نفسه، بعد سقوط البشير، كتب مهنئاً وطنه بـ«العودة لتنسُّم عبق المدنية».

تحمل هذه العبارات موقفاً سياسياً واضحاً من علاقة الجيش بالسلطة الانتقالية، سطّره الحارث بيده قبل أقل من خمس سنوات من وقوفه في مجلس الأمن ليقدّم رواية معاكسة تماماً.

### لحظة التحول

مع سقوط البشير، أنصفت «اللجنة العليا للنظر في قضايا المفصولين تعسفياً من الخدمة المدنية القومية» التي شكلتها الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالله حمدوك، الحارث في إطار معالجة أوضاع الدبلوماسيين المفصولين، وعاد إلى الخرطوم بدرجة سفير بعد أن احتسبت سنوات فصله كسنوات خدمة فعلية وألحق بدفعته.

لكن الانتقال الحقيقي في موقفه لم يحدث في تلك اللحظة، بل بعدها بعامين. فحين أصدرت اللجنة التنسيقية للسفراء والدبلوماسيين السودانيين بياناً يرفض قرارات 25 أكتوبر 2021 — من تشكيل مجلس السيادة إلى اعتقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك — لم يكن اسم الحارث بين الموقّعين، وتعلل حينها بأسباب خاصة لعدم التوقيع، قبل أن يتابعه الجميع على شاشات التلفزة وهو يودع قائد الجيش شادّاً الرحال إلى نيويورك مندوباً دائماً للسودان بالأمم المتحدة، وهو الموقع الذي رُشّح له خلال تولي الدكتورة مريم الصادق المهدي منصب وزيرة الخارجية في الحكومة الانتقالية.

**الحارث الذي يقف اليوم أمام العالم مدافعاً عن رواية «الفراغ» هو ذاته الذي كتب في أبريل 2019، وسط زخم الثورة السودانية، أن المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تُدار بمجلس عسكري، وأن تشكيل حكومة مدنية هو الضمانة الوحيدة لدولة مدنية مرتقبة**

الحارث إدريس بجانب الصادق المهدي في ندوة في لندن

عدم التوقيع وحده لا يعني تأييد الانقلاب. لكنه، بالنظر إلى ما سبقه من كتابات وما تلاه من خطاب، يبدو اليوم أشبه بنقطة انعطاف صامتة لم يلتفت إليها كثيرون في حينها. وهكذا انتقل الحارث إدريس من موقع المعارض والمناضل من أجل الديمقراطية والحكم المدني في لندن، إلى موقع الناطق الرسمي باسم حكومة الانقلاب في نيويورك.

### إعادة التاريخ

في 24 أغسطس 2026، أمام مجلس الأمن، قال الحارث إن القوات المسلحة «لم تأتِ إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، وإنما تحركت لملء الفراغ الذي نشأ بعد أن قدّمت الحكومة المدنية استقالتها». الجملة قصيرة، لكنها لا تناقش فقط أسباب ما جرى في 25 أكتوبر، بل تعيد تعريف الحدث نفسه من أساسه.

والمشكلة، كما يوضح التسلسل الزمني الموثّق، أن الوقائع لا تسند هذا الترتيب. فحمدوك كان لا يزال رئيساً للوزراء يوم 25 أكتوبر 2021، حين اعتُقل مع عدد من وزرائه، وأُعلنت حالة الطوارئ، وحُلّ مجلسا السيادة والوزراء، وعُلّقت مواد من الوثيقة الدستورية. وفي اليوم نفسه وصف الأمين العام للأمم المتحدة ما جرى بأنه انقلاب عسكري، وتبعه مجلس الأمن بعد أيام بوصفه استيلاءً عسكرياً على السلطة. أما استقالة حمدوك فلم تأتِ إلا في 2 يناير 2022، أي بعد أكثر من شهرين، وبعد أن كان قد عاد فعلياً إلى منصبه بموجب اتفاق 21 نوفمبر.

وبعبارة أخرى: كيف يكون حدثٌ وقع في يناير سبباً لحدثٍ وقع في أكتوبر؟ هذا هو جوهر ما أشاره رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير في مقاله بتاريخ 25 أغسطس 2026، حين اعتبر أن الحارث لم يقدّم «تفسيراً سياسياً مختلفاً» بقدر ما أعاد ترتيب التاريخ القريب بحيث تتحوّل استقالة لاحقة إلى سبب سابق للتدخل العسكري.

وفي قراءة موازية للجدل، رأى المحلل السياسي سيد الطيب أن المعركة لا تُختزل في سؤال «هل كانت هناك حكومة بعد 25 أكتوبر أم لا؟»، فوجود حكومة حمدوك بعد اتفاق نوفمبر يمكن أن يكون موضوع نقاش سياسي مشروع، لكن ذلك لا يحسم السؤال الأسبق: ماذا حدث في 25 أكتوبر نفسه؟ وهنا يلتقي، من زاوية مختلفة، مع جوهر ما ذهب إليه الدقير: التسلسل الزمني الأساسي لا يتغيّر مهما اختلف تقييم الأطراف لحكومة حمدوك ولما تلاها.

وحتى لو سُلّم جدلاً بمقدمة خطاب «ملء الفراغ»، يبقى سؤال قانوني معلّق: هل كانت استقالة رئيس الوزراء — لو وقعت فعلاً في أكتوبر — تعني تلقائياً تخويل القوات المسلحة تولي السلطة السياسية؟ الوثيقة الدستورية التي حكمت الفترة الانتقالية كانت تنص على آلية محددة لملء منصب رئيس الوزراء الشاغر، ما يعني أن خُلُوَّ المنصب لا يساوي خلوَّ الدولة من الدستور. وهذا يفصل بوضوح بين الدفاع عن مؤسسة الجيش، وهو حق مشروع لأي مسؤول رسمي، ومنح تلك المؤسسة أساساً دستورياً لم يكن قائماً لتولّي الحكم.

### جوهر التناقض

في نهاية المطاف، تُحسم رواية الحارث بالعودة إلى التقويم والوقائع الموثقة: كان حمدوك رئيساً للوزراء في 25 أكتوبر، وفي اليوم نفسه جرت الاعتقالات وحُلّت مؤسسات الدولة، ثم عاد إلى المنصب في 21 نوفمبر بموجب اتفاق سياسي، قبل أن يستقيل في 2 يناير. هذا هو التسلسل الزمني الذي يمكن اختبار الرواية على أساسه، بعيداً عن الاصطفاف السياسي مع الجيش أو ضده، وبعيداً عن تبرئة حكومة حمدوك أو إدانتها.

بالتحديد هنا يصبح مسار الحارث أكثر لفتاً من مسار مسؤول آخر يكرر الرواية نفسها. في بداياته السياسية، عارض انقلاب 1989، ورفض علناً أي مجلس عسكري في 2019، واحتفى بعودة «عبق المدنية». لذلك يكتسب موقفه الحالي ثقله من المسافة التي تفصله عن مواقفه السابقة.

فكيف انتقل الرجل الذي كتب قبل سبع سنوات أن «المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تُدار بمجلس عسكري» إلى الوقوف أمام العالم ليقدّم رواية مختلفة عن المجلس نفسه؟، وما الذي ترويه المسافة بين المعارض في لندن والمندوب في نيويورك: تحولاً في القناعة، أم تحولاً في الموقع؟.

يبقى السؤال مفتوحاً في سيرة الحارث إدريس. أما «ملء الفراغ»، فتظل رواية تحتاج إلى أن تُختبر أمام هذا التاريخ.

**بين لندن التي اختارها منفىً احتجاجاً على انقلاب البشير، ونيويورك التي يتحدث منها باسم الدولة، تغيّر موقع الحارث أكثر مما تغيّرت الوقائع.. في السياسة، قد يتبدّل الموقع الذي يتحدث منه الرجل؛ لكن كلماته القديمة تظل شاهدةً على الطريق الذي قطعه**

**في بداياته السياسية الحارث عارض انقلاب 1989، ورفض علناً أي مجلس عسكري في 2019، واحتفى بعودة «عبق المدنية». لذلك يكتسب موقفه الحالي ثقله من المسافة التي تفصله عن مواقفه السابقة**

الحارث إدريس يستقبل البرهان في نيويورك

الحارث إدريس مندوب السودان لدى الأمم المتحدة

## العنف الرقمي الجندري كسلاح حرب:

# استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان في السودان

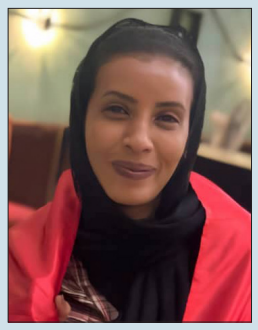

شيماء تاج السر، المحامية

**تقرير استقصائي: (ديسمبر)**

**يكشف هذا التقرير عن تحول الفضاء الرقمي في السودان إلى ساحة قمع موازية تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل منهجي منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023. استناداً إلى تحليل وثائق وشهادات موثقة من منظمات حقوقية محلية ودولية، ومقابلات مع مدافعات وخبراء. ويرصد التقرير أنماط العنف الرقمي المنظم وتأثيراته النفسية والاجتماعية وفشل منظومة الحماية القانونية والمؤسسية، إلى جانب استراتيجيات المقاومة التي تبتكرها الناجيات.**

**استند هذا التقرير الاستقصائي على تحليل المحتوى الرقمي لعدد من المنشورات والحملات الرقمية التي استهدفت مدافعات سودانيات، خلال الفترة من أبريل 2023 حتى أغسطس 2026، باستخدام أدوات تحليل وسائل التواصل الاجتماعي. كما اعتمد على مقابلات معمقة شبه منظمة مع مدافعات عن حقوق الإنسان تعرضن للعنف الرقمي، وخبراء في القانون والأمن الرقمي وحقوق المرأة، تم اختيارهم مع مراعاة التنوع الجغرافي والعمري. وتم رصد التقارير الصادرة عن منظمات محلية ودولية وإقليمية تتناول العنف الجندري في النزاعات المسلحة مع جمع لقطات شاشة وروابط لحملات تشويه منظمة وتهديدات ورسائل ابتزاز مع حفظها في قاعدة بيانات مشفرة لحماية هويات الضحايا. كما تضمن التقرير مراجعة النصوص القانونية السودانية والدولية ذات الصلة بجرائم المعلوماتية.**

### ماهية العنف الرقمي الجندري

وفقاً للتعريف المعتمد في تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادر في مارس 2024 تحت عنوان «Technology-Facilitated Gender-Based Violence in Conflict Settings» يعرَّف العنف الرقمي الجندري بأنه «أي فعل عنيف يُرتكب باستخدام التكنولوجيا الرقمية يستهدف النساء والفتيات بشكل غير متناسب بسبب جنسهن، ويهدف إلى ترهيبهن ومضايقتهن وتشويه سمعتهن وابتزازهن أو إسكات أصواتهن». وتشمل أشكال هذا العنف بحسب التصنيف الذي ورد في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في يناير 2025 بعنوان «Digital Violence Against Women in Armed Conflicts» التهديد بالقتل والعنف الجسدي والابتزاز الجنسي وانتحال الشخصية والتشهير ونشر الصور الخاصة دون رضا والتزييف العميق للصور باستخدام الذكاء الاصطناعي، ونشر الأكاذيب والمعلومات المضللة والمطاردة الإلكترونية والهجمات المنظمة التي تشنها مجموعات موالية لأطراف النزاع.

وتؤكد باحثة وأستاذة علم الاجتماع، فضلت حجب اسمها، أن العنف الرقمي الجندري في سياق النزاعات يختلف عن نظيره في أوقات السلم من حيث الحجم والتنظيم والهدف، إذ يتحول من ممارسات فردية إلى حملات ممنهجة تهدف إلى إسكات الأصوات الداعية للسلام وتدمير شبكات التضامن النسوي. وتشير الأستاذة مريم حامد، المديرة التنفيذية لمنظمة كيان لتمكين المرأة، إلى أن تعدد هويات المدافعات يضاعف من شدة الاستهداف، حيث تواجه المرأة العاملة في مجال حقوق الإنسان حملات تشهير وتهديدات بالعنف الجنسي وخطاب كراهية قائماً على النوع الاجتماعي والانتماء الإثني، إضافة إلى محاولات اختراق الحسابات ومراقبة تحركاتها الرقمية.

### الإحصاءات المتاحة وتحليل الأنماط

لا توجد إحصائية دقيقة وموحدة تحدد العدد الإجمالي للمدافعات السودانيات اللواتي تعرضن للعنف الرقمي الجندري، ويعود ذلك وفقاً لتقرير «حالة العنف الرقمي في السودان»، الصادر عن تحالف المدافعين والمدافعات السودانيين في يونيو 2026، إلى ضعف الإبلاغ بسبب الوصم الاجتماعي والخوف من الانتقام وانقطاع الاتصالات الذي يعطل التوثيق في مناطق النزاع وغياب التصنيف، حيث غالباً ما يُدمج العنف الرقمي ضمن فئة العنف الجندري العامة دون تفصيل. ومع ذلك وفق أحدث تقرير تحليلي أصدره مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) في يونيو 2026، والذي يغطي الفترة من 15 أبريل 2023 إلى منتصف أبريل 2026:

وثّق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 546حادثة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، طالت ما لا يقل عن 838 ضحية، بينهن 539 امرأة و284 فتاة و8 رجال و7 فتيان، وذلك في 16 ولاية من أصل 18 ولاية سودانية. كما تلقى المكتب بلاغات عن 320 حادثة إضافية لم تكن قد اكتملت عملية التحقق منها عند إعداد التقرير. وتؤكد الأمم المتحدة أن هذه الأرقام لا تعكس سوى جزء محدود من الحجم الحقيقي للعنف، في ظل ضعف الإبلاغ عن الانتهاكات، والخوف من الوصمة الاجتماعية والانتقام، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الضحايا والمناطق المتضررة.

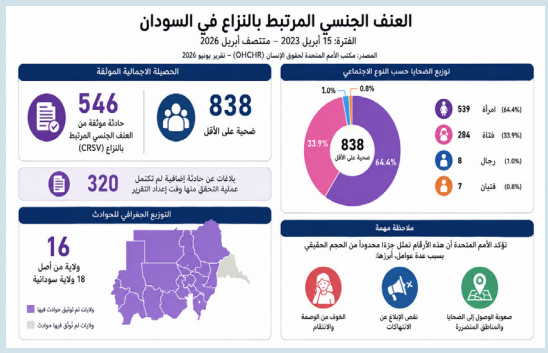


ويضيف محمد إبراهيم نكروما، السكرتير العام لتحالف المدافعين والمدافعات السودانيين أن النزاع المسلح خلق بيئة رقمية معادية بشكل غير مسبوق، حيث رصد التحالف ارتفاعاً حاداً في حملات التحريض المنظّمة والتشهير والابتزاز الإلكتروني والتهديد بالعنف الجسدي ضد المدافعات، باستخدام منصات التواصل الاجتماعي كأداة لإسكات أصواتهن وتهميش دورهن.

ويكشف تحليل المحتوى الذي أجري على المنشورات والحملات الرقمية التي استهدفت مدافعات خلال فترة التقرير، إلى جانب مراجعة قاعدة بيانات تحالف المدافعين والمدافعات السودانيين التي تضم 342 بلاغاً موثقاً عن عنف رقمي جندري عن أنماط متعددة يأتي في مقدمتها التهديدات المباشرة بالقتل والاغتصاب التي تشكل 34% من الحالات الموثقة، حيث تصل هذه التهديدات عبر الرسائل الخاصة أو التعليقات العامة، وغالباً ما تكون مصحوبة بمعلومات دقيقة عن مواقع الضحايا وعائلاتهن. وتشير قاعدة بيانات التحالف إلى أن 82% من هذه التهديدات تأتي من حسابات مجهولة أو منتحلة مما يصعّب تتبع مرتكبيها.

**العنف الرقمي الجندري هو أي فعل عنيف يُرتكب باستخدام التكنولوجيا الرقمية يستهدف النساء والفتيات، ويهدف إلى ترهيبهن ومضايقتهن وتشويه سمعتهن وابتزازهن أو إسكات أصواتهن عبر التهديد بالقتل والعنف الجسدي والابتزاز الجنسي وانتحال الشخصية والتشهير ونشر الصور الخاصة وتزييف الصور والمطاردة الإلكترونية والهجمات المنظمة**

وتأتي في المرتبة الثانية حملات التشهير المنظمة التي تشكل 29% من الحالات، حيث تُشن حملات ضخمة تتهم الناشطات بالخيانة أو العمالة لأجندات خارجية أو الخروج عن القيم المجتمعية. ويكشف تحليل أنماط هذه الحملات، أجري بالتعاون مع مختبر تحليل المحتوى الرقمي بجامعة الخرطوم، عن تزامن زمني مريب بينها وبين التطورات الميدانية، حيث تتصاعد بنسبة 340% في الأيام التي تسبق جولات التفاوض أو إصدار تقارير دولية عن انتهاكات الحرب.

كما تشمل الأنماط الاختراق وسرقة المحتوى الشخصي بنسبة 18% من الحالات، حيث يتم اختراق الحسابات الشخصية لحصد الصور والمعلومات الخاصة وبيانات الاتصال ثم استخدامها في الابتزاز أو التشهير. وتشير شهادات الناجيات، التي وثقها التقرير خلال المقابلات التي أجريت في يوليو وأغسطس 2026، إلى أن 67% من حالات الاختراق طالت حسابات واتساب، مقابل 28% طالت فيسبوك. ويأتي انتحال الشخصية في المرتبة الرابعة بنسبة 12% من الحالات، حيث تُنشأ حسابات وهمية بأسماء وصور الناشطات لنشر محتوى مسيء أو متطرف، وتم رصد 47 حالة انتحال شخصية استهدفت 12 مدافعة خلال الأشهر الستة الأخيرة فقط.

أما الاستهداف الممنهج للمحتوى الرقمي عبر حملات إبلاغ جماعية تؤدي إلى حذف المحتوى أو تعطيل الحسابات فيشكل 7% من الحالات. وتشير بيانات فيسبوك المقدمة للمجتمع المدني بحسب ما ورد في تقرير منظمة «سودان أكشن» الصادر في مايو 2026 إلى أن حسابات المدافعات السودانيات تتعرض للإبلاغ بمعدل يفوق المعدل العالمي بأربع مرات.

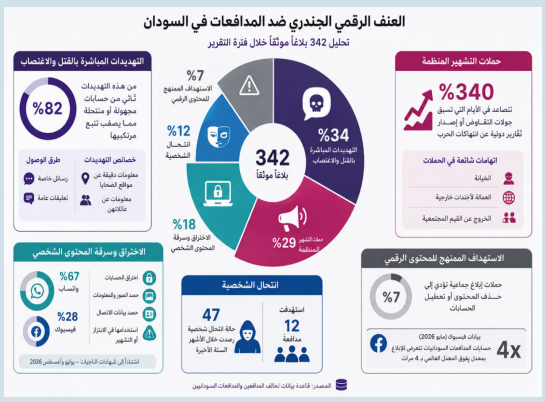


### تحليل نماذج للحملات الرقمية المنظمة

يكشف التقرير عن ثلاث حملات رقمية منظمة كبرى استهدفت مدافعات سودانيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتشابه في أنماطها وتوقيتها وأدواتها. الحملة الأولى التي وثقت انطلقت في سبتمبر 2023 واستهدفت خمس مدافعات بارزات يعملن في توثيق انتهاكات الحرب في إقليم دارفور. وتم رصد 73 منشوراً على فيسبوك متطابقاً تقريباً في الصياغة، تتهم المدافعات بالعمالة للحركات المسلحة ونشر أخبار كاذبة، وقد نشرت هذه المنشورات عبر 27 حساباً مختلفاً، جميعها أنشئت خلال الفترة من يوليو إلى أغسطس 2023، أي قبل الحملة بشهرين.

وتزامنت الحملة مع صدور تقرير للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. وحللت الباحثة سارة إبراهيم المتخصصة في الأمن الرقمي نماذج من هذه المنشورات، وأكدت في شهادتها أن اللغة المستخدمة والأنماط الزمنية للنشر تشير إلى تنسيق عالٍ واستخدام أدوات جدولة النشر الآلي، حيث نشر 85% من المنشورات بين الساعة السادسة مساء والحادية عشرة ليلاً مما يشير إلى تخطيط مسبق واستهداف لأوقات الذروة في التفاعل.

الحملة الثانية التي وثّقت استهدفت ثلاث مدافعات يعملن في مجال الإغاثة الإنسانية في شرق السودان خلال فبراير 2024. تضمنت الحملة اختراق حسابات واتساب الخاصة بالمدافعات وسرقة محادثات خاصة وصور عائلية، ثم نشرها في مجموعات فيسبوك مغلقة تضم أكثر من عشرة آلاف عضو. وقد أبلغت إحدى المدافعات التي طلبت عدم الكشف عن هويتها خوفاً على سلامتها، أن المهاجمين استخدموا صوراً لعائلتها مع عبارات مسيئة واتهامات بالفساد، وتم تداول هذه المواد في ثماني مجموعات فيسبوك مختلفة خلال أقل من أربع وعشرين ساعة. وكشفت التحقيقات الرقمية التي أجريت بالتعاون مع خبير الأمن الرقمي أنه تم استخدام عناوين بروتوكول إنترنت من خارج السودان في عمليات الاختراق، مما يشير إلى تورط جهات خارجية أو استخدام أدوات إخفاء الهوية.

الحملة الثالثة والأكثر تنظيماً وثقت في مايو 2025 واستهدفت ثماني مدافعات في وقت واحد، تزامناً مع جولة تفاوضية في جدة. تميزت هذه الحملة باستخدام التزييف العميق للصور باستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث انتشرت صور مفبركة للمدافعات في ملابس غير لائقة مع رجال، وتم تداول هذه الصور في أكثر من أربعين مجموعة فيسبوك خلال ثلاثة أيام. ويكشف التقرير، بالاستعانة بأدوات كشف التزييف العميق، أن جميع الصور تم إنشاؤها باستخدام ذات نماذج الذكاء الاصطناعي، مما يؤكد أن الحملة جاءت من جهة منظمة واحدة وليست جهات متفرقة.

وأكدت المدافعة عن حقوق الانسان رحاب مبارك سيد أحمد، أن الحملات التي استهدفتها تركزت في إطارين: قصير المدى يمسك بشخصية المدافعة ويتحدث عن مجال عملها ودورها، لكنه يشير إلى أنها خائنة بقصد خلق ذاكرة تشويه لدى الشعب، وطويل المدى يهدف إلى تخوينها وتشويه سمعتها عبر منصات مختلفة على رأسها فيسبوك، وهي حملات مقصود منها إسكات الأصوات النسوية التي تكشف الحقائق، موضحة أنها تعرضت لأخذ صورها ونشرها مع ألفاظ نابية وإرسال مقاطع صوتية بها إساءات بالغة بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان.

### التأثير النفسي والاجتماعي للعنف الرقمي على المدافعات

يتسبب العنف الرقمي في أضرار نفسية عميقة وطويلة الأمد للمدافعات المستهدفات. وتشير شهادات الناجيات التي وثقت إلى أن القلق المستمر والخوف المزمن يسيطران على حياتهن، إذ يعشن في حالة ترقب دائم، خاصة عندما تكون التهديدات مصحوبة بمعلومات دقيقة عن تحركاتهن وأماكن أسرهن. وتؤكد المدافعة نون كشكوش، أنها لا تزال تحت تأثير الصدمة مما أعاق اتخاذها لإجراءات قانونية، مشددة على أن غياب الدعم النفسي المتخصص يعد إخفاقاً كبيراً

مساعد محمد علي

رحاب المبارك

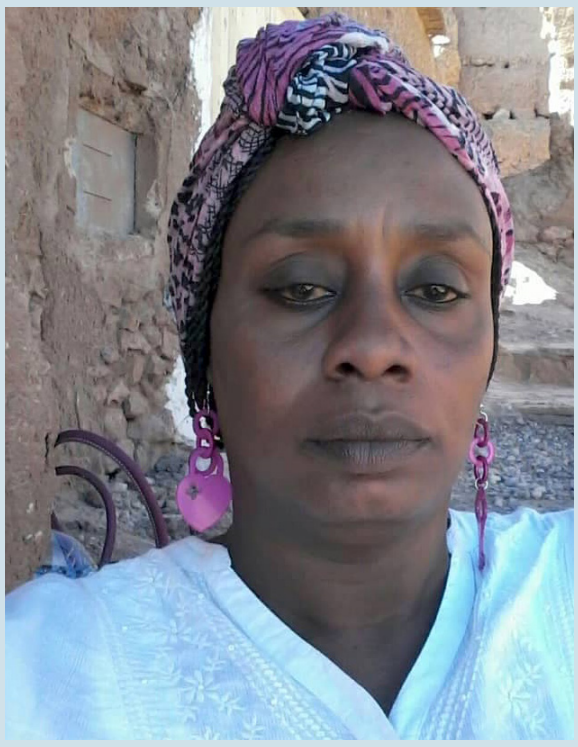

رابحة إسماعيل

يعيق استمرارية النضال. وتشير كشكوش إلى أن العنف الرقمي أثر على علاقاتها الاجتماعية حيث أصبحت دفعة كاملة شبه منقطعة عن التواصل معها خوفاً من أن يصنّفوا هم أيضاً في حال علقوا على منشوراتها، مؤكدة أن هذا يؤكد أن العلاقات كانت هشة. وتضيف رحاب مبارك سيد أحمد أن العنف الرقمي تسبب في آثار جسدية مثل النسيان واضطرابات النوم والتوتر وأمراض الضغط مما دفعها لتقليل وتيرة عملها في رصد الانتهاكات من أسبوعية إلى نصف شهرية ثم شهرية.

**وثّق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 546 حادثة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، في 16 ولاية، طالت ما لا يقل عن 838 ضحية، بينهن 539 امرأة و284 فتاة و8 رجال و7 فتيان، و320 حادثة إضافية لم تكتمل عملية التحقق منها**

ويؤكد الدكتور عمر عبد الله (اسم مستعار)، الاختصاصي النفسي، أن العنف الرقمي المنظم يترك آثاراً نفسية مشابهة للعنف الجسدي المباشر، حيث تتطور أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى 68% من الناجيات اللواتي خضعن للفحص النفسي، وتتفاقم هذه الأعراض عندما تكون التهديدات الرقمية مصحوبة بمعلومات دقيقة عن مواقع الضحايا وعائلاتهن. كما يتجاوز ضرر العنف الرقمي الجانب النفسي ليمتد إلى تدمير الحياة الاجتماعية والمهنية، إذ تُجبر حملات التشهير العديد من المدافعات على الانسحاب من محيطهن الاجتماعي خوفاً من الوصم ورفض المجتمع، ويضطر بعضهن إلى ترك وظائفهن أو مشاريعهن المهنية، كما يستهدف المهاجمون شبكات الدعم من خلال التهديد أو التشهير بالرموز النسوية ومنظمات المجتمع المدني.

**يكشف تحليل المنشورات وقاعدة بيانات التحالف، التي تضم 342 بلاغاً، أن 34% من حالات العنف الرقمي الجندري ضد المدافعات تمثلت في تهديدات بالقتل والاغتصاب، بينما صدرت 82% منها عن حسابات مجهولة أو منتحلة، في تزامن زمني مريب بينها وبين تطورات العمليات العسكرية**

### انهيار منظومة الحماية:

### فشل الأطر القانونية الوطنية والدولية

تُظهر الأبحاث والمراجعة القانونية التي أجريت أن منظومة الحماية القانونية في السودان تعاني من عيوب تشريعية تجعلها غير قادرة على حماية المدافعات من العنف الرقمي. وتشير خبيرة قانونية، فضلت حجب اسمها خوفاً من الاستهداف، إلى أنه لا يوجد في التشريع السوداني قانون محدد يجرم العنف الرقمي الجندري كجريمة قائمة بذاتها، وأن النيابة في جرائم العنف الرقمي تعتمد على مبدأ شخصية المسؤولية الجنائية فلا يعاقب الشخص لمجرد التفاعل بل لدوره الفعلي وقصده الجنائي، فالناشر الأصلي يعد فاعلاً أصلياً بينما تقيَّم مسؤولية المشارك والمعجب والمعلق كل على حدة، والإعجاب وحده لا يكفي بينما قد تشكل إعادة النشر أو التعليقات التحريضية مساهمة جنائية وفقاً للمادة 21 من القانون الجنائي متى توافرت الأدلة على العلم والإرادة. وتضيف الخبيرة القانونية أن التشريع السوداني

نون كشكوش

يفتقر لنظام مستقل لأوامر الحماية في العنف الرقمي الجندري، فتستند النيابة للصلاحيات العامة في قانون الإجراءات مع التنسيق مع الشرطة لتأمين المجني عليها، خاصة إن اقترنت الحملة بتهديدات ميدانية، مع العلم أن التنفيذ يواجه تحديات عملية في مناطق النزاع.

ويشير أمساعد محمد علي، المدير التنفيذي للمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، إلى أن المواثيق الدولية - مثل اتفاقية سيداو والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية - تفرض التزامات على الدول بتجريم الأفعال الرقمية التي تنتهك الخصوصية والسلامة النفسية وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، لكنه يؤكد غياب آلية إنفاذ دولية فعالة وعدم وجود آلية دولية ملزمة لإنفاذ القوانين الدولية في حالات العنف الرقمي أثناء النزاعات، كما تواجه توثيق أدلة العنف الرقمي صعوبات تقنية وقانونية خاصة أن معظم منصات التواصل الاجتماعي مملوكة لشركات أمريكية، وتشير التقارير إلى أن المجتمع الدولي لم يبدِ اهتماماً كافياً بظاهرة العنف الرقمي كسلاح حرب.

وتؤكد المدافعة رابحة إسماعيل، أنها لا ترى آليات حماية واضحة وفاعلة على أرض الواقع، وذلك يعود أساساً إلى غياب أي تشريع أو قانون رادع وجزائي واضح حتى في منصات التواصل الاجتماعي، مما يتركهن في دائرة مفرغة من الخوف والتهديد، خاصة مع استمرار النزاع المسلح الذي يضاعف من هشاشة أوضاعهن واستهدافهن، وتضيف أنه لا توجد ثقة في المؤسسات العدلية، فحين تمشي لتطالب بحقك تفاجأ بنفسك متهماً.

### استراتيجيات الناجيات في مواجهة العنف الرقمي

رغم غياب الحماية الفعالة تبتكر المدافعات السودانيات استراتيجيات متنوعة للصمود. وتشير رابحة إسماعيل إلى أن المدافعات يقمن بتدريب زميلاتهن على مبادئ الأمن الرقمي وكيفية حماية أنفسهن والحفاظ على سلامتهن النفسية والجسدية في الفضاءات المفتوحة. وتؤمن بشدة بضرورة وجود آليات بلاغ رسمية ومتخصصة تكون سرية تامة لتلجأ إليها النساء في أي وقت ومن أي مكان بعيداً عن الخوف من الوصم أو التهديد، كما ترى أن التضامن المجتمعي والمناصرة الفورية يشكلان إحدى آليات الحماية غير الرسمية التي أثبتت فعاليتها النسبية في تخفيف الأثر النفسي.

وتوثق الأستاذة مريم حامد، المديرة التنفيذية لمنظمة كيان لتمكين المرأة، أن العديد من المدافعات طوَّرن استراتيجيات للصمود مثل بناء شبكات دعم بين المدافعات وتقاسم الأدوار والاهتمام بالدعم النفسي والاعتماد على وسائل اتصال أكثر أماناً، وتبتكر المدافعات آليات حماية ذاتية وبدائل علمية، كما توجد جهود تقودها

مريم حامد المديرة التنفيذية لمنظمة كيان لتمكين المرأة

منظمات نسوية ومنظمات مجتمع مدني سودانية لتقديم التدريب على الأمن الرقمي وتوثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والنفسي للمدافعات بالإضافة إلى حملات المناصرة والتوعية، إلا أن هذه المبادرات تواجه تحديات كبيرة بسبب استمرار النزاع وضعف البنية المؤسسية ومحدودية التمويل وتراجع الحماية القانونية.

ويشير محمد إبراهيم نكروما إلى نجاح تحالف المدافعين والمدافعات السودانيين بالتعاون مع منظمات حقوق المرأة والمنظمات الإنسانية في إنشاء قاعدة بيانات آمنة لتوثيق هذه الانتهاكات وإعداد ملفات قانونية وإصدار تقارير دورية، إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم دولي وإقليمي أكبر لمواكبة حجم الانتهاكات المتصاعدة.

وتؤكد رحاب مبارك سيد أحمد أنه رغم ما تعرضت له، فهي مستمرة في رصد الانتهاكات والتوثيق، وإن كان بوتيرة أقل بسبب الضغوط النفسية. وتختم نون كشكوش بالقول إن معركة النساء في السودان لا تزال طويلة سواء في مواجهة الحرب أو مقاومة عودة العقلية القديمة، وهي معركة تستوجب توفير مساحات آمنة تمكنهن من العيش بسلام بعيداً عن الاستهداف الرقمي الذي يستهدف إسكات أصواتهن وتقييد وجودهن في المجال العام.

### التوصيات

في ضوء ما كشف عنه هذا التقرير، أوصي بالاعتراف القانوني بالعنف الرقمي الجندري المنظم في النزاعات والضغط باعتباره جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي والإنساني ودمجه في اختصاصات المحاكم الدولية الجنائية والمحاكم المختلطة، وتعديل القوانين الوطنية بإصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة، وإقرار قانون يجرم العنف الرقمي الجندري، وتسهيل إجراءات الإبلاغ وجمع الأدلة الإلكترونية، ودعم الحماية الرقمية بتوفير التدريب والتقنيات والأدوات الرقمية للمدافعات عن حقوق الإنسان في مناطق النزاع بما في ذلك برامج الأمن الرقمي والتوعية بالمخاطر وآليات الإبلاغ، ومطالبة منصات التواصل الاجتماعي بوضع آليات استجابة سريعة وحساسة للنزاعات لحماية المستخدمين المستهدفين، واحترام الطبيعة الخاصة للأوضاع في مناطق النزاع، وتوفير تقارير دورية عن حملات الكراهية المنظمة ضد النساء، وتعزيز التوثيق بدعم جهود توثيق حالات العنف الرقمي الجندري كأدلة قد تستخدم في مسارات المحاسبة المستقبلية، وتطوير معايير موحدة لتوثيق الأدلة الرقمية في النزاعات المسلحة، وإدراج الدعم النفسي الرقمي

## الكتلة الديمقراطية.. نشأة مأزومة (2)

# من «منصة الموز» إلى هندسة الانقلاب ودعم الحرب

محمد عبدالله إبراهيم

لم تكن الحرب حدثاً منفصلاً عن المسار السياسي الذي صاغته «الكتلة الديمقراطية»، بقدر ما جاءت امتداداً لأزمة أعمق في مفهوم السياسة ووظيفتها، وكاشفة عن طبيعة الاصطفافات التي سبقتها ومهدت للمشهد الذي انفجر لاحقاً في 15 أبريل 2023. ومع اندلاع الحرب فقد كثير من الشعارات التي رافقت ذلك المسار قدرته على إخفاء تناقضاته، إذ لم يعد الحديث عن استكمال السلام أو توسيع قاعدة المشاركة كافياً أمام واقع أصبحت فيه الدولة نفسها ميداناً للصراع، والسلام أداة للوصول إلى السلطة، والسياسة هامشاً يتحرك تحت سلطة البنادق.

وإزاء هذا الواقع سقطت تلك الشعارات أمام حقائق الممارسة السياسية، وأصبحت مضامينها نفسها موضع مساءلة: أي دولة يمكن حمايتها حين تصبح مؤسساتها رهينة لموازين القوة؟ وأي سلام يمكن استكماله حين يتحول من مشروع لإنهاء أسباب الحرب إلى وسيلة لإعادة إنتاج أسباب الصراع وإدارة المصالح داخل بنية السلطة؟

وإذا كانت السياسة في جوهرها امتحاناً للأخلاق حين تتعارض المبادئ مع المصالح، فإن مسار «الكتلة الديمقراطية» يقدم نموذجاً مكثفاً لتحول السياسة من فعل يستهدف تحرير المجتمع إلى وسيلة للتكسب وحيازة النفوذ والامتيازات. فقد نشأت الكتلة تحت مسمى يوحي بالتوسيع والانفتاح، غير أن ممارساتها السياسية ومسارها العملي أظهرا أن المقصود بتوسيع المشاركة لم يكن توسيع قاعدة الفعل الديمقراطي، بقدر ما كان توسيع دائرة القوى المناهضة للتغيير والداعمة لمخططات المؤسسة العسكرية. وهنا يتجاوز التناقض داخل «الكتلة الديمقراطية» حدود التنوع الطبيعي الذي يميز التحالفات السياسية.

فالإسلاميون والحركات المسلحة والقوى التقليدية والمجموعات محدودة الحضور والتأثير، لم يجمعهم تصور متماسك لطبيعة الدولة التي يريدون بناءها، ولا مشروع واضح للديمقراطية والعدالة، بقدر ما جمعتهم الحاجة إلى إعادة ترتيب مواقعهم داخل سلطة مضطربة، لا سيما أن غياب المشروع الجامع لم يكن مجرد نقطة ضعف في بنية التحالف، وإنما مثّل أحد شروط بقائه، لأن المشروع يفرض تعريفاً واضحاً للمبادئ والغايات، بينما تسمح المصلحة بتأجيل التناقضات ما دامت المنافع المشتركة قائمة.

وحين تفقد السياسة معناها، الذي يتجاوز مصالح الفاعلين فيها، تتحول الدولة من مشروع عام يملكه الشعب إلى مساحة تتنافس عليها النخب، وتغدو «حماية الدولة» كلمة حق يراد بها باطل، وشعاراً يُستدعَى لتغطية معادلة سياسية غايتها حماية المواقع والمصالح داخل السلطة، لا إعادة بناء الدولة على أساس الحرية والعدالة وإرادة مواطنيها.

وعندما انقلب الجيش على السلطة المدنية في أكتوبر 2021، مثّلت «الكتلة الديمقراطية» حاضنة سياسية للانقلاب، وقدمته بوصفه «تصحيحاً للمسار» لا قطعاً لمسار الانتقال. غير أن ما جرى لم يبدأ لحظة إعلان الجيش قراراته العسكرية، وإنما سبقته عملية تمهيد أعادت صياغة المشهد على نحو جعل التدخل العسكري يبدو مخرجاً من الأزمة، إذ أسهمت «الكتلة الديمقراطية» في تطبيع فكرة أن السياسة المدنية عاجزة، وأن المجتمع منقسم وأن المؤسسة العسكرية هي الجهة الوحيدة القادرة على إنقاذ الدولة.

**يقدم مسار «الكتلة الديمقراطية» نموذجاً مكثفاً لتحول السياسة من فعل يستهدف تحرير المجتمع إلى وسيلة للتكسب وحيازة النفوذ والامتيازات**

ولم يتوقف دور «الكتلة الديمقراطية» عند مجرد اتخاذ موقف سياسي مؤيد للجيش، بل تجاوز ذلك إلى الإسهام في صناعة المناخ الذي جعل الانقلاب العسكري قابلاً للتسويق بواجهة مدنية، وجعل الارتداد عن المسار الديمقراطي يبدو استجابة للفوضى لا جزءاً من صناعتها. وهنا تتجاوز خطورة الدور المدني حدود تأييد الحكم العسكري إلى الإسهام في منحه غطاء سياسياً. فالانقلابات لا تحتاج إلى القوة المسلحة وحدها، وإنما تحتاج كذلك إلى خطاب سياسي يمنحها المبرر، ويعيد تقديم الاستيلاء على السلطة بالقوة باعتباره حلاً لأزمة لا خروجاً على قواعد السياسة نفسها.

وبعد مضي أكثر من عام على انقلاب أكتوبر، عارضت «الكتلة الديمقراطية» الاتفاق الإطاري الذي وُقّع في ديسمبر 2022 بين المكون العسكري وقوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي، ووصمته بالثنائية والإقصاء. والاعتراض على أي اتفاق سياسي حق مشروع لا سيما إذا كان عاجزاً عن تمثيل المجتمع أو معالجة جذور الأزمة، غير أن قيمة الموقف السياسي لا يصنعها الاعتراض وحده، وإنما يكشفها البديل الذي يطرحه المعترض والقوى التي يراد فتح الطريق أمامها، وما يفضي إليه ذلك الموقف من نتائج، خصوصاً حين ينتقل الخلاف من ساحة للتنافس بين البدائل إلى صراع يهدد وجود العملية السياسية نفسها.

**يدافع قادة «الكتلة الديمقراطية» عن مواقفهم باستدعاء مفردات ومصطلحات مثل هيبة الدولة والحفاظ على الجيش ومواجهة الإقصاء السياسي، غير أن هذه المفردات حين تفصل عن مضمونها تصبح ستاراً يحجب السؤال الأهم عن طبيعة الدولة التي يراد حمايتها**

واتخذت «الكتلة الديمقراطية» من ذلك الموقف مدخلاً لبناء تصور سياسي وضع القوى المدنية والثورية في خانة الخصم، وفتح المجال للتحالف مع القوى المناهضة للتغيير والمرتبطة بالنظام البائد، ومنح المؤسسة العسكرية موقعاً فوق العملية السياسية، وهو ما لم يكن توسيعاً للمشاركة بقدر ما كان إعادة تعريف لها وفق مقاييس وتصورات المكون العسكري، وبما يعيد ترتيب المجال السياسي من حوله لا من حول مشروع التحول المدني الديمقراطي.

ويدافع قادة «الكتلة الديمقراطية» عن مواقفهم باستدعاء مفردات ومصطلحات مثل هيبة الدولة والحفاظ على الجيش ومواجهة الإقصاء السياسي، غير أن هذه المفردات حين تفصل عن مضمونها الديمقراطي تصبح ستاراً يحجب السؤال الأهم عن طبيعة الدولة التي يراد حمايتها.. هل الدولة هي المؤسسة المسلحة وحدها؟، أم منظومة المواطنة والقانون والحقوق والمؤسسات؟ وهل تصان هيبتها بإخضاع الجيش لسلطة الدولة المدنية؟، أم بمنح المؤسسة العسكرية سلطة سياسية فوق الدولة والمجتمع؟.

فالدولة ليست ثكنة كبيرة، والجيش ليس مرادفاً للوطن، وتكتسب المؤسسة العسكرية قيمتها الوطنية حين تكون جزءاً من الدولة وخاضعة لدستورها وقانونها، لكنها تتحول إلى مصدر خطر على الدولة نفسها حين تنتقل من حمايتها إلى الوصاية عليها، كما أن هيبة الدولة لا تبنى بإسكات المجتمع أو إخضاعه، وإنما بقدرتها على حماية الحقوق وإنفاذ القانون ومحاسبة من يخرقه أياً كان موقعه أو زيه أو سلاحه. وحين يُدفع المواطن إلى الاختيار بين الفوضى والاستبداد، تكون السياسة قد أخفقت في إحدى أهم وظائفها، وهي بناء دولة تجعل الحرية والنظام ممكنين معاً، بدلاً من التضحية بأحدهما بذريعة حماية الآخر. فالمعادلة التي تجعل الاستبداد ثمناً للاستقرار ليست حلاً لأزمة الدولة، وإنما إعادة إنتاج لها بصورة أخرى، لأن النظام الذي لا تحرسه الحرية يتحول إلى إخضاع، مثلما أن الحرية التي لا يحميها القانون تصبح عاجزة عن بناء دولة.

ومن هنا يفقد خطاب «حماية الدولة» معناه ما لم يشمل حماية الدولة من عسكرة السياسة واقتصاد الحرب، وشبكات المصالح التي تنمو في غياب الرقابة والمساءلة. فالدولة التي تختزل في جهاز القوة تفقد مضمونها المدني، وتتحول من إطار لحماية المواطنين وتنظيم مصالحهم إلى أداة لإدارة المجتمع وإخضاعه، وعندئذ ينقلب شعار «حماية الدولة» على غايته، إذ يصبح الدفاع عنها باسم القوة طريقاً إلى إضعافها، لأن الدولة لا تقوى بتهميش المجتمع، ولا بإطلاق يد مؤسساتها المسلحة وأجهزتها الأمنية، وإنما بتمثيل مواطنيها وسيادة قانونها وإخضاع جميع مؤسساتها بلا استثناء للمساءلة. فالدولة التي تحتاج إلى إضعاف المجتمع كي تبدو قوية ليست دولة قوية، والسلطة التي تحتاج إلى السلاح كي تثبت شرعيتها لا تعالج أزمة السياسة، وإنما تؤجل انفجارها.

(نواصل)

# كيف يكون إيقاف الحرب والاستقرار في السودان خياراً جاذباً؟

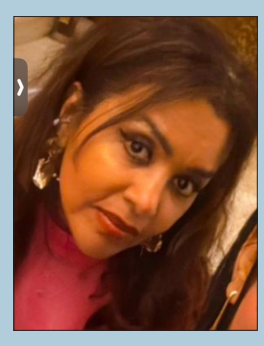

نهلة فاروق أبو عيسى

السؤال المحوري

كيف يمكن للقوى المدنية أن تجعل إيقاف الحرب، ومن ثم الاستقرار في السودان، مشروعاً جاذباً داخلياً وخارجياً؟، وكيف يمكن تحويل السلام من مطلب أخلاقي وسياسي إلى مصلحة عملية مشتركة للسودانيين وللأطراف الإقليمية والدولية المرتبطة بمسار الأزمة؟؟

## مدخل

في ظل معطيات الحرب، يحتاج السودان اليوم إلى رؤية جديدة تتجاوز السؤال التقليدي: كيف نوقف الحرب؟، إلى سؤال أعمق: كيف نجعل السلام أكثر جدوى من استمرار الحرب، والاستقرار أكثر ربحاً من الفوضى؟. فالحرب لم تعد أزمة أمنية فقط، بل تحولت إلى واقع يعيد تشكيل المجتمع والدولة ومحيطها والاقتصاد والعلاقات الإقليمية. لذلك، لا يكفي تكرار الشعارات أو استدعاء المعالجات القديمة، بل المطلوب مشروع وطني يستصحب المستجدات ويوظف المعطيات ويضع حماية الإنسان السوداني وإشراكه، واستعادة الدولة، وبناء سلام مستدام في قلب الأولويات، والنظر لكل ذلك بعدسة المصالح الداخلية والخارجية والسيناريوهات الإيجابية.

أن تأتي الرؤية ضمن إطار وطني وإقليمي ودولي متكامل، لا بوصفها برنامجاً سياسياً محدوداً. فهي تنطلق من إدراك أن استمرار الحرب أوجد شبكات مصالح داخلية وأيضاً خارجية، لا يمكن تفكيكها بالخطاب السياسي وحده، ولا بتلبية المصالح الداخلية مع تجاهل المصالح الخارجية المؤثرة في القرارات المصيرية المرتبطة بوحدة السودان وبقائه. لذلك، ينبغي التوصل لطرح يجعل السلام أكثر جاذبية.. طرح يستصحب المستجدات ويوظف المعطيات بشكل يساعد على تحقيق الأهداف، ويصوّر بوضوح مكاسب السلام، ورسم سيناريوهات إيجابية تتحقق بعودة الأسواق، وتأمين أكثر للحدود، ومنع تعدد التدخلات في البحر الأحمر، وتأمين الملاحة وفتح طرق التجارة، وعودة النازحين واللاجئين، وتأمين حصص المياه وحمايتها واستعادة الخدمات، وضمان تدفق المساعدات والاستثمارات. عندها ينتقل السلام من مجرد شعار إلى مشروع عملي يحقق عائداً ملموساً للمواطن والدولة، وجاذباً للمجتمع الخارجي.

## مفهوم الرؤية الاستراتيجية وجوهرها المقترح

تنطلق الرؤية الاستراتيجية المقترحة من أن استقرار السودان ووحدته وإنهاء الصراعات فيه تمثل مصلحة وطنية وإقليمية ودولية، وتحقق مكاسب متبادلة لجميع الأطراف. تُصاغ هذه الرؤية في وثيقة وطنية متكاملة يعدّها خبراء وممثلون للقوى السياسية، استناداً إلى تحليل شامل لتطورات الأزمة وأبعادها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتطرح الوثيقة وقف الحرب بوصفه مصلحة مشتركة، وتوضح مكاسب أصحاب المصلحة بما يجعل الاستقرار الخيار الأكثر جدوى وجاذبية، من خلال نهج قائم على المكسب المتبادل والإجابة عن سؤال: «ما الفائدة التي سيجنيها كل طرف؟What's in it for me »، ومفهوم « موقف رابح للطرفين Win Win Situation».

سودان مستقر خالٍ من الصراعات = المدخل الوحيد لحل الأزمات الداخلية والإقليمية والدولية

**أولاً: داخلياً.. تطوير رؤية تجعل من الاستقرار خياراً جاذباً**

حين تُترجم شعارات الحرية والسلام والعدالة إلى أمن وخدمات وحقوق ومشاركة، يصبح الاستقرار مطلباً شعبياً واسعاً يكسب الرؤية شرعية.

بعد سنوات من الحرب، لم تعد أولويات السودانيين محصورة في الشعارات العامة، وفي عمومياتها لا تمثل مطالبهم الآنية التي أصبحت مرتبطة مباشرة بالحياة اليومية: الأمن في الأحياء والقرى، العودة الآمنة للنازحين، حماية الممتلكات، استعادة المدارس والمستشفيات، وكل أشكال البنية التحتية، توفر الغذاء والدواء، ووجود سلطة مدنية عادلة وقادرة على إدارة الدولة. لذلك، يجب أن يخاطب مشروع السلام الناس بلغة احتياجاتهم لا بلغة النخب، بل بلغة ما يضمن لهم الحق في حياة كريمة، وتوضيح كيف سيغير الاستقرار حياة الأسر والمجتمعات فعلياً.. وبذلك تتسع رقعة المدافعين عن السلام وعن رؤية تخاطب مطالبهم الحالية والمستقبلية.

**يصبح الاستقرار جاذباً عندما تقدم القوى المدنية نفسها كبديل موحد يمتلك رؤية واضحة وآليات عملية وقدرة على تحويل مطالب الناس إلى برنامج قابل للتنفيذ**

### كيف نجعل وقف الحرب والاستقرار خياراً جاذباً، ونوسّع جبهة الوحدة المناهضة للحرب؟

ببناء كيان وطني مدني واسع، يُدار بشفافية وبعقلية متجددة، ويجمع القوى المدنية والسياسية والمجتمعات المحلية والمهنيين والشباب، والنساء، والنازحين، واللاجئين. ويمكن الاستفادة من تجارب وطنية سابقة في بناء العلاقات والتعبئة الشعبية، دون تكرارها كما هي، بل بتطويرها بما يناسب تحديات ما بعد الحرب.

بناء الثقة بكيان مدني ذو شرعية وقبول: كما تتطلب الرؤية اكتساب تضامن شعبي وشرعية شعبية حقيقية عبر إشراك المواطنين كشركاء في صناعة المستقبل. وفي هذا السياق، تُعاد قراءة شعارات «حرية، سلام، وعدالة» بوصفها مبادئ عملية تحتاج تفكيك بما يتناسب مع مستجدات الحرب.

التأكيد على استثنائية مرحلة ما بعد وقف الحرب: تتطلب هذه المرحلة انتقالاً استثنائياً لا يقوم على المحاصصة، بل على التغيير الحقيقي وإعادة بناء الدولة. وتشمل أولوياتها وقف التدهور الأمني، ومعالجة النزوح والفقر، واستعادة الخدمات والمؤسسات، وإصلاح التشريعات، وتهيئة بيئة لانتقال مدني ديمقراطي بكيانات تطور نفسها استعداداً لعملية مستمرة نحو التحول الديمقراطي خاضعه للقياس والمساءلة.

يصبح الاستقرار جاذباً عندما تقدم القوى المدنية نفسها كبديل موحد يمتلك رؤية واضحة وآليات عملية وقدرة على تحويل مطالب الناس إلى برنامج قابل للتنفيذ.

توظيف القدرات الفردية والقبول الشعبي: توظيف القدرات الفردية والقبول الشعبي أمر أساسي. إذ يمثل التعلم من التجارب السابقة، بنجاحاتها وإخفاقاتها، مدخلاً أساسياً لبناء مسار أكثر فاعلية في الأزمة السودانية الراهنة. فقد أظهرت تجربة التجمع الوطني الديمقراطي، رغم تحدياتها، أهمية توظيف الكفاءات الفردية والمؤسسية في تشكيل كتلة سياسية واسعة، ذات امتداد داخلي وخارجي، قادرة على توحيد القواسم المشتركة وبناء علاقات دولية مؤثرة وإيصال صوت السودان إلى المنابر الإقليمية والدولية.

**القوى المدنية مطالبة بتقديم مشروع موحد يخاطب المواطن أولاً، ويقنع العالم بأن السلام استثمار أكثر ضماناً وأماناً من استمرار الفوضى**

الكفاءة والقبول: استندت تلك التجربة إلى شخصيات ذات كفاءة ومصداقية وشبكات علاقات واسعة، وظّفت خبراتها وقبولها بين السودانيين وفي الخارج لحشد الدعم السياسي والحقوقي والإنساني، وتعزيز حضور المشروع كقوة مؤثرة. ويؤكد ذلك أن نجاح أي رؤية مدنية مستقبلية يتطلب قيادة ذات قبول عام وقدرة على تحويل العلاقات والخبرات إلى نفوذ داعم للسلام والاستقرار.

كما أن تعزيز فاعلية المشروع يتطلب توزيعاً ذكياً للأدوار يستثمر القبول الشعبي والكفاءة والخبرة، بما يمنح الخطاب مصداقية وشرعية وطنية. وعليه، ينبغي اختيار واجهات مدنية وسياسية ذات كفاءة وتأثير وقبول، وتكليفها بأدوار واضحة في مخاطبة الداخل وتمثيل المشروع. كما يتطلب ذلك تشكيل صف قيادي أول يتمتع بالمصداقية والقدرة على كسب ثقة الشارع وترجمة تطلعاته إلى برنامج عملي للسلام والاستقرار.

### جعل السلام خياراً جاذباً إقليمياً ودولياً

السلام المستدام يبدأ من شرعية شعبية حقيقية، تُبنى عبر إشراك المواطنين والمتأثرين بالحرب في صناعة المستقبل

خارجياً، يجب أن تقوم الرسالة على سؤال واضح: ما الذي سيكسبه كل طرف من استقرار السودان؟. فالحرب لم تعد شأناً داخلياً، بل أصبحت مرتبطة بمصالح دول الجوار والمجتمع الدولي. لذلك، ينبغي تقديم السلام بوصفه استثماراً في الأمن والاستقرار والتنمية، وفي الموارد بشكل مستدام.. وأن لا يقدم السلام مجرد استجابة إنسانية أو موقف سياسي.

صياغة رؤية لوقف الحرب وبناء سلام مستدام من منظور المكاسب المشتركة عبر إيقاف الحرب واستقرار السودان يعزز أمن البحر الأحمر، ويحد من صراعات الوكالة، ويحوّل البلاد من ساحة تنافس إلى عامل توازن إقليمي، من خلال دولة قادرة على ضبط حدودها وموانئها والوفاء بالتزاماتها. كما تسهم الدولة المدنية المستقرة في تقليص التطرف والتجنيد والعنف وانتشاره، وترسيخ الأمن والعدالة وتوفير سبل العيش، بما ينعكس إيجاباً على الإقليم والمجتمع الدولي.

وعرض ما يثبت أن السودان المستقر يتحول من بؤرة صراع إلى منصة تعاون في ملفات الأمن الغذائي، والطاقة، والتجارة، وربط الأسواق، وإدارة الحدود. وهذا يفتح أمام دول الجوار والشركاء الدوليين مساراً أكثر أماناً واستدامة للتعاون، ويقلل أعباء النزوح واللجوء عبر تهيئة شروط العودة الطوعية الآمنة والكريمة.

وبذلك يصبح دعم السلام في السودان استثماراً مباشراً في أمن الإقليم، واستقرار الممرات البحرية، وتقليل كلفة الأزمات الإنسانية والأمنية الممتدة. وكلما قُدمت هذه المكاسب بلغة واضحة ومبنية على المصالح، أصبح الاستقرار خياراً عقلانياً وجاذباً للفاعلين الخارجيين.

## الخلاصة

يتطلب وقف الحرب في السودان رؤية مدنية متجددة لا تكتفي برفض الصراع، بل تطرح السلام مشروعاً وطنياً وإقليمياً قابلاً للتنفيذ. ويستلزم ذلك كياناً مدنياً قوياً ومتزناً، يستوعب تطورات الأزمة، ويوظف المعطيات لخدمة الأولويات الداخلية والخارجية، ويقدم برنامجاً عملياً لإعادة بناء الدولة والمجتمع، مع الحفاظ على سيادة السودان ووحدته واستقلاله، بما يعزز الشرعية الداخلية والثقة الخارجية.

ورسم الحل والتسويق له من منظور أن الاستثمار في السلام ليس مكسباً للسودانيين وحدهم، بل أفضل سيناريو للأطراف الإقليمية والدولية أيضاً. السودان المستقر يمكن أن يتحول من مصدر قلق وتنافس وصراع بالوكالة إلى شريك موثوق في أمن الإقليم، وضبط الحدود، وتقليل اللجوء، وحماية البحر الأحمر، وفتح فرص التنمية والتبادل الاقتصادي. فالسلام ليس خياراً مثالياً فحسب؛ بل هو الخيار الأكثر جدوى، لأن كلفة الحرب على الجميع أكبر بكثير من تكلفة السلام.

# الأزمة السودانية وآفاق الخروج منها

## نحو حوار مدني حقيقي

عبدالباقي مختار (بقة)

الحوار الحقيقي عادة لا يتم بين أصحاب الفكر الواحد، بل على العكس تماماً، يمضي وينمو بين أصحاب الاختلاف الفكري واختلاف وجهات النظر. في وضعنا الحالي؛ وضع السودان الراهن، يظل الحوار بين أو مع من نتفق معهم لا يتجاوز التأكيد على المعرفة، وهذا ما حدث ويظل يحدث في تحالفات المدنيين، الحرية والتغيير ما قبل الحرب وحتى الآن، تحالف تقدم ومن ثم صمود، مما فاقم من الأزمة وساهم في دفعها نحو الانفجار.

بينما الحوار بين وجهات النظر والرؤى المختلفة يساهم في إنتاج المعرفة، طالما أن الهدف منه ليس الانتصار للرأي، بل لصناعة أرضية مشتركة، وإعادة تعريف المصلحة الوطنية بعيداً عن لغة السلاح، وهذا ما يجب أن يكون هدفاً لأي حوار في سياق الوضع السوداني الراهن، أو سياق الأزمة الحالية.

وهنا تبرز قضية الحركة الإسلامية «الكيزان» والتيارات السياسية المختلفة. فهذه الكيانات، مهما كان موقفها، تظل في جوهرها جهات سياسية تحمل أيديولوجيات قابلة للنقاش والتفكيك والمراجعة. ومن هنا، فإن محاورتها كقوى مدنية هو الأجدى والأعمق، لأنها تتيح مساحة للجدل الفكري والسياسي داخل الإطار المدني، بعيداً عن جمود المؤسسة العسكرية الذي لا يحتمل الاختلاف ولا يقبل التعدد، مهما كان شكله أو هدفه.

وثبت فعلاً، وعبر التجربة الطويلة، أن الحوار مع المؤسسة العسكرية، بطبيعتها وبنيتها التي قامت عليها والتي نعلمها جميعاً منذ الاستقلال، لم ولن يُجدي؛ لكن الحوار مع التيارات المدنية، مهما بلغت درجة خلافك معها، يبقى حواراً بين أطراف سياسية تستند إلى مرجعيات فكرية وبرامج قابلة للمناقشة، مما يجعله أكثر مرونة، وله القدرة على بناء مخرجات سلمية وسليمة للأزمات.

فالحوار المتكرر مع المؤسسة العسكرية ليس مجرد حلقة مفرغة فقط، بل أصبح نمطاً سياسياً ثابتاً في تاريخنا السياسي، وتكرّر بنفس الوتيرة منذ الاستقلال وحتى اليوم بأشكال متعددة، لذا علينا أن نسأل القوى المدنية السؤال التالي:

ما النتائج التي توصلنا إليها من هذا الحوار المتكرر مع المؤسسة العسكرية؟ وكم مرة سيتم إعادة تدوير ذات السيناريو؟.

عند كل المراحل التي مضت، يظهر الجيش بثوب المنحاز لخيارات الجماهير والحامي لمقدرات الثورة مؤقتاً، وما إن تحين الفرصة حتى يتحول أو ينقلب إلى الوصي الحريص على الوطن من العملاء، مستغلاً الفترات الانتقالية لتمديد قبضته، وتغيير جلده السياسي كل سنتين أو ثلاث، ليعود بعدها إلى الحكم مستنداً إلى وعود لم تتحقق، أو أزمات هو من يغذّيها أحياناً. وهنا يبرز السؤال الأعمق: هل هذه الدورة هي نتيجة ضعف في الإرادة المدنية، أم أنها لعبة متقنة تهدف لإبقاء المدنيين في موقع المتهم الدائم بالفشل، بينما يظل الجيش الطرف الأقوى في معادلة السلطة، متحكماً في توقيت التغيير وليس مضمونه؟.

في النهاية، وضح جلياً أن التحالف المدني العريض أو الجبهة المدنية العريضة هو البديل الاستراتيجي. ولذلك يصبح الأجدى والأكثر فاعلية هو الجلوس مع كل القوى المدنية دون استثناء، على طاولة واحدة تعكس التنوع الحقيقي للمشهد السياسي، بهدف تشكيل جبهة مدنية عريضة وقادرة على عزل المؤسسة العسكرية عن التدخل في العمل السياسي، سياسياً وشعبياً.

فالتجربة أثبتت أن عزل أي طرف مدني، مهما كانت خلافاتنا معه، لا يضعفه فقط، بل يمنح الجيش فرصة ذهبية للتحالف معه، واستخدامه كغطاء شرعي لتعزيز وجوده في السلطة، وكأن الجيش هو «الحكم» بين الفرقاء، وليس طرفاً ينازع الأطراف الأخرى.

هذا السيناريو تكرر بوضوح مع الحزب الشيوعي حين تم تهميشه في منتصف ستينيات القرن الماضي، فانقلب الموقف ليكون الحزب ورقة بيد المؤسسة العسكرية لإضفاء شرعية شكلية على مرحلة معينة. واليوم، ومع تراكم الإخفاقات، نرى أن جزءاً كبيراً من قوى الحركة الإسلامية، «الكيزان»، خاصة تلك المرتبطة بتيارات شعبية كمجموعات «المؤتمر الشعبي»، أصبحت أكثر استعداداً للحوار الجاد، ليس لأنهم تخلوا عن مواقفهم، بل لأنهم أدركوا أن العزلة السياسية لن تؤدي إلا إلى تعزيز هيمنة الجيش على الجميع، وأن الخيار الاستراتيجي اليوم هو بناء تجمع مدني ببرنامج الهدف منه عزل السلاح عن السياسة والقضاء على عسكرة الحياة المدنية، بتوافق مدني يحمي الجميع من لعبة تقسيم المدنيين التي يتقنها العسكر.

> **أثبتت التجربة أن عزل أيِّ طرف مدني، مهما كانت خلافاتنا معه، لا يضعفه فقط، بل يمنح الجيش فرصة للتحالف معه، واستخدامه كغطاء شرعي لتعزيز وجوده في السلطة**

ويجب علينا أن نضع نصب أعيننا أن جوهر الحل ونقطة الانطلاق الحقيقية لأي تغيير جذري يجب أن تمر من خلال الآتي:

- خلق جبهة مدنية واسعة لا تستثني أحداً من القوى الوطنية الحقيقية، تمتد من اليسار إلى الوسط، ومن القوى التقليدية إلى الحركات الشبابية والجمعيات المهنية، بحيث تكون هذه الجبهة ثقلاً سياسياً وشعبياً لا تستطيع المؤسسة العسكرية أن تتجاوزه أو تهمشه، وتتحول من مجرد تحالف انتخابي إلى كتلة ضغط قادرة على فرض إرادة الشعب على الأرض.
- نزع القدسية عن المؤسسة العسكرية، وهذه هي المعركة الفكرية الأصعب، لأنها تتطلب كسر الصورة النمطية والشعارات التي رسخت لعقود بأنها هي حامي حمى الوطن والوطنية والأكثر حرصاً على الوطن، وتصنيف المدنيين الذين يعارضون حكمها خونة وعملاء للخارج. كما يجب كشف هذه الأسطورة وتفكيكها، وتجريد المؤسسة العسكرية من هالتها المقدسة، وإعادة تعريف دورها الطبيعي كأداة دفاعية بحتة، وليست وصية على الحياة السياسية ولا حكماً بين الفرقاء، وذلك من خلال منهج نقدي، وخطاب إعلامي شجاع يكشف كل الأخطاء التي ارتكبتها وقادتنا لهذه اللحظة، على أن يصاحب هذا النقد توعية عامة تصل إلى مدخل كل منزل سوداني.

> **الحوار الحقيقي عادة لا يتم بين أصحاب الفكر الواحد، بل يمضي وينمو بين أصحاب الاختلاف الفكري واختلاف وجهات النظر، بهدف صناعة أرضية مشتركة، وإعادة تعريف المصلحة الوطنية بعيداً عن لغة السلاح**

- تحميل المؤسسة العسكرية المسؤولية التاريخية ليس بدافع الانتقام أو التصفية، بل بدافع مراجعة الحقائق التاريخية والمحاسبة الموضوعية. فتاريخ المؤسسة العسكرية لم يكن طرفاً محايداً في المشهد السياسي كما يتم الترويج له، بل كان شريكاً أساسياً، بل على العكس تماماً، لقد كان في كثير من الأحيان هو الفاعل الأول في كل أزمة، وكل انقلاب، وكل تعطيل للتجربة الديمقراطية، وكل إفقاد للثقة بين الشعب ونخبه. وهذه المساءلة العلنية، المدعومة بمراجعة لكل التجارب السابقة ومصحوبة بتحليل سياسي عميق، تكون بداية لتطهير المؤسسة العسكرية من أحلام السلطة والاعتداء والهيمنة على الفضاء السياسي، ولنجعل من ذلك شرطاً أساسياً لأي مصالحة وطنية حقيقية، لأننا لا نستطيع أن نبني وطناً جديداً على أنقاض وهم قديم.

هَذه الخطوات الثلاث معاً هي بداية الحلول، وليس نهايتها، لأن الحل لا يكتمل إلا بتحويل هذه الجبهة إلى قوة سياسية منتخبة، وبإعادة هيكلة العلاقة بين ما هو مدني وما هو عسكري دستورياً، وبناء دولة القانون التي تكون فيها المؤسسة العسكرية خادمة للشعب، لا سيدة عليه.

### سؤال آخر لمراجعة دور المدنيين: لماذا تبقى المؤسسة العسكرية في السلطة؟

واضح تماماً أن الرؤى الذاتية الضيقة، وضعف التكوين الحزبي، وقِصَر النَفَس السياسي، وغياب الحياة الديمقراطية داخل التنظيمات السياسية، وعدم الصبر على بناء تحالفات استراتيجية طويلة الأمد، كل هذه العوامل مجتمعة هي الزاد الحقيقي الذي تتغذى عليه المؤسسة العسكرية، وهي الوقود الذي يبقيها في دائرة السلطة كلما تشرذم المدنيون وتناحروا على مناصب وهمية أو أولويات هامشية.

وعموماً، أكثر تنظيمين آيديولوجيين اقتات عليهما الجيش للوصول إلى السلطة وتكريس هيمنته هما الحزب الشيوعي السوداني والإخوان المسلمون «الكيزان»، لكن بطريقتين مختلفتين تماماً:

الحزب الشيوعي، رغم نضاله التاريخي ووجوده المبكر، إلا أنه دفع ثمناً باهظاً لعزلته السياسية في مراحل حاسمة. والشيوعيون اليوم يملكون قناعة راسخة، مستندة إلى تجربتهم المريرة في انقلاب مايو 1969، مفادها أن السلاح في السياسة لا يقدم حلولاً، بل يعمّق الأزمات ويغرق البلاد في دوامة عنف لا تنتهي، وهذه القناعة جعلتهم أكثر حرصاً على الحلول السلمية، إلا أنها في المقابل جعلته أحياناً متردداً في المشاركة في التحالفات الواسعة التي تتطلب مجازفات سياسية.

أما تجربة الحركة الإسلامية «الكيزان» فهي مختلفة، فقد وصلت إلى السلطة أكثر من مرة عبر التحالف مع الجيش، لكنها في كل مرة كانت تكتشف أن الجيش هو المستفيد الأكبر، وأنها مجرد غطاء شرعي مؤقت. وبحسب ما صرّح به حسن الترابي نفسه، وكثير من مفكري الحركة المعتدلين اليوم، فإن تجربة الإخوان في الحكم أضرّت بالحزب أولاً قبل أن تضر بالوطن بشكل عام، لأنها جعلته رهينة للمؤسسة العسكرية، وبالتالي فقد بوصلة مشروعه الاجتماعي الأصلي، وتحول إلى حارس لأجندة لا تخدم قواعده ولا تخدم الوطن.

كما أن طبيعة التحالفات الحالية مع الجيش، خاصة فيما يحدث الآن من حرب مدمرة، ومن وقوف بعض الأطراف مع الجيش، فهي في جوهرها ليست انحيازاً آيديولوجياً، ولا دفاعاً عن وطن، بل هي محاولة ممن ساندوا المؤسسة العسكرية في الفترة الماضية، أولئك الذين راهنوا على ظهوره واستفادوا من وجوده، لحماية أنفسهم ومصالحهم الضيقة، خوفاً من محاسبة تاريخية أو من فقدان امتيازاتهم المكتسبة على ظهر معاناة الشعب.

وهذه الظاهرة تحتاج إلى قراءة نقدية عميقة، لأنها تكشف أن التحالف مع الجيش ليس برنامجاً سياسياً، بل هو صفقة مؤقتة تنتهي بانتهاء الحاجة، ويظل الجيش وحده هو الرابح الأكبر في كل الأحوال.

في النهاية، إن المخرج من الأزمة السودانية الراهنة لا يمر عبر بوابة الحوار مع المؤسسة العسكرية، بل عبر توحيد الصف المدني، ونزع القدسية عن الجيش، وتحميله المسؤولية التاريخية، وبناء جبهة وطنية عريضة تفرض إرادة الشعب وتعيد تعريف المصلحة الوطنية بعيداً عن لغة السلاح والانقلابات.

---

# مظاهر الفساد المنسوبة لشرطة المرور السودانية مؤذية ولا تنفع معها الحملات المرحة

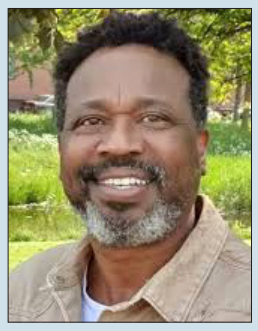

إبراهيم حمودة

شاهدت على إحدى منصات التواصل الاجتماعي فيديو لاثنين من منسوبي شرطة المرور بملابسهم البيضاء الناصعة، يعكفان على أداء إحدى أغنيات زيدان إبراهيم ذائعة الصيت، أحدهما على آلة الساكسفون والآخر يتولى الأداء الصوتي. وكعادة مرتادي هذه المنابر، ألقيت نظرة للتعليقات لمعرفة مدى استحسان المشاهدين للفيديو. الحقيقة، دهشت من الردود التي تركت سياق المادة المعروضة جانباً واتجهت للتلميح إلى فساد شرطة المرور وأساليبهم في تحصيل الأموال من السائقين بمختلف الطرق والمسميات التي تم ذكرها، والتي يدخل بعضها في قائمة «الراندوق» الذي لا قِبَل لي به.

ولأن ظهور الفيديو للشرطيين وهما ينشغلان انشغالاً سامياً بفن جميل ورفيع، تزامن مع صعود صفحة على تطبيق الفيسبوك وبقية المنابر، تقول إنها تفضح جرائم شرطة المرور بـ«الثابتة»، كما يردد صاحبها، استنتجت أو ظننت أنها ربما تكون حملة معاكسة منظمة من قِبَل الشرطة لتخفيف الأذى الذي حدث لسمعتها. مثل هذه الحملات معروفة وصارت جزءاً من وصايا خبراء علم الاتصال وتشكيل الصورة أو الشخصية بالنسبة للمؤسسات المختلفة.

لا أستطيع الجزم بأن الفيديو الذي شاهدته هو جزء أو تفصيلة من حملة مرحة مقابلة لتحسين الصورة، ولكني لا أستبعد الأمر، وهو إن حدث، خيار عاقل في المتناول. لكن الشاهد أن مثل هذه الحملات المرحة تعود بحصيلة أسوأ من عدم التقدير وانعدام الثقة.

العلاقة بين جهاز أو مؤسسة مثل الشرطة والمواطن لا تحكمها الثقة فقط بشكلها العام، مثل الثقة في ماركة منتج ما، أو الثقة في بنك أو مؤسسة مالية.

> **العلاقة بين جهاز أو مؤسسة مثل الشرطة والمواطن لا تحكمها الثقة فقط بشكلها العام، بل تمثل الثقة هنا عقداً صامتاً بين المواطن وأجهزة الدولة التي يتوقع منها النزاهة المطلقة والشفافية**

الثقة هنا تمثل عقداً صامتاً بين المواطن وبين أجهزة الدولة التي يتوقع منها النزاهة المطلقة والشفافية وتطبيق القانون بشكل لا يفرق بين مواطن وآخر ولا يتجاوز روح القانون. يضاف لذلك قدرة الدولة على فحص أداء هذه الأجهزة مثل البوليس والجيش والخدمة المدنية.

في الغرب مثلاً، إذا أطلق شرطي النار من سلاح الخدمة الذي بحوزته، يتم على الفور أخذ أو تحريز السلاح منه ومنحه إجازة يبقى فيها بالمنزل حتى اكتمال التحقيق بواقعة استخدام السلاح، وما إذا كان تم وفق القانون ووفق القواعد والتعليمات المكتوبة المعروفة الخاصة باستخدام السلاح الناري في مواجهة المواطنين.

بذات القدر تضمن اللوائح والنظم ومقدرة الدولة الفعلية على المراقبة والمراجعة أن شرطي المرور يؤدي دوره بالنزاهة المتوقعة منه والتي تعكس نزاهة الدولة. لا يتعمد تحرير غرامة مالية دون سبب واضح أو دون داع، ولا يدخل قيمة هذه الغرامة في جيبه الخاص. وبسبب أن السودان ما زال يعتمد إلى حد ما على الإيصالات الورقية في الأمور المالية ولم تكتمل الرقمنة بنسبة مائة في المائة، فأتوقع مثلاً في مسائل مثل الغرامات المالية أن يكون هنالك أكثر من فرد ضمن الطاقم العامل لضمان عدم الانفراد بالمواطن أو مستخدم الطريق موضوع المخالفة المنسوبة إليه. أن يتفق الفريق على اقتسام المبلغ أمر آخر.

نعود لموضوع الثقة المذكور أو العقد الصامت الذي يترجم في الاحترام الكامل للأشخاص الذين ينفذون أجهزة إنفاذ القانون أو يقدمون الخدمات العامة. في بلد يُحترم فيها القانون، يتوقف السائق لإشارة الشرطي بالتوقف ويسمع منه سبب التوقيف، وإذا حرر له الشرطي مخالفة ينتج عنها غرامة مالية يدفعها دون ممانعة.

بالمقابل، يجب أن يكون سلوك الشرطي أو المنتمي لأي جهاز من أجهزة الدولة على قدر الثقة وملتزماً بالموجهات والقوانين واللوائح التي تحكم عمله المكلف به.

> **مثل هذه الفيديوهات يجب أن تؤخذ بالجدية اللازمة، ليس لأنها تثبت بشكل قاطع حدوث فساد، ولكن من أجل فحصها من حيث صحتها، وتحديد السياق الذي حدثت فيه عملية الدفع**

الحديث السابق مجرد حديث نظري يفترض أن الدولة في ذات نفسها مهابة ومحترمة وتمثل مجموع السكان الذين تمثلهم وتعمل على خدمتهم. ومن أحكام هذه الهيبة أن توفر لموظفيها ما يحفظ كرامتهم ويقيهم شر الانزلاق لطرق ملتوية ومخالفة للقانون كي يتمكنوا من توفير مبلغ يسد حاجتهم الفعلية وحاجة أسرهم.

إن كان راتب المعلم مثلاً لا يكفي أجرة المواصلات للمدرسة جيئة وذهاباً خلال الشهر، فمن العبث أن تتوقع ازدهار التعليم أو جودة في أداء المعلم بطريقة ينتفع بها التلاميذ والطلاب. ذات القدر ينطبق على مؤسسات مثل الجيش والشرطة بتشكيلاتها المختلفة وبقية القوى الأمنية الحاملة للسلاح.

أعتقد أن كل مواطن يعرف أن بعض حاملي السلاح يستخدمونه طوال تاريخ الأنظمة السياسية المختلفة بشكل متجاوز للقانون من أجل الحصول على خدمات أو أموال، أو حتى محاولة الحصول على احترام غير مستحق بالتلويح بالسلاح، وأن الدولة ظلت غير راغبة أو غير قادرة على إنصاف المواطنين المتظلمين في معظم الحالات.

الشاهد حالياً، وفيما يخص شرطة المرور، أن هنالك سيلاً من الفيديوهات التي تظهر رجال المرور بزيهم الأبيض الناصع، أو المتسخ أحياناً، وهم يتقاضون مبالغ مالية من أشخاص لا تظهر ملامحهم أو وجوههم في الصورة، ولكن ما يمكن ملاحظته أن النظامي يستلم أموالاً. مثل هذه الأمور حين تتحول إلى نسق أو تتكرر، أو تتحول إلى حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حملة جائرة كانت أم محقة في تناولها ومقصدها، أمر يستحق التحقيق الشامل الجاد واستئصال أي شرطي فاسد إن تم إثبات التهمة عليه.

وفي حالة سكوت القادة أو تقاعسهم عن فتح مثل هذا التحقيق، يجب إيقافهم ومساءلتهم من السلطات الأعلى. مثل هذه الفيديوهات يجب أن تؤخذ بالجدية اللازمة، ليس لأنها تثبت بشكل قاطع حدوث فساد، ولكن من أجل فحصها من حيث صحتها في الأساس، وتحديد السياق الذي حدثت فيه عملية الدفع، والتعرف على الأشخاص موضوع الفيديو.

أرى أنه أمر مهين أن تتم مناداة رتب عليا في الشرطة بأسمائهم ورتبهم ومواقعهم التي يحتلونها من أجل التدخل في الوقائع والملابسات التي تظهر في الفيديوهات التي طالعناها، وأرجو ألا ننتظر طويلاً.

## الحقوق في زمن الحرب (7)

# الحق في العدالة والإنصاف.. عندما تصبح العدالة طريقًا لاستعادة الإنسان والدولة

صفاء الزين

العدالة حق أساسي يرتبط بكرامة الإنسان، وحريته، وأمنه، وهي من الدعائم التي تقوم عليها الدولة الحديثة. فالإنسان يحتاج إلى قانون يحميه، وقضاء مستقل ينصفه، ومؤسسات تستمع إلى شكواه، وآليات تمنحه فرصة الوصول إلى الحقيقة والانتصاف عند تعرضه للظلم أو الانتهاك. ومع غياب العدالة تتسع مساحة الخوف، وتتراجع الثقة في مؤسسات الدولة، ويشعر المواطن بأن حقوقه معرضة للضياع.

وفي السودان، اكتسب الحق في العدالة والإنصاف أهمية استثنائية مع استمرار الحرب منذ الخامس عشر من أبريل 2023، فقد خلّف الصراع أعدادًا كبيرة من الضحايا، وارتبط بانتهاكات واسعة طالت المدنيين، شملت القتل، والتهجير، والاعتقال، والاختفاء، والتعذيب، والعنف الجنسي، وتدمير الممتلكات، وغيرها من الانتهاكات. ومع اتساع حجم المأساة أصبحت العدالة جزءًا أصيلًا من أي تصور جاد لمستقبل السودان، لأن إنهاء الحرب يقتضي معالجة آثارها على الإنسان والمجتمع والدولة.

### العدالة حق لكل إنسان

الحق في العدالة يعني حصول الإنسان على حماية قانونية متساوية، وإتاحة فرصة حقيقية للجوء إلى المؤسسات المختصة عند تعرضه لانتهاك أو ظلم؛ ويشمل ذلك الوصول إلى القضاء، والمحاكمة العادلة، والمساعدة القانونية، ومعرفة الحقيقة، والحصول على جبر الضرر. وتقوم العدالة على المساواة أمام القانون؛ فلا ينبغي أن تختلف قيمة حق الإنسان بسبب موقعه الجغرافي، أو وضعه الاجتماعي، أو انتمائه السياسي، أو ظروف الحرب. فكرامة الضحية واحدة، وحقها في الإنصاف واحد، ومسؤولية الدولة تجاهها قائمة في جميع الظروف.

> **الحق في العدالة يعني حصول الإنسان على حماية قانونية متساوية، وإتاحة فرصة حقيقية للجوء إلى المؤسسات المختصة عند تعرضه لانتهاك أو ظلم والوصول إلى القضاء، المحاكمة العادلة، المساعدة القانونية، ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر**

### الحرب واتساع دائرة الانتهاكات

أدت الحرب في السودان إلى اتساع دائرة الانتهاكات، وأصبح المدنيون في مناطق مختلفة من البلاد يواجهون أخطارًا متعددة. ومع استمرار القتال والنزوح وتراجع المؤسسات في مناطق واسعة، يجد كثير من الضحايا صعوبة في الوصول إلى الجهات القادرة على الاستماع إلى شكاواهم وتوفير الحماية القانونية لهم.

وتتضاعف معاناة الضحية عندما تفقد أحد أفراد أسرتها، أو منزلها، أو مصدر رزقها، ثم تجد نفسها عاجزة عن الوصول إلى العدالة. فالألم الناتج عن الانتهاك يصبح أكثر قسوة عندما يشعر الإنسان بأن حقه في الشكوى غير متاح، وأن المسؤول عن الانتهاك قادر على الإفلات من المساءلة. ومن هنا تصبح استعادة مؤسسات العدالة جزءًا أصيلًا من استعادة حياة المجتمع نفسه.

### الوصول إلى العدالة

العدالة تحتاج إلى مؤسسات قريبة وآمنة، وإجراءات واضحة، ومحامين قادرين على تقديم المساعدة، وقضاة مستقلين، ووسائل تتيح للضحايا تقديم شكاواهم وحماية الأدلة. وقد يواجه النازح، أو اللاجئ، أو الشخص الذي يعيش في منطقة متضررة من الحرب صعوبات كبيرة في الوصول إلى هذه الخدمات؛ لذلك تحتاج الدولة في مرحلة التعافي إلى تطوير آليات عدلية تصل إلى المناطق المتضررة، وتوفر المساعدة القانونية للضحايا، وتراعي الظروف الخاصة للفئات الأكثر هشاشة. فالوصول إلى العدالة حق، وتوفير وسائل الوصول إليها مسؤولية مؤسسية، وأي عائق يحرم الإنسان من هذا الحق يضعف ثقة المجتمع في الدولة.

### استقلال القضاء أساس الإنصاف

يصعب بناء عدالة حقيقية من دون قضاء مستقل؛ فالقاضي يحتاج إلى الاستقلال عن الضغوط السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، حتى يستطيع تطبيق القانون وفق معايير مهنية عادلة. ويحتاج السودان في مرحلة إعادة بناء الدولة إلى إصلاح مؤسسات العدالة وتعزيز استقلالها، وتوفير ضمانات تحمي القضاة، وأعضاء النيابة، والمحامين، من التدخل والتهديد. فالقضاء المستقل يمنح المواطن شعورًا بأن القانون قادر على حمايته، ويمنح المجتمع وسيلة سلمية لحل النزاعات، ويضع حدودًا لاستخدام القوة والنفوذ.

### العدالة للضحايا

الضحايا في السودان يحتاجون إلى أكثر من الاعتراف بما تعرضوا له؛ يحتاجون إلى الحقيقة، وإلى سماع أصواتهم، وإلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإلى جبر الضرر. وجبر الضرر يمكن أن يأخذ صورًا متعددة، منها التعويض، وإعادة الحقوق، وإعادة الممتلكات، والدعم النفسي والاجتماعي، والاعتراف الرسمي بالانتهاكات، وضمان عدم تكرارها. والضحية تحتاج إلى أن تشعر بأن الدولة والمجتمع يعترفان بمعاناتها، وأن ما تعرضت له لن يضيع داخل ذاكرة الحرب؛ ويحتاج المجتمع كذلك إلى الاعتراف بالضحايا حتى تتحول الذاكرة من مصدر للألم والانقسام إلى أساس لفهم الماضي وبناء المستقبل.

### العدالة ومواجهة الإفلات من العقاب

يمثل الإفلات من العقاب أحد أخطر التحديات أمام مستقبل السودان؛ فعندما يرتكب شخص انتهاكًا خطيرًا من دون مساءلة، تصل إلى المجتمع رسالة شديدة الخطورة مفادها أن القوة تستطيع تجاوز القانون. وتكرار هذه الحالة يضعف احترام القانون، ويشجع على استمرار الانتهاكات؛ ولهذا تمثل المحاسبة عنصرًا أساسيًا في حماية المجتمع من تكرار العنف. والمساءلة تحتاج إلى إجراءات قانونية عادلة تقوم على الأدلة، والتحقيق المستقل، واحترام حقوق المتهمين والضحايا في الوقت نفسه؛ فالعدالة تقوم على إثبات المسؤولية وفق القانون، وتحمي الضحية من دون تحويل القضاء إلى وسيلة للانتقام.

> **يمثل الإفلات من العقاب أحد أخطر التحديات. فعندما يرتكب شخص انتهاكًا خطيرًا من دون مساءلة، تصل إلى المجتمع رسالة شديدة الخطورة مفادها أن القوة تستطيع تجاوز القانون**

### العدالة الانتقالية بعد الحرب

سيحتاج السودان إلى مسار شامل للعدالة الانتقالية يعالج إرث الانتهاكات المتراكمة عبر سنوات طويلة، ويضع الضحايا في مركز عملية التعافي. وتشمل العدالة الانتقالية كشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، وضمان عدم تكرار الانتهاكات؛ وهي عملية تحتاج إلى مشاركة الضحايا والمجتمعات المتضررة، وإلى مؤسسات مستقلة تتمتع بالثقة والقدرة على العمل. والعدالة الانتقالية تفتح ملفات الماضي لمعرفة ما حدث، وتحديد المسؤوليات، وإنصاف الضحايا، وإصلاح المؤسسات، ومعالجة الأسباب التي أسهمت في إنتاج العنف، بعيدًا عن تحويلها إلى أداة للانتقام.

### العدالة والمساواة بين السودانيين

أظهرت الحرب خطورة التمييز المرتبط بالموقع الجغرافي، أو الهوية، أو الانتماء السياسي؛ ولذلك يجب أن يقوم الإنصاف على المساواة في الحقوق. فالعدالة التي تصل إلى مراكز المدن وتغيب عن الأطراف تترك شعورًا عميقًا بالغبن، والمواطن في القرية النائية يحتاج إلى الحماية القانونية ذاتها التي يحتاج إليها المواطن في العاصمة. ولهذا فإن بناء دولة عادلة يتطلب توزيع مؤسسات العدالة والخدمات القانونية بصورة متوازنة، وضمان وصول جميع المواطنين إليها دون تمييز، مع مراعاة المناطق التي تعرضت للتهميش أو الحرب لفترات طويلة.

> **أظهرت الحرب خطورة التمييز المرتبط بالموقع الجغرافي، أو الهوية، أو الانتماء السياسي؛ لذلك يجب أن يقوم الإنصاف على المساواة في الحقوق. فالعدالة التي تصل إلى مراكز المدن وتغيب عن الأطراف تترك شعورًا عميقًا بالغبن**

### النساء والأطفال والعدالة

تحتاج النساء والأطفال إلى آليات عدلية تراعي طبيعة الانتهاكات التي قد يتعرضون لها؛ فالعنف الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال، والاختفاء، وفقدان أحد الوالدين، كلها قضايا تحتاج إلى استجابة قانونية واجتماعية متخصصة. وقد تمنع الوصمة الاجتماعية، أو الخوف، أو انعدام الحماية بعض الضحايا من تقديم الشكاوى؛ لذلك يجب توفير بيئات آمنة وسرية، ودعم قانوني ونفسي، وآليات لحماية الشهود والضحايا. كما يحتاج الأطفال المتضررون من الحرب إلى إجراءات عدلية تراعي أعمارهم واحتياجاتهم النفسية، وتحميهم من التعرض لمزيد من الأذى.

### العدالة والحقيقة

الحقيقة جزء أصيل من الإنصاف، فالمجتمعات التي تعجز عن معرفة ما حدث تظل أسيرة الروايات المتضاربة، وقد تتحول الذاكرة نفسها إلى مساحة جديدة للصراع. ولهذا فإن توثيق الانتهاكات، وحفظ الأدلة، وشهادات الضحايا، يمثل مهمة وطنية وحقوقية كبرى؛ فمعرفة الحقيقة تساعد الأسر على معرفة مصير مفقوديها، وتساعد المجتمع على فهم ما جرى، وتوفر أساسًا للمساءلة وجبر الضرر. والحقيقة تحتاج إلى توثيق مهني يحمي الوقائع من التلاعب، ويفصل بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية، ويحمي ذاكرة الضحايا من التوظيف السياسي.

### إصلاح مؤسسات الدولة

تحتاج العدالة المستدامة إلى إصلاح مؤسسات الدولة المرتبطة بحماية الحقوق وتطبيق القانون؛ فالشرطة، والنيابة، والقضاء، والمؤسسات العدلية، تحتاج إلى المهنية، والاستقلال، والمساءلة. ويجب أن يكون الإصلاح المؤسسي جزءًا أصيلًا من عملية بناء الدولة بعد الحرب، حتى يشعر المواطن بأن المؤسسات تعمل لخدمته وحمايته.

كما تحتاج مؤسسات العدالة إلى كوادر مؤهلة، وموارد كافية، وبنية تحتية مناسبة، ونظم حديثة لحفظ الملفات والأدلة، وآليات رقابة تمنع إساءة استخدام السلطة. والإصلاح هنا يتجاوز المباني واللوائح إلى إعادة صياغة العلاقة بين المؤسسة والمواطن على أساس الحقوق وسيادة القانون.

### العدالة أساس السلام

السلام الذي يغيب عنه العدل يظل هشًا؛ فالمجتمعات التي تحمل جراحًا عميقة من دون إنصاف قد تعود إلى دائرة العنف مع تجدد أسباب الصراع. ولهذا يجب أن تكون العدالة جزءًا من عملية السلام، وأن يشعر الضحايا بأن التسوية السياسية لن تأتي على حساب حقوقهم؛ فوقف الحرب يحتاج إلى مسار متزامن لمعالجة الانتهاكات، وحماية الضحايا، وإعادة بناء الثقة. والسلام المستدام يحتاج إلى ثقة، والثقة تحتاج إلى قانون، والقانون يحتاج إلى مؤسسات عادلة قادرة على حماية الحقوق ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكها.

### العدالة واستعادة الدولة

يرتبط الحق في العدالة والإنصاف بمستقبل الدولة السودانية نفسها؛ فالدولة التي يعجز فيها المواطن عن الوصول إلى العدالة تفقد إحدى وظائفها الأساسية، وتفقد معها جزءًا من مبرر وجودها في وعي مواطنيها. واستعادة الدولة تحتاج إلى استعادة ثقة المواطن في القانون، وبناء مؤسسات قادرة على الإنصاف، والاعتراف بضحايا الانتهاكات، ومعالجة آثار الحرب بصورة تحفظ كرامتهم وحقوقهم.

السودان يحتاج إلى عدالة ترى الإنسان قبل الانتماء، والضحية قبل السياسة، والقانون قبل القوة؛ يحتاج إلى دولة يشعر فيها المواطن بأن حقه محفوظ، وشكواه مسموعة، وكرامته محمية، وأن المسؤولية لا تسقط بسبب النفوذ، أو السلاح، أو الموقع. فالعدالة طريق لحماية الإنسان، والإنصاف وسيلة لإعادة بناء الثقة، والمساءلة ضمانة لعدم تكرار الانتهاكات؛ ومن خلال هذه المبادئ تستطيع العدالة أن تنتقل من مطلب للضحايا إلى مشروع وطني يعيد بناء الدولة وعلاقتها بمواطنيها.

إن السودان الذي نريد بناءه يحتاج إلى عدالة تصل إلى كل مواطن، وإنصاف يقوم على المساواة، ومؤسسات تحمي الحقوق، ودولة تجعل سيادة القانون أساسًا لعلاقتها مع المجتمع. فالدولة التي تعجز عن إنصاف ضحاياها ستظل تحمل أسباب نزاعها داخل مؤسساتها، أما الدولة التي تضع العدالة في قلب إعادة البناء فتقطع الطريق أمام تحويل الظلم المتراكم إلى حرب جديدة.

العدالة هي الشرط الذي يمنع السلام من التحول إلى هدنة مؤقتة بين جولات العنف، وليست بندًا لاحقًا على السلام. فالدولة التي تعجز عن إنصاف الضحية تترك للجراح حق كتابة المستقبل، والدولة التي تسمح للقوة بتجاوز القانون تعيد إنتاج الحرب داخل مؤسساتها نفسها، ولهذا فإن مستقبل السودان سيتحدد بقدرته على تحويل العدالة من وعد أخلاقي إلى سلطة قانونية نافذة، تحمي الإنسان، وتردع المعتدي، وتعيد للدولة معناها.

لا للحرب.. نعم للعدالة، فلا سلام بلا عدالة. نعم للإنصاف. نعم لمساءلة تحمي الإنسان. ونعم لدولة يكون فيها القانون أقوى من القوة، وتكون فيها كرامة الضحية بداية الطريق نحو سودان أكثر عدلًا وسلامًا.

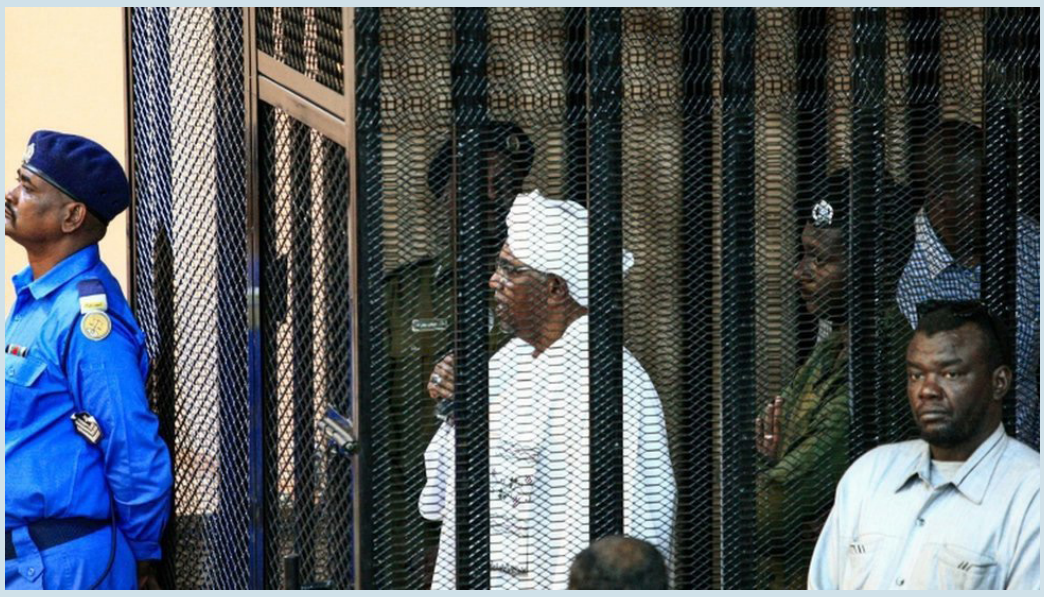

# كيف انحط الإسلامويون في السودان بدور رجال الدين وجعلوهم محل سخرية؟

خالد أبو أحمد

في كل بلاد الدنيا وفي كل الأزمنة كان رجل الدين موضع إجلال الناس وتوقيرهم. هذا صحيح في الإسلام وفي المسيحية وفي اليهودية، وفي كل الطوائف والمذاهب. وليس مرجع ذلك إلى العمامة، ولا إلى المنصب بل إلى الدور نفسه.. هو من يجبر خواطر الناس في لحظات ضعفهم، وإليه يلجأون عندما يقع عليهم الظلم أو تشتد بهم الحاجة إلى سند معنوي لا يجدونه عند أحد. وهو من يتدخل بصوت الحكمة لإخماد الفتنة قبل أن تتسع، ومن يحثُّ على العفو ومقابلة الإساءة بالإحسان، ومن يذكّر الناس دائماً بأنهم متساوون في الإنسانية ولهم جميعاً الحق في العيش بأمان. على هذا نشأنا في السودان قبل أن تأتي هذه العصابة إلى سدة الحكم.

لم يكن ذلك كلاماً نظرياً، بل ممارسة يومية شهدت عليها القرون. المسيد في السودان كان أرضاً محايدة لا تنتهكها قبيلة ولا حكومة، ومن استجار به صار محمياً بعرف صارم لا يجرؤ أحد على خرقه. والخلوة كانت تجمع أبناء الشرق والغرب والشمال والجنوب في مكان واحد؛ يدرسون معاً، ويأكلون من قدح واحد، فتذوب العصبية القبلية في ذلك القدح قبل أن تذوب في أي خطاب سياسي جاء بعد ذلك بقرن.

من هنا ننظر للشيخ العبيد ود بدر الذي قاد أضخم مبادرة صلح في وسط السودان، وهي المعروفة بصلح (المسامير)، ووضع وثيقة التزمت بها القبائل سنوات طويلة. وفي مجاعة سنة ستة (1306هـ/1887م) تحولت الخلاوي والمساجد إلى مراكز إيواء تطعم الآلاف من الجائعين بلا سؤال عن قبيلة أحدهم أو جهته. ومشايخ كدباس في بربر فتحوا أبوابهم لكل خائف مستجير، وقادوا مبادرات متكررة لسداد الديات وديون المعسرين لإخراجهم من السجون وإعادتهم إلى أهليهم. والشيخ أزرق طيبة في الجزيرة انحاز إلى المزارعين والكادحين وصار مسيده منبراً يدافع عن حقوقهم أمام السلطات في مختلف العهود.

«أمام السلطات». هذه هي الكلمة التي يقوم عليها كل ما بعدها، كان الشيخ يقف بين الناس والحاكم لا خلف الحاكم، ومن هذا الموقع وحده كان يأتيه احترام الناس، الرجل الذي لا ينتظر من السلطان عطاءً ولا يخاف من بطشه، تُقبل شهادته ويُطمأن إلى كلمته، وهذا رأس المال الوحيد الذي كان يملكه شيخ فقير يسكن بيتاً من طين، وقد توارثه أهل السودان جيلاً بعد جيل، ولم يبدده أحد على مدى قرنين كاملين حتى جاء من بدده في ثلاثين عاماً.

## النموذج الأول

ما فعله الإسلامويون منذ 1989 لم يكن انقلاباً على حكومة منتخبة فحسب، بل كان انقلاباً على موقع الشيخ. جرى إدخال المنبر إلى داخل جهاز الدولة، وصار له سلم وظيفي وميزانية وترقيات ومكاتب، وصار المتحدث باسم الدين يتلقى راتبه ممن كان من واجبه أن يراقبه ويسائله. وعندما يصير الأجر من يد الحاكم تصير الكلمة ملكاً له، لم يعد السؤال: ما حُكم الله في هذا الأمر، بل صار السؤال: ماذا تحتاج السلطة أن يُقال اليوم؟. وهذه هي اللحظة التي بدأ منها كل ما نراه الآن.

خذ نموذج الشيخ د.عبد الحي يوسف، فقد رافق النظام ثلاثة عقود كاملة ولم يصدر عنه موقف علني حاسم واحد من الانتهاكات التي جرت في تلك السنوات؛ في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، وكانت الطائرات تقصف القرى سنة بعد سنة، وسقط الآلاف تحت القصف، لم يتحول ذلك يوماً لديه إلى موضوع خطبة. ولما قامت ثورة ديسمبر 2019 خرج من صمته الطويل ليقف ضدها وضد الحكومة المدنية التي جاءت بعدها. ولما فُضَّ الاعتصام بما فيه من دم وجاءت قرارات أكتوبر 2021 وجدت الإجراءات العسكرية من يسندها، وصار خطابه دائرا حول تحريم الخروج على الحاكم والدعوة إلى فض التظاهرات، أي أن الرجل لم يكن صامتاً على الإطلاق، كان صوته يعمل بانتظام، ولكن في اتجاه واحد.

ويقال دفاعاً عنه إن الكبت الأمني في تلك السنوات لم يكن يسمح لأحد بصوت، وهذه الحجة تنقلب عليه لا له. فالذين لم يكن مسموحاً لهم بصوت كانوا يُساقون إلى السجون وبيوت الأشباح وهم صامتون، ولم يشفع لهم صمتهم، أما هو فكان يملك منبر جمعة وقناة فضائية كاملة اسمها (طيبة) أُسست بمال ضخم يقول هو نفسه إنه جاءه من الرئيس المعزول. الرجل الذي مُنح الصوت وحده في زمن أُسكت فيه الجميع لا يعتذر عنه بالخوف، والمال الذي خرج من خزينة بلد ينهار اقتصاده ليؤسس قناة خارج حدوده يفسر لماذا سار الصوت في ذلك الاتجاه بالتحديد. ولهذا صار الرجل اليوم عند عموم السودانيين موضع سخرية ولم يعد أحد يستمع إليه بحثاً عن فتوى.

**الشيخ أزرق طيبة في الجزيرة انحاز إلى المزارعين والكادحين وصار مسيده منبراً يدافع عن حقوقهم أمام السلطات في مختلف العهود**

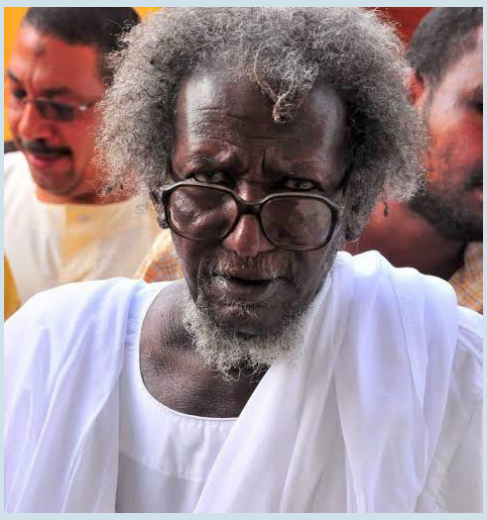

الشيخ العبيد ودبدر

## النموذج الثاني

الدكتور محمد الأمين إسماعيل سار في الطريق نفسه، موالاةً طويلة للنظام وصمتاً مطبقاً طوال سنوات القصف الجوي في دارفور والنوبة والنيل الأزرق، لم تخرج منه كلمة واحدة عن آلاف القتلى هناك. لكن الشيخ بكى في خطبة جمعة (يناير 2021) خصصها لنقد سياسة مدير المناهج بوزارة التربية والتعليم عمر القراي بسبب ما قيل إنه تغيير المناهج. وقد انتشر مقطع الفيديو انتشاراً واسعاً، وكانت الأسئلة تدور في أذهان الجميع: أين كانت دموعك عندما حدثت مجازر داخل البلاد وقال عنها (الرئيس) نفسه «قتلنا أهل دارفور لأتفه الأسباب»؟، ومن قبله قال د.مصطفى عثمان إسماعيل، القيادي الكبير في النظام، رداً على تقدير الأمم المتحدة ضحايا مجازر دارفور بثلاثمائة ألف قتيل، إنهم عشرة آلاف فقط..!.

هذا بعيداً عن مجزرة اعتصام القيادة العامة، وتصفية طلاب الخدمة الإلزامية في معسكر (العيلفون)، والشيخ محمد الأمين إسماعيل موجود ويؤم الناس في صلاة الجمعة ويحاضر لطلابه في الجامعة وفي المساجد، لكنه يبكي لأن رئيس إدارة المناهج فكر في تغيير المناهج التعليمية، بغضّ النظر عن اختلافنا معه أو الاتفاق لكن الدم أولى بالبكاء والحزن..!.

ثم زاد الأمر بتصريحه أن المواطن أو الشعب السوداني هو من أشعل الحرب، وهو قول تحول في يومه إلى مادة للتندر في كل مجلس. الناس تعرف أن قرار الحرب اتخذته النخب العسكرية والسياسية الإسلاموية، ولم يُستشر فيه نازح واحد من الملايين الذين دفعوا ثمنه وحدهم. تحميل الضحية وزر ما جرى لها هو آخر ما يمكن أن يصدر عن رجل دين، ومن يقول هذا لا يحتاج خصومه إلى مجهود ليسخروا منه.

وثمة ما هو أعمق من الموقفين؛ الوعظ بالصبر لا يُسمع من رجل بعيد عما يدعو إليه، الناس تحتمل أن يذكّرها بالرضا والقناعة رجل فقير مثلها ولا تحتمل الكلام نفسه من رجل تعرف كيف يسكن وكيف يتنقل، والاستبداد في كل مكان يدرك هذا مبكراً، ويعرف أن الشخصية المؤثرة أنفع له ساكتة منها ناطقة، لأن الصمت أرخص ثمناً، ولا يترك أثراً يُحاسب عليه صاحبه لاحقاً. الرجل الذي يستمع إليه ألف مصلٍّ كل جمعة يساوي عند السلطة أكثر من جهاز أمن بأكمله، لأنه وحده القادر على أن يمنح الظلم صفة القَدر، وأن يحوّل جوع الناس إلى ابتلاء يُثابون عليه.

وبعد ثلاثين عاماً من هذا كله لم يعد المنبر في السودان مكاناً للوعظ، صار ساحة تُصفّى فوقها حسابات سياسية بلغة الدين. وحين ينحدر المكان إلى هذا الحد يصبح مفتوحاً لمن هو أقدر على استعماله في وظيفته الجديدة.

**الشيخ عبد الحي يوسف رافق النظام 3 عقود كاملة ولم يصدر عنه موقف علني حاسم واحد من الانتهاكات التي جرت في السودان**

عبد الحي يوسف ومحمد الأمين اسماعيل - صورة ارشيفية

**الشيخ محمد الأمين إسماعيل بكى في خطبة جمعة بسبب تغيير المناهج ولم نرَ دموعه على آلاف القتلى في دارفور وجبال النوبة ومجزرة اعتصام القيادة العامة**

## النموذج الثالث

هو الشيخ محمد مصطفى عبد القادر، الرجل لا ينتمي تنظيمياً إلى الحركة الإسلاموية بل هو زعيم أنصار السنة المحمدية، غير أن خطابه أشد مناصرة للإسلامويين من خطاب شيوخهم أنفسهم. وهذه هي اللعبة في صورتها الأخيرة، الغطاء الديني يكون أنفع للسلطة كلما جاء من خارج تنظيمها، لأنه يبدو رأياً مستقلاً لا موقفاً حزبياً. رجل بلا بطاقة عضوية يدافع عنهم بحماسة أعلى من حماستهم، يقدم لهم ما لا يستطيع أيٌّ منهم أن يقدمه لنفسه.

وهو أوسع الثلاثة انتشاراً، وأكثرهم إثارة للسخرية في آن واحد، يلقي خطبه بطريقة مسرحية بالدارجة، ويقلد حركات خصومه ونبرات أصواتهم تقليداً كاريكاتيرياً يُضحك المصلين بصوت عالٍ داخل المسجد، ويستعمل من الألفاظ ما لا يليق بمكان ولا زمان، فضلاً عن أن يليق بمنبر جمعة، وقد ألصق به الناس لقب (شيخ الثُّفاف) من كثرة ترديده لفظة وحركة لا تُقبل حتى خارج السياق الديني، كما يردد عبارته المشهورة (تبّاً لك) مع حركة هي الأقرب للبصق في وجه الشخص، ومعركته الدائمة مع المتصوفة هي مادته الأساسية يعيدها كل أسبوع بينما البلد يحترق، وفي مقطع متداول يظهر في مركز الرشاد وحوله جنود مدججون بالسلاح، وهذا المشهد وحده يقول عن موقعه ما لا يقوله انتماؤه الفقهي.

الشيخ محمد حاج حمد الجعلي

إن نموذج محمد مصطفى عبدالقادر رسَّخ مع جهود أخرى كثيرة لغة العنف اللفظي. إن استخدام العبارات الحادة والسخرية من الآخر على المنابر يسهم في تطبيع لغة الإقصاء، هذا التراشق اللفظي يشحن النفوس ويمهِّد الأرضية الفكرية لنشوء جماعات أكثر تطرفاً وعنفاً مستقبلاً. وللأسف الشديد والمؤلم أن هناك من يقطع المسافات الطويلة ليصلي معه صلاة الجمعة من أجل الإضحاك، لا من أجل الرغبة في نيل الثواب، لذلك نرى المصلين يضحكون بأعلى أصواتهم وكأنهم في بيت مناسبة اجتماعية وليست صلاة جمعة تذكر في خطبها الكثير من الألفاظ النابية والبذيئة التي لا تشبه روح يوم الجمعة.

## النفور عن الخطاب الديني..!

لكن الثمن لا يدفعه المسؤولون عنه وحدهم، فالضحك لا يفرّق بين شيخ وشيخ، وهو يصيب اليوم شيخ خلوة في قرية بعيدة لم يأخذ من أحد جنيهاً، ولم يفتِ لحاكم يوماً ولا يعرف طريق العاصمة أصلاً، صار هذا الرجل يخرج بين الناس فيرى في عيون الشباب نظرة لم يرها أبوه ولا جده من قبل. وهذه هي الجريمة الحقيقية للإسلامويين، فهم لم يفسدوا أنفسهم وحدهم، بل أتلفوا رصيداً اجتماعياً لم يصنعوه، رصيداً استغرق بناؤه قرنين من العمل الصامت في المساجد والخلاوي.

والأخطر من ذلك كله جيل كامل من السودانيين لم يعرف من الدين إلا وجهه الذي رآه على تلك المنابر، جيل شبَّ على مشهد شيخ يبرِّر القصف بصمته، وآخر يبكي متأخراً، وثالث يشتم على المنبر، ثم يُطلب منه بعد ذلك أن يحترم الخطاب الديني!. من ثمار هؤلاء أن ملايين الشباب انصرفوا عن كل ما يُقال من فوق المنبر، الذين رفعوا شعار حماية الدين من العلمنة هم من أنتجت بأيديهم أكبر موجة نفور عن الخطاب الديني في تاريخ السودان الحديث.

وفي ظل الظروف الحرجة والأزمات الوجودية التي يعيشها السودان اليوم، لم يعد الانقسام الفكري والديني مجرد خلاف نخبوي أو فقهي يدور داخل الغرف المغلقة، بل تحوّل إلى مِعول هدم يضرب بعنف أركان الاستقرار الاجتماعي ويقوض أمن البلاد القومي؛ ويتجلى أثر هذا الاستقطاب الحاد في عدة مسارات كارثية.

أول هذه المسارات هو تآكل «المشتركات الوطنية» وتعميق الاستقطاب؛ فبينما كان الدين تاريخياً عامل توحيد وسلام، تسبب تخلي الخطاب الديني الحديث عن التسامح وتبنيه للغة الحادة القائمة على «التكفير والتبديع» في تحويل الخلافات المجتمعية من تباينات سياسية أو فكرية طبيعية يمكن تفكيكها بالحوار، إلى صراعات عقائدية صفرية يرى فيها كل طرفٍ الآخر عدواً تجب إزاحته وإقصاؤه بالكامل.

هذا التراشق العنيف، وغياب الخطاب الديني الوسطي الجامع الذي يعلي من قيم المواطنة، أفسح المجال طردياً لبروز الهويات الضيقة والانتماءات القبلية والمناطقية، وهذا ما أرادته الطغمة الحاكمة في السودان لكي تلعب بهذه الأوراق المتمثلة في (القبلية) و(المناطقية)، الأمر الذي هدد بالفعل وحدة البلاد وسلامة أراضيها بشكل غير مسبوق.

## افتقار الإسلامويين إلى الرصيد الأخلاقي

ولم يقف الحد عند هذا التشظي، بل امتد ليتسبب في شلل تام لآليات السلم الأهلي التقليدية مثل «الجودية والصلح». فالتاريخ السوداني يزخر بمواقف رجالات الصوفية الكبار وشيوخ السجاجيد والمساند الذين كانوا يتدخلون كأطراف محايدة، نزيهة وموثوقة، لحسم أعقد النزاعات وحقن الدماء، إلا أن حملات الطعن المستمرة في شرعيتهم، من قِبل الإسلامويين والسلفية الحركية، أدت إلى إضعاف هيبتهم الروحية والأدبية في عيون الأجيال الجديدة، مما حرم المجتمع من أقوى أدوات فض النزاعات الشعبية. والمأزق الأكبر هنا يكمن في غياب البديل؛ إذ تفتقر هذه التيارات الحركية والمؤدلجة إلى الرصيد الأخلاقي، والامتداد القبلي، أو القبول الاجتماعي الشامل الذي يؤهلها للعب دور المصلح المحايد بين المكونات السودانية المختلفة، مما يترك النزاعات مفتوحة على مصراعيها دون وسيط حكيم.

هذا الاحتقان لم ينعزل في مقار الأحزاب أو منابر المدن الكبرى، بل جرى نقله ونشره بنجاح إلى القرى والأحياء، بل وإلى داخل الأسرة الواحدة. وبفضل التدفق الهائل لمنصات التواصل الاجتماعي الرقمية، تغلغل هذا الانقسام الفكري ليحدث تفتيتاً حاداً في النسيج الأسري؛ حيث بات مألوفاً أن تشهد البيوت السودانية مشاحنات وصراعات مكتومة أو معلنة بين جيل الآباء المتمسك بالتدين الصوفي السمح والتقليدي، وجيل من الشباب المتأثر بالخطاب السلفي الحركي أو الإسلاموي المتشدد. ولم تنجُ المساجد والبلدات في الولايات المختلفة من هذا الأثر، إذ تحول بعضها من مراكز للوحدة والسكينة الروحية إلى ساحات للمشاحنات والمواجهات اللفظية التي تطورت في بعض الأحيان إلى اشتباكات جسدية، بسبب الصراع على إدارة المنابر وفرض وصاية شكلية على طريقة تدين الناس.

خلاصة القول إن سخرية السودانيين من هؤلاء المشايخ اليوم هي الدليل الأخير على خطل مشروع الإسلامويين من أساسه. فمن رفع شعار الدين كان الأجدر به أن يستعين بمكانة رجاله في رأب الصدع وتقوية النسيج الوطني والاجتماعي، أما وقد انتهى بهم الأمر إلى منابر يقصدها الناس للضحك لا للاتعاظ، فتلك شهادة على أنهم أخطأوا الطريق منذ أول خطوة، ومن أفسد أقدس ما في يده لا يُنتظَر منه صلاحُ في سواه.

الشيخ العبيد ودبدر

**الشيخ العبيد ود بدر قاد أضخم مبادرة صلح في وسط السودان وهي المعروفة بصلح (المسامير) ووضع وثيقة التزمت بها القبائل سنوات طويلة**

تفكيك العقلية الاختزالية

# أوهام «تخفيض التكلفة» ومسارات إعادة التأسيس الوطني

وليد عنبور

تتداعى في أروقة العمل السياسي، في لحظات السيولة والهشاشة الوطنية، أدبيات تتدثر برداء الواقعية البراغماتية، فتدفع نحو قراءة اختزالية للكلفة الوطنية تقوم على المفاضلة بين كلفة الحرب المباشرة وكلفة التسوية السياسية، وكأن إنهاء القتال بأي صيغة ممكنة يمثل بالضرورة الطريق الأقل كلفة نحو إنقاذ الدولة، بينما يجري تجاوز حقيقة أساسية مفادها أن التسوية التي تبدو أقل كلفة في لحظتها المباشرة قد تحمل داخلها كلفة مؤجلة تتصل بإعادة إنتاج شبكات السلطة والامتياز والتمكين، وإعادة تدوير الأسباب البنيوية التي دفعت الدولة السودانية من أزمة إلى أخرى، وهو ما يجعل حساب الكلفة الوطنية مسألة تتجاوز أرقام الضحايا وحجم الدمار والزمن اللازم لإيقاف القتال، لتشمل كذلك طبيعة الدولة التي ستخرج من الحرب، ومن يمتلك مؤسساتها، ومن يحدد قواعد شرعيتها، وما إذا كان السلام سيقود إلى تأسيس جديد أم إلى تسوية تعيد توزيع مواقع داخل بنية استنفدت شروط بقائها.

تتضح محدودية الأطروحة التي تدفع نحو الحوار مع المؤتمر الوطني المحلول، باعتباره «الخيار العقلاني الوحيد والأقل كلفة»، حين يوضع هذا التنظيم داخل بنيته التاريخية والمؤسسية. فقد تجاوز في تجربة الحكم السابقة حدود الحزب السياسي التقليدي، وتداخل مع أجهزة الدولة والاقتصاد والأمن والخدمة المدنية، وشكل شبكة نفوذ واسعة حافظت على مصالحها داخل مؤسسات يفترض أن تكون عامة ومحايدة. لذلك فإن التعامل معه ككتلة سياسية يمكن إدماجها بصورة مباشرة في نظام جديد يبسّط طبيعة الأزمة، لأن القضية تتعلق ببنية موازية للدولة نشأت داخل مؤسساتها، وامتدت إلى أدواتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وأصبحت جزءاً من تركيب سلطوي لا يعالج بمجرد فتح باب المشاركة السياسية.

وتأتي دعوة البرهان إلى حوار سياسي بوجوه مدنية ضمن مسار آخر في الشكل، مع اتصالها بجوهر الإشكالية نفسها. فالبرهان، بوصفه قائد الجيش ورأس السلطة الفعلية، يطرح الحوار باعتباره طريقاً نحو الشرعية السياسية وإعادة ترتيب الانتقال، بينما تبقى السلطة العسكرية صاحبة التأثير الأكبر في تحديد البيئة التي يجري فيها الحوار وشروطه وحدوده، ويصبح السؤال الأساسي متعلقاً بمن يصنع العملية السياسية؟ ومن يحدد أطرافها؟ ومن يضع أجندتها؟ وما إذا كانت الواجهات المدنية المقترحة تمتلك استقلالاً حقيقياً، أم تتحرك داخل الشروط التي تضعها السلطة الباحثة عن شرعية جديدة؟.

وتتصل المسارات بصورة مباشرة؛ دعاة الحوار مع المؤتمر الوطني المحلول من جهة، والحوار الذي يطرحه البرهان من جهة أخرى، لأن كلاً منهما يتحرك داخل تصور يرى إمكانية إنقاذ جزء أساسي من البنية القديمة وإعادة ترتيبها سياسياً. بينما تكشف حرب 15 أبريل 2023 أن شروط استمرار تلك الدولة قد استنفدت، وأن المطلوب لا يتمثل في ترميم بنيتها أو إعادة توزيع مواقع القوى داخلها، بل يتمثل في هدم قواعدها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ثم تأسيس دولة جديدة بشروط جديدة وتعاقد اجتماعي يؤسس للمواطنة المتساوية.

## أولاً: مغالطة «تخفيض التكلفة» والعبء التراكمي للتأجيل

تستند دعوات الحوار مع المؤتمر الوطني المحلول إلى قياس ضيق للكلفة الوطنية، فتقارن بين تكلفة الحرب المتمثلة في القتل والدمار والنزوح، وتكلفة التفاوض المتمثلة في تقديم تنازلات سياسية، بينما يجري إسقاط تكلفة التأجيل، وهي الكلفة التي تتراكم كلما تأخر تفكيك شبكات التمكين وإعادة بناء مؤسسات الدولة. فقد أقرت السلطة الانتقالية بعد سقوط نظام البشير قانوناً لحل المؤتمر الوطني وتفكيك نظام الثلاثين من يونيو، في تعبير قانوني وسياسي عن أن بنية النظام السابق تجاوزت حدود الحزب الحاكم إلى منظومة حكم متكاملة، ولذلك فإن إعادة إدخال هذه المنظومة في ترتيبات سياسية جديدة دون معالجة بنيتها المؤسسية يعني نقل الأزمة من صورتها المكشوفة إلى صورة أكثر تعقيداً داخل مؤسسات الدولة.

إن منح المؤتمر الوطني المحلول مساحة سياسية بوصفه تنظيماً قائماً بذاته، أو تجاوز استحقاقات تفكيك شبكاته والعدالة الانتقالية، قد يعيد توزيع النفوذ دون تغيير قواعد إنتاجه، فتنتقل الأزمة من المواجهة المفتوحة إلى صراع مستتر على مفاصل الدولة، ويصبح العنف كامناً داخل المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحول التسوية إلى تأجيل جديد لأزمة لم تعالج أسبابها. لذلك فإن الحساب الوطني الصحيح لا يقيس تكلفة توقيع الاتفاق فقط، بل يقيس الكلفة الكاملة لما سيأتي بعد الاتفاق.

وتُظهر التجربة السودانية أن اتفاقيات السلام لا تكفي وحدها لإزالة أسباب الصراع، فقد حمل اتفاق السلام الشامل ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية واسعة، وانتهى مساره إلى استقلال جنوب السودان عام 2011، بينما استمرت نزاعات أخرى في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهو ما يكشف أن وقف الحرب يحتاج إلى تغيير قواعد إنتاج الصراع، وإعادة بناء الدولة، ومعالجة علاقة المركز بالأقاليم، وإصلاح مؤسسات القوة، وليس توزيع المواقع بين القوى المتنافسة فقط.

## ثانياً: المؤتمر الوطني المحلول وبنية الدولة الموازية

لا يصح اختزال المؤتمر الوطني المحلول في حزب سياسي تقليدي، لأن التجربة التي تشكلت خلال عقود الحكم السابق صنعت حوله بنية تتجاوز العمل الحزبي إلى منظومة موازية للدولة، امتدت إلى الخدمة المدنية والمجتمعات والاقتصاد والأجهزة الأمنية والعسكرية، واستندت إلى تنظيم سياسي قادر على إنتاج الولاء وحماية مصالحه داخل مؤسسات الدولة، ولذلك فإن استبعاد المؤتمر الوطني المحلول من الحوار التأسيسي لا يستند إلى رغبة في إقصاء سياسي مجرد، بل يرتبط بطبيعة عملية التأسيس نفسها، إذ لا يستقيم أن تكون الجهة التي تمثل قمة تجليات الدولة القديمة طرفاً في صياغة القواعد التي يفترض أن تنهي تلك الدولة.

**منح المؤتمر الوطني المحلول مساحة سياسية، أو تجاوز استحقاقات تفكيك شبكاته والعدالة الانتقالية، قد يعيد توزيع النفوذ دون تغيير قواعد إنتاجه، فتتحول التسوية إلى تأجيل جديد لأزمة لم تعالج أسبابها**

وتزداد أهمية هذه المسألة لأن المؤتمر الوطني المحلول لم يكن مجرد جهاز انتخابي أو حزباً يعمل خارج مؤسسات الدولة، فقد ارتبطت به شبكة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وتداخل التنظيم مع مؤسسات الدولة، وتداخلت السلطة مع الموارد، وتداخلت السياسة مع أدوات العنف، حتى أصبحت البنية التنظيمية جزءاً من آليات إنتاج الحكم، ولهذا فإن إدخال التنظيم في حوار تأسيسي يضع البنية القديمة داخل عملية يفترض أن تكون مهمتها هدم قواعدها.

ولا يتعلق الأمر بإلغاء الحقوق السياسية للأفراد الذين لم تثبت مسؤوليتهم عن جرائم أو فساد، فالفصل ضروري بين المواطن الذي يمارس حقه السياسي وفق القانون، وبين التنظيم الذي يمثل بنية تاريخية شاركت في صناعة نموذج الدولة القديم. فالمشاركة الفردية يمكن أن تخضع للقانون، أما إعادة الاعتراف بالتنظيم باعتباره طرفاً تأسيسياً فتفتح الطريق أمام إعادة إنتاج البنية التي يفترض أن تنتهي.

## ثالثاً: الواقعية الابتزازية وشرعنة الأمر الواقع

يتوسل دعاة التسوية بحالة التشرذم التي تعاني منها القوى المدنية، وبالمستجدات الميدانية التي فرضتها الحرب، كمسوغ لتجاوز شروط التأسيس، فتتحول حالة الضعف المدني إلى حجة لصالح القوى الأكثر تنظيماً والأكثر قدرة على استخدام الدولة وأدوات القوة، ويصبح الواقع الذي صنعته الحرب أساساً لتحديد شكل الدولة التي ستأتي بعدها، فتتحول نتائج الصراع العسكري إلى قواعد سياسية مسبقة تحدد من يشارك ومن يُستبعد، ومن يمتلك حق صياغة المستقبل.

وتزداد خطورة هذا المسار عندما يجري استخدام معاناة المواطنين والنزوح واللجوء وتوقف الخدمات لتسويق ترتيبات سياسية عاجلة، لأن المواطن الذي يبحث عن الأمان يصبح جزءاً من عملية ضغط سياسية، وتتحول حاجته المشروعة إلى وقف الحرب إلى وسيلة لتثبيت موازين القوة التي أنتجتها الحرب، بينما يحتاج السلام الحقيقي إلى فصل واضح بين ضرورة إيقاف القتال وبين صياغة الدولة المقبلة.

## رابعاً: حوار البرهان والبحث عن الشرعية

تقوم دعوة البرهان إلى الحوار على إنتاج عملية سياسية بوجوه مدنية، مع بقاء رأس السلطة العسكرية خارج الواجهة المباشرة للعملية. تمنح هذه الصيغة السلطة القائمة فرصة للظهور بموقع مختلف عن موقعها العسكري، بينما تظل شروط الحوار مرتبطة بالبيئة التي تسيطر عليها المؤسسة العسكرية، فيصبح الحوار وسيلة محتملة لإنتاج شرعية سياسية جديدة لسلطة فقدت شرعيتها الانتقالية ولم تستطع إنهاء الحرب أو إعادة توحيد المجال الوطني.

والأكثر أهمية أن هذه الدعوة تأتي في ظل حرب لم تتوقف، وفي ظل سيطرة الطرف الآخر من طرفي النزاع على أجزاء من السودان وامتلاكه قواعد اجتماعية وحواضن جماهيرية، بينما يصر الطرف المسيطر على السلطة العسكرية على مواصلة الحرب حتى القضاء عليه، ولذلك فإن حواراً يَستبعِد أحد طرفي الحرب، بينما يشارك فيه طرف آخر من خلال واجهات سياسية مدنية، لا يملك شروط الحوار الوطني الشامل، ويظل أقرب إلى عملية سياسية تجري تحت تأثير ميزان القوة العسكري.

ولا يستقيم حوار تأسيسي حقيقي وسط حرب مشتعلة، لأن السلاح يظل حاضراً في اختيار المشاركين وصياغة الأجندة وتحديد حدود الممكن السياسي، ولذلك تبدأ الأولوية بإيقاف الحرب، وفتح مسار إنساني وأمني يهيئ البيئة السياسية، ثم إطلاق عملية مدنية مستقلة لا يفرض شروطها طرف مسلح، ولا تستخدم لإنتاج شرعية جديدة لقيادة عسكرية، ولا تتحول إلى غطاء لإدارة دولة منقوصة السيادة بسبب استمرار السيطرة العسكرية المتعددة على الأراضي.

**الخيار المطروح بعد حرب 15 أبريل هو بين الاستمرار في إدارة أزمة الدولة القديمة، أو امتلاك الشجاعة السياسية لهدم شروطها وتأسيس دولة جديدة، يصبح فيها الحوار وسيلة للتأسيس لا وسيلة للشرعنة**

**لا يستقيم حوار تأسيسي حقيقي وسط حرب مشتعلة، لأن السلاح يظل حاضراً في اختيار المشاركين وصياغة الأجندة، ولذلك تبدأ الأولوية بإيقاف الحرب، ثم إطلاق عملية مدنية مستقلة لا يفرض شروطها طرف مسلح**

## خامساً: هندسة الفراغ وتجريف الفضاء العام

تعتمد الدولة الشمولية على إضعاف البدائل السياسية والمجتمعية، لأن غياب البديل يجعل الشبكات القديمة تبدو أكثر جاهزية لإدارة الدولة، وقد ارتبط نظام البشير تاريخياً بإعادة تشكيل النقابات والمؤسسات العامة والإدارات الأهلية بما يخدم السلطة، ولذلك فإن استعادة استقلال المجتمع المدني والنقابات والإدارات الأهلية جزء أساسي من بناء القدرة المجتمعية على إنتاج القيادة والتمثيل والمساءلة.

ويقتضي تجاوز هذا الفراغ بناء قوى مدنية مستقلة تمثل الأقاليم والمجتمعات المتضررة، وتعيد تشكيل المجال العام على قاعدة التعدد، وتمنع احتكار الحديث باسم الدولة من جانب السلطة العسكرية أو التنظيمات ذات عقلية الدولة القديمة. فالمطلوب ليس استبدال كوادر بأخرى، بل المطلوب إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة، بحيث يصبح المواطن مصدر الشرعية، وتصبح المؤسسات العامة خاضعة للمساءلة، وتصبح الأقاليم شريكاً في صناعة الدولة لا مجرد مجال لتلقي قرارات المركز.

## سادساً: انتهاء شروط الدولة القديمة وأفق الاستقلال الثاني

لقد استنفدت حرب 15 أبريل شروط استمرار الدولة القديمة، وكشفت حدود قدرتها على حماية وحدة البلاد وإنتاج الاستقرار واحتكار القوة. إن المهمة التاريخية ليست إعادة إنتاجها، ولا ترميم بنيتها، ولا إعادة ترتيب مواقع القوى داخلها، بل تتمثل في هدم بنيتها السياسية والأمنية والاقتصادية وعقلية التعامل مع المجتمعات التي صنعت الأزمة، ثم تأسيس دولة جديدة بشروط جديدة، لأن استمرار القواعد القديمة يعني استمرار البيئة التي أنتجت الحرب، بينما تحتاج مرحلة ما بعد الحرب إلى قطيعة تأسيسية تضع قواعد مختلفة للدولة والسلطة والمواطنة والسيادة.

ومن هذا المنظور يصبح «الاستقلال الثاني» مشروعاً لتأسيس السودان من جديد؛ استقلالاً من المركزية الموروثة، ومن احتكار النخب للقرار والموارد، ومن تداخل التنظيم السياسي مع مؤسسات العنف السيادي، ومن تحويل الدولة إلى مجال للامتياز، وتقوم الدولة الجديدة على المواطنة المتساوية، والفيدرالية الهيكلية، والفصل بين الدين والدولة، والعدالة الانتقالية التاريخية، والرقابة المدنية على الجيش والأجهزة الأمنية، وبناء جيش وطني جديد وفق مرجعية الأمن التشاركي المستدام، ووضع مبادئ فوق دستورية تمنع عودة الشمولية تحت أي غطاء.

وتحتاج هذه الرؤية إلى التمييز بين مرحلتين: مرحلة إيقاف الحرب، ومرحلة التأسيس السياسي. فوقف الحرب ضرورة عاجلة لحماية المجتمع من خطابات الكراهية والانهيار؛ بينما لا يجوز تحويل الاتفاق العسكري إلى دستور سياسي، أو إلى تفويض للقوى المسلحة لصياغة مستقبل البلاد. وبعد إيقاف الحرب تبدأ عملية سياسية مدنية مستقلة، يكون هدفها تأسيس الدولة الجديدة لا توزيع السلطة بين مراكز القوة التي أفرزتها الحرب.

ويجب إبعاد العسكريين والمؤتمر الوطني المحلول عن الحوار التأسيسي بعد إيقاف الحرب، ليس باعتبار ذلك عقوبة سياسية، بل هو لحماية عملية التأسيس من القوى المرتبطة مباشرة ببنية الدولة القديمة، أو بمؤسسات العنف التي أخرجت الدولة من مسارها المدني، وتشارك في العملية القوى المدنية والنقابية والمهنية، وممثلون حقيقيون للأقاليم والمجتمعات المحلية والنساء والشباب، ضمن قواعد معلنة تضع التأسيس فوق المحاصصة، وتمنع أي طرف من تحويل القوة العسكرية أو الإرث التنظيمي إلى حق مكتسب في تحديد شكل الدولة الجديدة.

فالقطيعة التاريخية المطلوبة لا تعني محو الماضي أو إلغاء المجتمع السياسي، بل تعني إنهاء القواعد التي جعلت الدولة ملكاً للنخبة والتنظيم والسلاح، وإعادة تعريفها باعتبارها مؤسسة عامة تستمد شرعيتها من المواطن، وتحمي التعدد، وتوزع الموارد بعدالة، وتمنع احتكار القوة، وتضع المؤسسة العسكرية والأمنية تحت سلطة مدنية دستورية، وتعيد بناء العلاقة بين المركز والأقاليم على أساس الشراكة، وتفتح الطريق أمام عدالة انتقالية تاريخية قادرة على معالجة آثار الحرب والانتهاكات والتهميش المتراكم، وتمنح المجتمع قدرة حقيقية على مراقبة مؤسساته، وتؤسس لنظام سياسي لا يحتاج إلى إعادة تدوير الدولة القديمة تحت أسماء جديدة وواجهات مدنية جديدة.

فالخيار المطروح بعد حرب 15 أبريل ليس مجرد اختيار بين الحرب والسلام، ولا بين الحوار والقطيعة، بل هو خيار بين الاستمرار في إدارة أزمة الدولة القديمة، أو امتلاك الشجاعة السياسية لهدم شروطها وتأسيس دولة جديدة. وفي هذا السياق يصبح وقف الحرب مدخلاً ضرورياً لتحرير الدولة من يد السلاح، ويصبح الحوار وسيلة للتأسيس لا وسيلة للشرعنة، وتصبح الشرعية نتاجاً لتعاقد اجتماعي جديد لا نتيجة دعوة يصوغها طرف عسكري، ويصبح المؤتمر الوطني المحلول جزءاً من التاريخ السياسي الذي ينبغي فهمه ومساءلته، لا طرفاً يحدد شروط المستقبل، ويصبح السودان أمام فرصة تاريخية نادرة للخروج من دورة الحروب والتسويات المؤقتة نحو دولة تقوم على المواطنة والسيادة المؤسسية والشراكة بين أقاليمها، وتغلق الطريق أمام عودة البنية التي استنفدت شروط بقائها، وتفتح الطريق أمام تأسيس جديد يليق بحجم الكلفة التي دفعها السودانيون.

## القـــانون كـــأداة للمقـــاومة

# مسيرة د.أمين مكي مدني في تفكيك البنية القمعية لنظام الإنقاذ (3/3)

إيهاب عبدالوهاب بابكر، المحامي

يشكل التاريخ السياسي والحقوقي المعاصر في السودان ساحة معقدة تتداخل فيها ديناميكيات السلطة الاستبدادية المفرطة مع حركات المقاومة المدنية الممتدة. وفي قلب هذه الساحة شديدة التعقيد، يبرز اسم الدكتور أمين مكي مدني (1939-2018) كواحد من أهم رواد الحركة الحقوقية والسياسية الذين واجهوا نظام «الإنقاذ» (1989-2019) بصلابة استثنائية ورؤية استراتيجية نافذة. لم يكن الدكتور مدني مجرد محامٍ تقليدي أو ناشط حقوقي محلي، بل كان مهندساً استراتيجياً للعمل المعارض المنهجي، حيث دمج بين خبرته القانونية العميقة، وعمله في أروقة المؤسسات الدولية والأممية، وقيادته لمبادرات المجتمع المدني، ليخلق إطاراً مقاوماً تجاوز الحدود الجغرافية للسودان ليصل إلى المحافل الدولية ودوائر صنع القرار العالمي.

يقدم هذا المقال تفاصيل ومسارات نضال الدكتور أمين مكي مدني إبان عهد الإنقاذ، مع تسليط الضوء بشكل تحليلي على الآليات التي استخدمها نظام الرئيس المخلوع عمر البشير لقمع المعارضة، وكيف تمكن الدكتور أمين مكي مدني من تحويل المحن الشخصية والاعتقالات التعسفية والتعذيب الجسدي والنفسي إلى منصات دولية لفضح انتهاكات النظام. يقدم المقال تحليلاً شاملاً للتقاطعات بين نضاله الداخلي، بما في ذلك فترات الاعتقال المريرة في ما يُعرف بـ«بيوت الأشباح» ومحاكمات الإرهاب المسيَّسة، وبين دوره الإقليمي والدولي في تشكيل رؤى العدالة الانتقالية وبناء التحالفات الديمقراطية العابرة للأيديولوجيات والتي مهدت الطريق لاحقاً لثورة ديسمبر المجيدة.

### التضامن الدولي الشامل والانهيار القانوني لموقف النظام

بالتوازي مع المعركة القانونية الطاحنة في قاعات محاكم الخرطوم، لم يقتصر الضغط على جبهة الداخل، بل تحول اعتقال الدكتور مدني إلى قضية رأي عام حقوقية وسياسية عالمية. توالت البيانات ومذكرات الإدانة والمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه من كبرى العواصم والمؤسسات الدولية والإقليمية:

الأمم المتحدة: أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف، عبر المتحدثة الرسمية رافينا شامداساني، عن قلقها البالغ والعميق إزاء نمط الاعتقالات والملاحقات القضائية في السودان التي تستهدف قمع المعارضين السياسيين. وشددت على مخاوفها الجدية بشأن صحة مدني والمطالبة بتوفير مساعدة طبية عاجلة وضمانات المحاكمة العادلة والإبلاغ بأسباب الاعتقال.

المقررون الخواص للأمم المتحدة: بادر المقررون الأمميون بتقديم مذكرة شكوى عاجلة ورسالة ادعاءات بشأن خطورة الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في ديسمبر 2014.

الاتحاد الأوروبي: في خطوة سياسية حاسمة، تبنى البرلمان الأوروبي في 18 ديسمبر 2014 قراراً حازماً ومفصلاً أدان فيه بقوة اعتقال الدكتور مدني والمحاكمات الجارية، مطالباً السلطات السودانية بالتزام مواثيق حقوق الإنسان وإنهاء هذه الانتهاكات والإفراج عنه وعن زملائه فوراً.

المنظمات الحقوقية العالمية: أصدرت مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني دولية رائدة، من ضمنها «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)»، و«المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)»، و«المركز الأفريقي لدراسات السلم والعدل (ACJPS)»، والمرصد السوداني، ومؤسسة «محامون من أجل المحامين (Lawyers for Lawyers)»، سيلاً متدفقاً من البيانات الصحفية المشتركة والمناشدات التي تُدين الاعتقال بأقسى العبارات، وتعتبره عملاً انتقامياً واضحاً ومحاولة لمعاقبة مدني على أنشطته المشروعة والطبيعية في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية.

أمام هذا الضغط المزدوج والخانق (فريق دفاع قانوني صلب يفضح هشاشة الأدلة في الداخل، وحملة إدانة وضغط سياسي ودبلوماسي واسع في الخارج)، وتهافت الأدلة الجنائية التي تحاول يائسة الربط بين إعلان سلمي ينادي بالتغيير (نداء السودان) وبين جرائم تقويض الدستور وإثارة الحرب، وجد النظام نفسه في مأزق سياسي وقانوني حرج للغاية.

أدركت حكومة البشير أن استمرار المحاكمة أو إصدار حكم جائر بحق شخصية بوزن أمين مكي مدني سيؤدي إلى عزلة دولية إضافية ولن تصمد أحكامه أمام أي مراجعة. وفي 9 أبريل 2015، وبعد مرور 125 يوماً من الاحتجاز التعسفي والمعاناة والمحاكمات المرهقة، أعلن وزير العدل السوداني فجأة قراره بتجميد القضية وإيقاف الدعوى الجنائية المرفوعة ضدهما. استند الوزير في هذا المخرج إلى استخدام سلطاته التقديرية الاستثنائية الممنوحة له بموجب أحكام المادة 58 من قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991، مما أدى إلى الإفراج المشروط الفوري عنهما.

إن لجوء وزير العدل السوداني لآلية «تجميد» ووقف الدعوى بناءً على سلطة الوزير، وليس إنهاءها بحكم براءة قضائي صريح من المحكمة بعد شطب التهم، هو إجراء كلاسيكي تلجأ إليه الأنظمة الاستبدادية عادة. يُستخدم هذا الإجراء كطريقة مريحة لحفظ ماء وجه النظام، ولتجنب إصدار حكم براءة يثبت بطلان إجراءات جهاز الأمن. والأهم من ذلك، يتم استخدامه للإبقاء على التهم الثقيلة كسيف مسلط وابتزاز سياسي يمكن للنظام إعادة تحريكه وفتح ملفه متى ما أراد في أي لحظة بالمستقبل.

### التقاضي الاستراتيجي الإقليمي: قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان (البلاغ 551/15)

لم يكتفِ المفكر والمحامي الاستراتيجي د.أمين مكي مدني باسترداد حريته الشخصية من سجون الإنقاذ؛ بل اعتبر أن المعركة لم تنتهِ بمجرد إطلاق سراحه. وبدلاً من الركون إلى الراحة بعد محنة الاعتقال وتدهور صحته، قرر نقل المواجهة من ساحة الدفاع المحدودة في المحاكم السودانية المسيطر عليها، إلى ساحة الهجوم الاستراتيجي الإقليمي لضمان عدم إفلات مسؤولي النظام وأجهزته الأمنية من المحاسبة التاريخية، ولتأسيس سوابق قضائية ملزمة تحمي أجيال النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في المستقبل.

أثناء استمرار المحاكمة وفي ظل التعنت الحكومي المبكر، وفي فبراير 2015، تم تقديم بلاغ وشكوى رسمية (551 /15Communication) إلى «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب» (ACHPR) التابعة للاتحاد الأفريقي، بالنيابة عن الدكتور مدني والأستاذ أبو عيسى. تولت رفع هذه الشكوى الاستراتيجية مجموعة متضامنة من كبرى المنظمات الحقوقية شملت الفدرالية الدولية (FIDH)، والمركز الأفريقي لدراسات السلم والعدل (ACJPS)، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT)، ومنظمة ريدريس (REDRESS) المتخصصة في إنصاف ضحايا التعذيب.

استغرق النظر في القضية وقتاً، لكن اللجنة الأفريقية أصدرت لاحقاً حكماً تاريخياً ومهماً للغاية. خلصت اللجنة في تحقيقها المستقل إلى أن دولة السودان، ممثلة في أجهزتها الأمنية والقضائية، قد انتهكت بشكل صريح وموثق وممنهج التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي.

وحدد قرار اللجنة بدقة أن السودان انتهك حقوق الضحايا (مدني وعيسى) في الفئات التالية:

الحق في الحرية والأمن الشخصي (بسبب الاعتقال التعسفي والاحتجاز السري).

الحق في التحرر من التعذيب وسوء المعاملة (نتيجة الحرمان من الأدوية المنقذة للحياة وظروف السجن الإداري للمسنين).

الحق في الحصول على محاكمة عادلة أمام قاضٍ طبيعي (بسبب المحاكم الخاصة).

الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات (بسبب استهدافهم وعقابهم المباشر لتوقيعهم السلمي على إعلان «نداء السودان») الذي ينشد الإصلاح الديمقراطي).

لم يتوقف التقرير الحازم للجنة الأفريقية عند مسألة الإدانة المعنوية والسياسية فقط، بل مضى قدماً ليُصدر أوامر وتوجيهات ملزمة وتوصيات استراتيجية عميقة طالبت حكومة جمهورية السودان باتخاذ إجراءات تصحيحية جذرية، تم تلخيصها في الجدول التالي:

| أوامر وتوصيات اللجنة الأفريقية | الهدف الاستراتيجي والتأثير المستقبلي |
|---|---|
| دفع تعويضات مالية كافية ومناسبة للضحايا (مدني وأبو عيسى) وعائلاتهم. | جبر الضرر المادي والمعنوي الناجم عن الاعتقال الباطل وتشويه السمعة كإرهابيين. |
| إجراء تحقيق حكومي فوري ومستقل وشفاف في ظروف الاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة التي تعرضا لها. | كسر حلقة الإفلات من العقاب (Impunity) التي تحمي ضباط جهاز المخابرات والأمن السوداني. |
| الشروع فوراً في إصلاح تشريعي جذري ومراجعة لقانون الأمن الوطني لعام 2010 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991. | إزالة الأساس التشريعي القمعي ومواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الإقليمية والدولية لمنع تكرار الانتهاكات المنهجية. |
| اعتماد وتنفيذ ضمانات إجرائية وقائية فعالة لمنع ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في كافة أماكن الاحتجاز، وتدريب ضباط الأمن. | تفكيك ثقافة القمع المؤسسي، وضمان خضوع المعتقلات للمعايير الدولية للإيداع. |

**أمام الضغط المزدوج والخانق (فريق دفاع قانوني، وحملة إدانة وضغط سياسي ودبلوماسي في الخارج)، وتهافت الأدلة الجنائية التي تحاول يائسة الربط بين إعلان سلمي ينادي بالتغيير ويين جرائم تقويض الدستور وإثارة الحرب، وجد النظام نفسه في مأزق سياسي وقانوني حرج**

يُعد هذا الحكم القاري من أهم الانتصارات القانونية الرمزية والعملية التي حققتها المعارضة المدنية السودانية ومجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان خلال فترة حكم الإنقاذ. ورغم علم الجميع أن نظام البشير سيواصل نهجه في التعنت وتجاهل تنفيذ القرارات الدولية، إلا أن هذا الحكم شكل وثيقة إدانة قاطعة ومثبتة من أعلى هيئة حقوقية وعدلية في القارة الأفريقية. كما أنه نزع ما تبقى من أوراق التوت عن الشرعية التشريعية لمنظومة القوانين الأمنية السودانية. لاحقاً، استندت القوى الثورية والتنظيمات المهنية بقوة إلى مثل هذه المقررات للمطالبة بإلغاء قوانين جهاز الأمن وحل مؤسساته القمعية إبان انتصار ثورة ديسمبر.

### الصمود المؤسسي: دور مكتب الكارب ومدني للمحاماة

بموازاة نشاطه السياسي الصاخب واشتباكه الحقوقي المباشر مع السلطة القمعية، أدرك د.أمين مبكراً أهمية الاستقلال المالي والمؤسسي لضمان استمرارية المقاومة دون التعرض لضغوط الإفقار. بناءً على ذلك، أرسى قواعد رصينة للعمل القانوني والمهني البحت من خلال تأسيس وقيادة مكتب «الكارب ومدني للمحاماة» كشريك أول ومدير مفوض (Senior Partner)، والذي اتخذ من قلب العاصمة الخرطوم مقراً رئيسياً لعملياته.

عمل هذا المكتب كدرع استراتيجي متعدد الفوائد. فرغم الضغوط الأمنية المستمرة ومحاولات التضييق التي مارسها النظام، استطاع المكتب أن يحافظ على موثوقيته وتصنيفه العالمي ضمن الفئة الأولى العليا (Band 1) كأفضل مكاتب المحاماة في السودان وفقاً لأرقى المؤسسات الدولية لتقييم الأعمال القانونية مثل «تشامبرز آند بارتنرز» (Chambers and Partners)، ووضعه كفائز محلي (Country Winner) لسنوات متتالية من قبل جهات تقييم أخرى.

بنى المكتب سمعته من خلال تقديم خدمات قانونية متكاملة (One-stop shop) وخبرة واسعة ومتميزة في مجالات معقدة مثل قانون الشركات التجاري، التحكيم الدولي (خاصة في قضايا النفط والغاز التي كانت تسيطر عليها الحكومة)، الاستثمارات الدولية، وقوانين البنوك. والأهم من ذلك سياسياً، كان المكتب الممثل القانوني الموثوق لعدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات، وبنوك التنمية، وعدة سفارات أجنبية مؤثرة تعمل في الخرطوم.

الاستمرارية المهنية العالية والأداء المتميز للمكتب شكلت حماية هيكلية حقيقية للدكتور أمين مكي مدني. فهذا التشابك مع المصالح التجارية والدبلوماسية الأجنبية (بما في ذلك عملهم كمستشارين قانونيين فخريين للسفارة البريطانية ووزارة الخارجية والكومنولث FCO)، جعل من مسألة التصفية الجسدية المباشرة لدكتور أمين أو تدمير مكتبه بالكامل أمراً بالغ الكلفة الدبلوماسية والاقتصادية لنظام الإنقاذ أمام المجتمع الاستثماري الدولي.

من ناحية أخرى، وفرت أرباح واستقرار هذه المؤسسة الموارد المستقلة اللازمة لمدني لمواصلة تمويل ودعم برامج المجتمع المدني والعمل الحقوقي دون التعرض لخطر الابتزاز الاقتصادي أو الحاجة لمهادنة مؤسسات الدولة من أجل كسب العيش، وهي الأدوات التي كان يستخدمها النظام لتركيع وكسر شوكة المحامين والنشطاء المعارضين. كما استُخدم المكتب كمنصة استشارية دولية موثوقة لتقديم الآراء القانونية المحايدة للمنظمات الأجنبية في قضايا الجنسية، تشريعات الشريعة المطبقة، وتقييم الدستور وقوانين الجنسية المتأرجحة في السودان.

**وفرت أرباح واستقرار مكتب الكارب ومدني للمحاماة الموارد المستقلة اللازمة لمدني لمواصلة تمويل ودعم برامج المجتمع المدني والعمل الحقوقي دون التعرض لخطر الابتزاز الاقتصادي أو الحاجة لمهادنة مؤسسات الدولة من أجل كسب العيش**

### السنوات الأخيرة، حظر السفر الخفي، والإرث الذي مهد لثورة ديسمبر

بعد الإفراج المشروط عنه في عام 2015، ورغم تقدمه في العمر وتأثر صحته بشكل ملحوظ بفعل تجربة الاعتقال الأخيرة وتراكمات التعذيب في بيوت الأشباح قديماً، لم يتراجع د.مدني قيد أنملة عن خطه المعارض الجذري. بل أستمر بشجاعة لافتة في قيادة المشهد المدني كعضو في المجلس التنفيذي لست منظمات حقوقية، ورئيساً فاعلاً لمبادرة المجتمع المدني، ورئيساً لكونفدرالية منظمات المجتمع المدني السودانية. استمرت مبادرة المجتمع المدني في أداء دورها الحيوي كحاضنة للأفكار التقدمية والتنظيم القاعدي ضمن هيكل تحالف «نداء السودان»، وبقيت قوة دافعة ومؤثرة في الساحة السياسية حتى اندلاع بوادر الثورة في سبتمبر وديسمبر من العام 2018.

لكن، وكعادتها المتأصلة في التعامل مع الرموز الوطنية الصلبة التي تستعصي على التركيع العلني والمحاكمات الفاشلة، لجأت أجهزة أمن ومخابرات نظام الإنقاذ إلى تكتيكات ووسائل التضييق الخفية، والانتقام البطيء، والقتل الإداري. فرض النظام الحاكم على د.أمين حظراً تعسفياً شاملاً من السفر إلى خارج البلاد، كعقوبة مستترة لا تخضع لمراجعة المحاكم.

أدى هذا الإجراء القمعي إلى تداعيات مأساوية بالغة الخطورة، وتحديداً في أواخر العام 2017، عندما مُنع د.أمين بشكل قاطع من السفر إلى العاصمة المصرية القاهرة لتلقي العلاج الطبي المتخصص والضروري لمرض الكلى الذي كان يعاني منه ويستدعي تدخلاً لا يتوفر محلياً. يُعد هذا المنع التعسفي استمراراً عملياً لنهج النظام الموثق في «القتل البطيء» لمعارضيه السياسيين عبر حرمانهم المتعمد من الرعاية الطبية، وهو تكتيك دموي صامت لا يقل قسوة وإجراماً عن التعذيب الجسدي المباشر في الزنازين.

متأثراً بمضاعفات المرض الذي فاقمه الحرمان من العلاج، وصراع طويل وبطولي مع السلطة الاستبدادية، أسلم الدكتور أمين مكي مدني الروح في مستشفى بالخرطوم في 31 أغسطس من العام 2018، عن عمر ناهز 79 عاماً، شكلت وفاته صدمة وخسارة فادحة للحركة الحقوقية والنقابية في السودان والعالم العربي. نعت العديد من الجهات الإقليمية والدولية والمحلية رحيله ببالغ الحزن، بما في ذلك الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والسفارة الأمريكية بالخرطوم، والمركز الأفريقي لدراسات السلم والعدل، ومركز الميزان لحقوق الإنسان في فلسطين الذي اعتبره «من أصلب المناضلين في مواجهة الظلم والاستبداد.. ترك آثاراً واضحة في النضال الإنساني والأخلاقي والقومي، وكانت فلسطين تتصدر اهتماماته».

ويا لمفارقات القدر ومكافآت التاريخ، فقد جاءت وفاة د.مدني قبل بضعة أشهر قليلة فقط من انطلاق الشرارة الأولى لاحتجاجات «ثورة ديسمبر» المجيدة والشعبية في نهاية العام 2018، والتي شكلت تتويجاً لعقود من الغضب والتنظيم، وأسقطت في النهاية نظام الرئيس المخلوع عمر البشير في أبريل 2019.

ورغم أنه لم يعش ليقطف ثمار نضاله ويرى لحظة سقوط النظام الديكتاتوري الذي حاربه ووثق جرائمه لثلاثة عقود متصلة، إلا أن البصمات الفكرية، التنظيمية، والقانونية لمدني كانت حاضرة بقوة ووضوح تام في تفاصيل ساحات الاعتصام بالقيادة العامة وشعارات المتظاهرين. فالمبادئ الدستورية التي رسخها بجهد جهيد في «مقررات أسمرا 1995» وإعلان «نداء السودان 2014»، والمفاهيم العميقة المتعلقة بتفكيك دولة الحزب الصالح دولة المواطنة المتساوية، وحتمية تطبيق العدالة الانتقالية للتعافي الوطني، والمطالبة القطعية بإلغاء قوانين الأمن المقيدة للحريات؛ كل هذه الأفكار هي ذاتها المطالب التي رددتها حناجر الملايين في شوارع الخرطوم والولايات، وشكلت فيما بعد الصلب الفلسفي والقانوني لـ«الوثيقة الدستورية» الحاكمة للفترة الانتقالية.

### خاتمة

يمثل السجل التاريخي الحافل والمعقد لنضال الدكتور أمين مكي مدني، خلال فترة حكم الجبهة الإسلامية (الإنقاذ) في السودان، حالة دراسية مرجعية ونموذجاً استثنائياً لكيفية مواجهة الأنظمة العسكرية والشمولية الطاغية عبر التوظيف العبقري للآليات القانونية، وتعبئة خلايا المجتمع المدني، وربط حركة النضال المحلي المباشر بمنابر الشرعية والمحاسبة الدولية.

لقد استوعب د.أمين، بفضل خلفيته الأكاديمية الرصينة ومناصبه الأممية الرفيعة في قيادة بعثات حفظ السلام ومراقبة الحقوق في أكثر مناطق الصراع دموية وتعقيداً حول العالم (من البلقان وكوسوفو إلى العراق وفلسطين وأفغانستان)، أن الاستبداد الحاكم في الخرطوم ليس طفرة أيديولوجية لا تُقهر، بل هو جزء من ظاهرة عنف سلطوي عالمية يمكن محاصرتها وتفكيكها بمزيج متواصل من العمل السياسي المنظم المتجاوز للأحزاب، والرصد الحقوقي الدقيق والتوثيق الجنائي لجرائم الحرب، والتقاضي الاستراتيجي في المحاكم والمنابر الإقليمية كاللجنة الأفريقية.

من ليالي التعذيب المظلمة ومحاولات التدمير الجسدي في «بيوت الأشباح» في أوائل التسعينيات، مروراً بهندسة الوثائق المؤسسة للدولة العصرية في مؤتمر أسمرا عام 1995، وصولاً إلى بناء تحالف الأضداد التاريخي في إعلان «نداء السودان» وما تلاه من ملاحقة ومحاكمة سياسية في 2014-2015؛ ظل د.مدني ثابتاً كالجبل على مبدأ واحد لا يتزحزح: لا مساومة أو تنازل أبداً عن حقوق الإنسان المطلقة وحق المواطنة المتساوية بلا تمييز.

إن الإرث العظيم الذي تركه الدكتور أمين مكي مدني، متمثلاً في الأحكام القارية التاريخية الصادرة ضد انتهاكات جهاز الأمن السوداني، والمؤلفات الفكرية التأسيسية وعلى رأسها «جرائم الحرب في السودان»، والشبكات الواسعة والمتشعبة من منظمات المجتمع المدني التي رعاها، بالإضافة إلى سيرته كأيقونة مهنية وأخلاقية، يظل اليوم وسيظل مستقبلاً بمثابة البوصلة الأخلاقية والمنارة القانونية للأجيال المتعاقبة من السودانيين الذين يسعون لاستكمال مسار التحول الديمقراطي العسير وتطبيق العدالة الانتقالية.

في نهاية المطاف، لا يمكن، بأي حال من الأحوال، كتابة أو سرد التاريخ الحقيقي لتفكك وسقوط نظام الإنقاذ في السودان دون التوقف طويلاً وبإجلال عند هذا الطود القانوني، والسياسي، والإنساني الشامخ، الذي أثبت بمسيرته وتضحياته أن الكلمة الحرة المتحازة للحق، والموقف المبدئي المدعوم بقوة القانون والمنطق، أقوى وأبقى من كل آليات القمع وجبروت السلطة الغاشمة.

# العدالة الانتقالية في السودان: بين الداخل والخارج

## (سلسلة قانونية في مستقبل المساءلة بعد الحرب)

### حين يطرق القضاء باب مجرم الحرب (1)

د.العبيد أحمد العبيد

إلى ضحايا الحرب السودانية..
وإلى الذين ما زالوا يؤمنون بأن العدالة ليست حلماً، بل مسؤولية. ليست الحروب وحدها هي التي تصنع تاريخ الأمم؛ فالطريقة التي تُحاسِب بها الشعوبُ مرتكبي جرائمها هي التي تُحدد أيضاً شكل مستقبلها. أو كما قال محمد المكي إبراهيم:

من غيرنا يُعطي لهذا الشعبِ
معنى أن يعيشَ وينتصرْ؟
من غيرنا ليُقرِّرَ التاريخَ
والقيمَ الجديدةَ والسِّيَرْ؟

### الولاية القضائية العالمية (Universal Jurisdiction) ومستقبل المساءلة في السودان

ماذا لو كان الرئيس حسين حبري يعلم، وهو يعبر الحدود من تشاد إلى السنغال في ديسمبر 1990، أن باب العدالة سيُطرق بعد ستة وعشرين عاماً؟.

ربما كان سيختار طريقاً آخر. وربما كان سيدرك أن المنفى ليس دائماً ملاذاً آمناً، وأن تبدل الحكومات لا يمحو الجرائم، وأن الزمن قد يؤخر العدالة لكنه لا يدفنها. لم تعد قصة حبري وحيدة، إذ حكمت إحدى المحاكم الهولندية قبل أربعة أيام بالسجن مدى الحياة على مسؤول رواندي سابق تمت إدانته بجرائم حرب وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكبت عام 1994، أي قبل 32 سنة.

واليوم، ينبغي أن يتوقف الفريق عبد الفتاح البرهان، ومحمد حمدان دقلو (حميدتي)، وكل من أصدر أمراً، أو موّل، أو حرّض، أو تستر على جرائم هذه الحرب، أمام السؤال نفسه. فالسلطة لا تدوم، والحروب تنتهي.

أما ملفات الجرائم الكبرى، فكثيراً ما تبدأ بعد أن تضع الحرب أوزارها.

في المقال الأخير من سلسلة «المعادلات الزائفة» ناقشتُ خطورة البحث عن مخرج سياسي يقوم على منح أمراء الحرب شرعية جديدة أو حصانات جديدة. واستشهدت بالتجربة اليمنية، حيث خرج علي عبد الله صالح من القصر محصناً بالمبادرة الخليجية، لكنه لم يخرج من منظومة القوة التي بناها. احتفظ بشبكاته العسكرية والسياسية، ثم عاد بعد سنوات متحالفاً مع الحوثيين، وأسهم في تقويض المرحلة الانتقالية وإغراق اليمن في حرب لا تزال مستمرة.

كان الدرس واضحاً.

إخراج الحاكم من منصبه لا يعني إخراجه من منظومة القوة. والحصانة التي تُمنح باسم السلام قد تصبح الوقود الذي يشعل الحرب التالية. ولذلك فإن النقاش حول العدالة في السودان لا يمكن أن يبدأ من سؤال: كيف نطوي صفحة الحرب؟،

بل يجب أن يبدأ من سؤال أكثر أهمية: كيف نمنع تكرارها؟.

لهذا أبدأ هذه السلسلة الجديدة بعنوان: (العدالة الانتقالية في السودان: بين الداخل والخارج).

وسأحاول فيها تجاوز الفهم التقليدي للعدالة الانتقالية، الذي يحصرها في لجان الحقيقة والمحاكم الوطنية وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات، لأناقش أيضاً ما أسميه «البعد الخارجي للعدالة الانتقالية»: الولاية القضائية العالمية، وتسليم المتهمين، والتعاون القضائي الدولي، وتتبع الأموال، واسترداد الأصول، وهي موضوعات لا تزال غائبة إلى حد بعيد عن النقاش السوداني رغم أنها قد تصبح إحدى أهم وسائل مكافحة الإفلات من العقاب.

وأبدأ بحسين حبري، ليس لأنه كان أسوأ من غيره، بل لأن قضيته أثبتت أن الزمن ليس حليف مجرم الحرب بالضرورة.

حكم حسين حبري تشاد بين عامي 1982 و1990، وخلال فترة حكمه ارتبط جهازه الأمني بحملات واسعة من التعذيب، والقتل، والإخفاء القسري، والاضطهاد السياسي والعرقي.

وعندما أُطيح به، فر إلى السنغال. وربما ظن، كما يظن كثير من الحكام، أن عبور الحدود هو نهاية القصة.

لكن الضحايا لم ينسوا. جمعوا الوثائق، ووثّقوا الانتهاكات، وأنشأوا منظمات، وتعاونوا مع محامين أفارقة ودوليين.

وعندما أُغلقت أمامهم أبواب القضاء السنغالي، انتقلوا إلى القضاء البلجيكي، ثم إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ثم إلى محكمة العدل الدولية، حتى أُنشئت «الغرف الإفريقية الاستثنائية» داخل القضاء السنغالي، وانتهت الرحلة عام 2016 بالحكم على حسين حبري بالسجن المؤبد.

استغرقت الرحلة ستة وعشرين عاماً. لكنها وصلت. وهذه هي الرسالة. قد يستطيع مجرم الحرب أن يؤخر العدالة، لكنه لا يملك أن يمنعها إلى الأبد. وليس المقصود من استحضار تجربة حبري الادعاء بأن السودان نسخة من تشاد، أو أن الطريق سيكون سهلاً أو سريعاً. بل المقصود هو استخلاص حقيقة قانونية وسياسية بالغة الأهمية: الإفلات من العقاب ليس قدراً.

ففي كل مرة يقال إن العدالة مستحيلة، تظهر تجربة جديدة تثبت العكس.

وهذا ما يجعل قضية حبري جديرة بأن تُقرأ اليوم في الخرطوم، كما تُقرأ في بورتسودان، وفي نيالا، وفي الجنينة، وفي كل مكان يعتقد فيه أحد أن القوة العسكرية، أو الحماية الإقليمية، أو النفوذ السياسي، كفيلة بإغلاق ملف الجرائم.

ما الذي جعل ذلك ممكناً؟ الجواب ليس المحكمة وحدها.

بل إصرار الضحايا، وعمل المحامين، وصبر منظمات المجتمع المدني، وتطور القانون الدولي، وتعاون أكثر من دولة.

### مبدأ الولاية القضائية العالمية

لقد أثبتت القضية أن العدالة لم تعد رهينة حدود الدولة التي وقعت فيها الجريمة. وهنا نصل إلى مفهوم قد يصبح أحد أهم أدوات العدالة في السودان بعد الحرب: مبدأ الولاية القضائية العالمية (Universal Jurisdiction). يقوم هذا المبدأ على فكرة بسيطة لكنها ثورية: هناك جرائم تبلغ من الخطورة حداً يجعلها اعتداءً على الإنسانية جمعاء، لا على ضحاياها المباشرين فقط.

ولذلك، تستطيع بعض الدول، وفق قوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية، أن تحقق مع مرتكبي هذه الجرائم وتحاكمهم حتى لو ارتُكبت خارج أراضيها، ولو لم يكن الضحايا أو المتهمون من مواطنيها. وتعرّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر هذا الاختصاص بأنه وسيلة لمنع مرتكبي أخطر الجرائم الدولية من العثور على ملاذ آمن.

ليست هذه الفكرة خروجاً على سيادة الدول، بل هي اعتراف بأن بعض الجرائم أخطر من أن تُترك رهينة للحدود. ولا تقتصر أهمية هذا المبدأ على توسيع الاختصاص القضائي، بل تتمثل أيضاً في رسالته الرادعة؛ فهو يبعث بإشارة واضحة إلى مرتكبي أخطر الجرائم الدولية بأن الانتقال من دولة إلى أخرى، أو تبدل الأنظمة، أو مرور الزمن، لا يضمن لهم الإفلات من المساءلة. فالولاية القضائية العالمية لا تلاحق الأشخاص لأنهم خسروا السلطة، وإنما لأن الجرائم الدولية لا تسقط بمجرد تغيير المواقع أو تبدل الولاءات. وهي، في جوهرها، إعلان بأن الإنسانية بأسرها تملك مصلحة مشروعة في ألا يجد مرتكبو الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، ملاذاً آمناً في أي بقعة من العالم. ولذلك أصبحت الولاية القضائية العالمية إحدى أهم الأدوات القانونية لسد فجوات الإفلات من العقاب عندما تعجز الدولة المعنية، أو تمتنع، عن القيام بواجبها في التحقيق والمحاكمة.

> **الحصانة التي تُمنح باسم السلام قد تصبح الوقود الذي يشعل الحرب التالية. ولذلك فإن النقاش حول العدالة في السودان لا يمكن أن يبدأ من سؤال: كيف نطوي صفحة الحرب؟ بل: كيف نمنع تكرارها؟**

ومن هنا، فإن السؤال الذي ينبغي أن يشغل قادة الحرب في السودان ليس فقط: من سينتصر عسكرياً؟

بل أيضاً: أين سيكونون بعد عشر سنوات؟ وأي دولة سيدخلونها؟ وأي محكمة قد تصبح مختصة بالنظر في أفعالهم؟.

فالخريطة التي ترافق هذا المقال ليست خريطة للهجرة السودانية. إنها، في جوهرها، خريطة لاحتمالات العدالة.

وكل مطار يعبره مشتبه فيه، وكل دولة يقيم فيها، وكل حساب مصرفي يستخدمه، وكل أصل مالي يمتلكه، قد يتحول، يوماً ما، إلى بداية ملف جنائي جديد.

وهنا تكمن الرسالة الأولى لهذه السلسلة: إن العالم أصبح أصغر بكثير مما يظنه مرتكبو جرائم الحرب.

إذا كان الدرس الأول من قضية حسين حبري هو أن الزمن لا يحمي مجرم الحرب، فإن الدرس الثاني لا يقل أهمية: العدالة لا تبدأ بالمحكمة، بل تبدأ بالضحايا.

فالقضاة لم يبحثوا عن حسين حبري من تلقاء أنفسهم، ولم تتحرك النيابات العامة لأن الحكومات أرادت ذلك، بل لأن الضحايا رفضوا أن يتحولوا إلى مجرد أرقام في كتب التاريخ. جمعوا الشهادات، وحفظوا الوثائق، واستعانوا بالمحامين، وصبروا أكثر من ربع قرن حتى أصبح المستحيل واقعاً.

وهذا هو الدرس الذي ينبغي أن يتعلمه السودانيون اليوم.

فالعدالة ليست حدثاً يقع بعد انتهاء الحرب، بل عملية تبدأ أثناء الحرب نفسها. وكل وثيقة تُحفظ اليوم، وكل شهادة تُوثّق، وكل صورة يُتحقَّق من مصدرها، قد تصبح غداً الدليل الذي يفتح باب محكمة في برلين، أو باريس، أو بروكسل، أو نيروبي، أو بريتوريا.

ولهذا فإن السؤال لم يعد: هل يمكن محاسبة مرتكبي جرائم الحرب؟،

بل أصبح: من سيكون أكثر استعداداً للبدء؟.

### أين قد يطرق باب القضاء؟

انتشر ملايين السودانيين في عشرات الدول. ومعهم انتقلت القصص، والوثائق، والضحايا، والشهود، وربما بعض من يشتبه في مسؤوليتهم عن الجرائم. لكن ليست كل الدول سواء. فألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، والسويد، وسويسرا، والنرويج، وإسبانيا، راكمت خبرة كبيرة في التحقيق في الجرائم الدولية، وأنشأت وحدات متخصصة للتعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما تمتلك جنوب إفريقيا إطاراً تشريعياً متقدماً، بينما تمثل السنغال السابقة الإفريقية الأهم بعد محاكمة حسين حبري. وتستحق كينيا اهتماماً خاصاً لما تملكه من تشريع للجرائم الدولية، ودور متنامٍ في التعاون القضائي الإقليمي، وكونها مركزاً مهماً لشرق إفريقيا.

أما دول الجوار السوداني، مثل مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا وجمهورية إفريقيا الوسطى، فإن أهميتها لا تنبع بالضرورة من احتمال إجراء المحاكمات فيها، وإنما لأنها أصبحت خزائن حية للأدلة والشهادات والضحايا. ولا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد دول استضافت اللاجئين، بل باعتبارها جزءاً من خريطة العدالة المقبلة.

> **قد يستطيع مجرم الحرب أن يؤخر العدالة، لكنه لا يملك أن يمنعها إلى الأبد. وليس المقصود من استحضار تجربة حسين حبري الادعاء بأن السودان نسخة من تشاد، بل استخلاص حقيقة: الإفلات من العقاب ليس قدراً**

وفي المقابل، تبرز السعودية وقطر والإمارات وتركيا والأردن بوصفها دولاً قد لا تكون ساحات رئيسية للمحاكمات، لكنها قد تؤدي أدواراً حاسمة في المساعدة القانونية المتبادلة، وتتبع الأموال، وتجميد الأصول، وتنفيذ طلبات التسليم، أو منع أراضيها من أن تتحول إلى ملاذات آمنة لمن يشتبه في ارتكابهم جرائم دولية. فالمساءلة الحديثة لم تعد تعني قاعة محكمة فقط. إنها شبكة كاملة من التعاون الدولي.

### المنفى ليس نهاية الطريق

يعتقد كثير من قادة الحروب أن الهروب إلى الخارج هو نهاية القصة. لكن التاريخ يقول العكس. فحبري عاش في المنفى ستة وعشرين عاماً قبل أن يدخل السجن، وسلوبودان ميلوشيفيتش انتهى في لاهاي، وتشارلز تايلور حوكم خارج بلده، وأوغستو بينوشيه أوقف في لندن بعد أن كان يعتقد أن سنوات الحكم منحته حصانة أبدية.

قد تختلف الوقائع القانونية لكل حالة، لكن الرسالة واحدة: المنفى ليس حصانة، والحدود ليست نهاية العدالة. ولهذا فإن كل قائد يعتقد أن بإمكانه أن يغادر السودان بعد الحرب، ويبدأ حياة جديدة في دولة أخرى، ينبغي أن يتذكر أن كثيراً من القضايا الكبرى بدأت بعد سقوط الأنظمة، لا أثناء بقائها.

### الدور الحقيقي للجاليات السودانية

وهنا أصل إلى ما أعتقد أنه أهم رسالة في هذا المقال. الجاليات السودانية ليست مجرد تجمعات للاجئين. إنها قد تصبح، إذا أحسنت التنظيم، أحد أهم أعمدة العدالة الانتقالية في السودان. إن أخطر ما يمكن أن يفعله السودانيون في المهجر هو أن يتعاملوا مع قوانين الولاية القضائية العالمية بوصفها معرفة أكاديمية، أو مادة للنقاش في الندوات. وأفضل ما يمكن أن يفعلوه هو أن يحولوها إلى أدوات عملية.

فكل لاجئ قد يصبح شاهداً. وكل طبيب قد يوثق إصابة. وكل محامٍ قد يصبح جزءاً من فريق ادعاء. وكل صحفي قد يحفظ دليلاً.

وكل خبير مالي قد يتتبع أموالاً منهوبة. وكل منظمة مجتمع مدني قد تكون بداية قضية تغير مسار العدالة. إن المنفى لا ينبغي أن يكون مكاناً للانتظار، بل ينبغي أن يصبح مساحة للعمل المنظم من أجل العدالة.

### ماذا ينبغي أن يبدأ السودانيون به؟

أولاً، إنشاء تحالف قانوني سوداني عالمي يضم المحامين، والقضاة السابقين، والأكاديميين، ومنظمات الضحايا، والجاليات السودانية، لرسم خريطة للقوانين الوطنية وتحديد الدول الأكثر استعداداً للتحرك.

ثانياً، الانتقال من التقارير العامة إلى ملفات جنائية احترافية، تربط كل جريمة بمسؤول محدد، وتوثق هيكل القيادة، وسلسلة الأوامر، والأدلة، والشهود.

ثالثاً، حماية الأدلة منذ الآن، لأن الوثيقة التي تضيع اليوم قد لا يمكن تعويضها بعد عشر سنوات.

رابعاً، بناء علاقات مؤسسية مع وحدات جرائم الحرب في أوروبا وإفريقيا، وعدم انتظار نهاية الحرب لبدء التواصل معها.

خامساً، تدريب الجاليات السودانية على أساليب التوثيق القانونية، وحماية الشهود، وسلامة الأدلة، بدلاً من الاكتفاء بالنشر العفوي في وسائل التواصل الاجتماعي.

وأخيراً، رفض الانتقائية. فالولاية القضائية العالمية ليست سلاحاً ضد الدعم السريع وحده، ولا ضد الجيش وحده، ولا ضد الإسلاميين وحدهم.

إنها مبدأ قانوني يجب أن يطول كل من ارتكب، أو أمر، أو حرّض، أو موّل، أو سهّل ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، أيّاً كان موقعه أو انتماؤه. فالعدالة التي تختار خصومها ليست عدالة.

### ليست بديلاً عن القضاء السوداني... بل ضمانة له

قد يُساء فهم هذه الدعوة على أنها دعوة لتدويل العدالة السودانية. وهذا ليس صحيحاً. فالأصل، من الناحية القانونية والأخلاقية، أن يحاكم السودانُ أبناءه أمام قضاء مستقل ونزيه. لكن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تُبنى على الأمنيات.

فإذا كان القضاء الوطني عاجزاً أو خاضعاً لنفوذ أمراء الحرب، فإن الولاية القضائية العالمية تصبح صمام أمان ضد الإفلات من العقاب، وتدفع الدولة نفسها إلى إصلاح مؤسساتها حتى تستعيد اختصاصها الطبيعي.

فالولاية القضائية العالمية ليست بديلاً عن القضاء السوداني. إنها حارس له عندما يعجز، وحافز له عندما يتردد.

### رسالة إلى قادة الحرب.. ورسالة إلى الضحايا

أما الرسالة إلى قادة الحرب فهي بسيطة: قد تربحون معركة. وقد تربحون الحرب. وقد تغادرون السودان. وقد تبدلون جوازات السفر. وقد تحصلون على حماية دولة أو دعم حليف. لكنكم لن تستطيعوا أن تختاروا المحكمة التي قد تطرق بابكم بعد عشرين عاماً. فالعدالة الدولية لا تتحرك بسرعة الجيوش. لكنها تتحرك بثبات. وحين تصل، لا تسأل من كان منتصراً في ساحة المعركة.

بل تسأل: من قتل؟ ومن أمر؟ ومن حرّض؟ ومن موّل؟ ومن تستر؟.

أما الرسالة إلى الضحايا، فهي أن العدالة قد تتأخر، لكنها تبدأ منكم. من الذاكرة التي لا تُمحى. ومن الوثيقة التي لا تُفقد. ومن الشهادة التي لا تُباع. ولعل السودانيين لخصوا فلسفة الولاية القضائية العالمية كلها في مثل شعبي بسيط ظل يتردد عبر الأجيال:

«الحق ما بضيع وراه مطالب»، فهذا المبدأ القانوني، في جوهره، ليس سوى ترجمة دولية لهذه الحكمة السودانية العميقة.

**حرية سلام وعدالة**

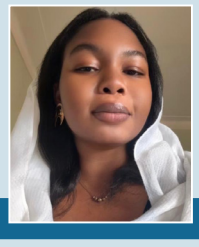

ملاك جمال بله - كمبالا

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 3 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com

# احتفال بالمولد النبوي يجمع اللاجئين السودانيين والقيادات الدينية في سيتا

**سيتا بموكونو: (ديسمبر)**

وسط أجواء دينية وثقافية، أحيا لاجئون سودانيون في منطقة سيتا بموكونو، شرقي العاصمة الأوغندية كمبالا، ذكرى المولد النبوي الشريف، خلال فعالية نظمتها مبادرة «سكة تسامح» الثلاثاء 25 أغسطس 2026، بمشاركة قيادات دينية ومجتمعية وناشطين في المجالين الثقافي والاجتماعي.

وحمل الاحتفال الذي أقيم في حديقة روسكا شعار «إنما أنا رحمة مهداة»، وركز على استلهام قيم الرحمة والتسامح والتعايش، إلى جانب تعزيز التواصل بين أفراد المجتمع السوداني في ظل الظروف التي فرضتها الحرب والنزوح.

وقال الأمين العام لمنظمة الاعتدال للحوار وبناء السلام ومناهضة التطرف، محمد يوسف، إن الاحتفال بالمولد النبوي يمثل مناسبة لاستحضار القيم الإنسانية التي جاءت بها السيرة النبوية، وفي مقدمتها الرحمة والمحبة والتسامح ومكارم الأخلاق.

ودعا يوسف إلى التعامل مع التنوع السوداني باعتباره مصدر قوة للمجتمع، محذراً من توظيف الاختلافات في تغذية الصراعات أو نشر خطاب الكراهية والعنصرية. وأكد أن استمرار الحرب في السودان خلّف آثاراً واسعة على العلاقات الاجتماعية، ما يتطلب جهوداً مستمرة لاستعادة الثقة وتعزيز ثقافة السلام.

وأشار إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه القيادات الدينية من خلال المساجد والكنائس والمنابر المجتمعية في نشر رسائل التسامح وقبول الآخر، والمساهمة في بناء جيل يرفض الكراهية والانقسام.

من جانبه، رحب رئيس مجتمع اللاجئين السودانيين في سيتا، إبراهيم أصيل، بالمشاركين في الاحتفال، معتبراً المناسبات الدينية فرصة للحفاظ على التواصل والترابط بين أفراد المجتمع، خاصة بالنسبة للعائلات التي وجدت نفسها خارج السودان نتيجة الحرب.

وأكد ممثل شبكة الأئمة والدعاة لرتق النسيج الاجتماعي، محمد عوض عبدالله، أن الاختلاف بين السودانيين ينبغي ألا يتحول إلى خصومة، داعياً إلى احترام التنوع وتعزيز الوحدة والتكافل، والعمل من أجل وقف الحرب وحماية المدنيين والأطفال.

وشهدت المناسبة تقديم مدائح نبوية وفقرات إنشادية من فرقة سيتا للغناء والتراث الشعبي، في أول مشاركة لها، في خطوة تهدف إلى إحياء التراث السوداني وتعريف الأجيال الجديدة بموروثهم الثقافي.

وياتي الاحتفال ضمن أنشطة مبادرة «سكة تسامح»، التابعة لشبكة القيادات الدينية لرتق النسيج الاجتماعي، التي تعمل على دعم المصالحات وتعزيز التماسك المجتمعي ومناهضة خطاب الكراهية.

# مولد مليان محبة.. «الحارسات» تجمع السودانيين في أمسية للسلام والأمل

**كمبالا: (ديسمبر)**

في أجواء غمرتها المحبة والفرح واستعادة روح المجتمع السوداني، أقامت منظمة «الحارسات» لحراسة قيم الثورة، الجمعة 28 أغسطس 2026، احتفالاً بالمولد النبوي الشريف تحت شعار «انشروا السلام بينكم»، بمشاركة واسعة من السودانيين في العاصمة الأوغندية كمبالا.

وجاءت الفعالية في وقت يعيش فيه السودانيون خارج وطنهم على وقع تداعيات الحرب المستمرة، لتتحول المناسبة الدينية إلى مساحة للالتقاء واستعادة الإحساس بالأسرة والمجتمع، والتعبير عن الأمل في العودة إلى السودان. ولم يكن الاحتفال مجرد مناسبة دينية، بل شكل مساحة جمعت السودانيين في أجواء عكست روحهم الاجتماعية والثقافية، ومنحت الأطفال والكبار فرصة للفرح والتواصل، واستعادة دفء «اللمة السودانية» التي تأثرت بفعل الحرب والنزوح.

وشهد البرنامج فقرات متنوعة، من بينها زفة المولد النبوي الشريف والمدائح النبوية، إلى جانب برنامج للأطفال ومسرح للعرائس، وبازار للمولد، فضلاً عن معرض يستعرض تاريخ التصوف النسوي، ما أضفى على المناسبة طابعاً دينياً وثقافياً وتراثياً.

وخُصّص جانب من الفعالية للأطفال، الذين شاركوا في أجواء الاحتفال وسط مظاهر من الفرح، في مشهد حمل دلالات الأمل والتعلق بالسودان، فيما أتاحت المناسبة لكبار السن استعادة أجواء اللمة والونسة التي افتقدها كثيرون منذ اندلاع الحرب.

وتخللت الاحتفال دعوات بأن تتوقف الحرب في السودان، وأن يتمكن السودانيون من العودة إلى وطنهم، إلى جانب التأكيد على أهمية التماسك الاجتماعي باعتباره أحد أشكال الصمود في مواجهة آثار الحرب والنزوح.

وأكدت الفعالية أن الحرب، رغم نجاحها في تشتيت السودانيين، لم تتمكن من قتل الأمل في المستقبل، وأن اجتماعهم في المناسبات الدينية والثقافية يمثل مساحة لاستعادة الروابط وتعزيز التضامن ومساندة بعضهم بعضاً.

# تدشين سبعة كتب توثق لتاريخ «تندلتي.. ذاكرة المكان وأثر الإنسان» بالقاهرة

**القاهرة: منى الرشيد نايل**

شهد مركز التسامح للتدريب بالقاهرة أمسية ثقافية مميزة، احتضنت تدشين سبع إصدارات تحت عنوان «تندلتي.. ذاكرة المكان وأثر الإنسان»، في احتفاء بالمدينة وذاكرتها وأهلها، واستعادة لدور الكتابة في حفظ تاريخ المكان وتوثيق أثر الإنسان.

افتتح البرنامج الأستاذ الصادق سمل، مدير مركز التسامح للتدريب، بكلمة رحب فيها بأهل تندلتي وأهل الثقافة والأدب، مؤكداً أهمية مثل هذه المبادرات في تعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي والاحتفاء بالإبداع والتوثيق.

وقدم الأستاذ محمد عبدالجبار البستاني كلمة جمعية عشرة الأيام الخيرية، التي تولت طباعة وتدشين المؤلفات السبعة، مشيراً إلى أن المبادرة تأتي تعبيراً عن ارتباط أبناء تندلتي بمدينتهم وحرصهم على الإسهام في نهضتها، وأن ريع هذه الكتب سيخصص لصالح المساهمة في بناء وإعمار مدينة تندلتي وخدمة أهلها، لتصبح الثقافة والكتاب جزءاً من فعل البناء والعطاء.

أدار المنصة الإعلامي والروائي أباذر آدم الطيب، والذي زينت روايته (سوق القش) منصة التدشين كواحدة من الإصدارات المحتفى بها. واستعرضت الأستاذة منى الرشيد نايل الإصدارات السبع، متناولة مضامينها وما تحمله من شهادات وذكريات وقراءات للمكان والإنسان، وما تمثله من محاولة لجمع شتات الذاكرة التندلتاوية في صفحات الكتب.

وشهدت الأمسية عدداً من المداخلات الثرة والقيمة، شارك فيها كل من الدكتور علي محجوب والبروفيسور نزار غانم، إلى جانب عدد من المثقفين والمهتمين، حيث تناولت المداخلات أهمية التوثيق الثقافي ودور الكتاب في حفظ الذاكرة الجمعية وربط الأجيال بتاريخ المكان وتجارب أهله.

وجاءت الأمسية في أجواء اتسمت بالمحبة والوفاء، حيث التقى أبناء تندلتي وأصدقاؤها من المثقفين والمبدعين حول مشروع ثقافي يتجاوز فكرة إصدار الكتب إلى محاولة لاستعادة الذاكرة وتوثيق تاريخ مدينة ترك أهلها بصماتهم في مجالات متعددة.

ويكتسب المشروع أهمية خاصة في ظل الظروف التي يعيشها السودان، وما تعرضت له المدن والقرى من فقد وتشتت وتهديد لذاكرتها وموروثها؛ إذ تمثل الكتابة والتوثيق أحد السبل لحماية التاريخ الاجتماع، وبذلك تتحول هذه الإصدارات إلى مشروع ثقافي ومجتمعي يحمل رسالة واضحة: أن الكتاب يمكن أن يحفظ الذاكرة، وأن عائد المعرفة يمكن أن يسهم في بناء المكان. والثقافي من النسيان.

ويجمع مشروع «تندلتي.. ذاكرة المكان وأثر الإنسان» بين حفظ الذاكرة وبناء المستقبل؛ فالكتب السبعة لا توثق المكان والإنسان والحكاية فحسب، وإنما تجعل من اقتناء الكتاب والمساهمة في نشره وسيلة للمشاركة في إعادة بناء المدينة وإعمارها.

واختُتمت الأمسية بقصائد من الشعر في حب الوطن وسط تقدير واسع للمبادرة ولكل من أسهم في إنجازها، في تأكيد على أن أبناء تندلتي قادرون، أينما كانوا، على تحويل محبتهم لمدينتهم ولبلدهم السودان إلى فعل ثقافي ومجتمعي يسهم في النهضة والإعمار.

# الإدمان يهدد شباب الثورة السودانية في أوغندا.. «الحرب لم تنتهِ، بل انتقلت إلى الداخل»

## د.أيوب إبراهيم: الإدمان بين الناشطين ليس ضعفاً في الإرادة بل انعكاس لصدمات الحرب وانهيار المعنى

يرى الطبيب السوداني والباحث في الصحة النفسية والاجتماعية، د.أيوب إبراهيم آدم، أن ظاهرة الإدمان وسط الشباب السودانيين اللاجئين في أوغندا، ولا سيما الناشطين والفاعلين المدنيين، لا يمكن التعامل معها باعتبارها انحرافاً فردياً أو ضعفاً في الإرادة، وإنما بوصفها انعكاساً لأزمة أعمق ارتبطت بصدمات الحرب، وفقدان الوطن، وانهيار المشروع السياسي، وتفكك النسيج الاجتماعي.

ويعيش د.أيوب، وهو أيضاً مدافع عن حقوق الإنسان ومؤسس مشروع «من الحرب إلى الأمل»، لاجئاً في أوغندا، حيث يعمل على دراسة ظاهرة الإدمان بين اللاجئين السودانيين الشباب. وقد اختارته منظمة DefendDefenders كمدافع عن حقوق الإنسان لشهر يونيو 2026.

وفي ورقته حول الظاهرة، يكتب د.أيوب من موقع «الشاهد والمحلل، لا من موقع المتفرج»، مؤكداً أن الصحة النفسية ليست ترفاً، وإنما شرط أساسي لاستعادة الفعل الجمعي وبناء السلام.

### الإدمان مرآة لأزمة أعمق

بحسب د.أيوب، فإن الإدمان في سياق اللجوء السوداني بأوغندا «ليس مجرد انحراف فردي أو ضعف في الإرادة»، بل هو «مرآة تعكس أزمة بنيوية عميقة»، نتجت عن تفاعل صدمات الحرب مع انهيار المعنى، وإعادة إنتاج علاقات التبعية تحت عباءة الحماية الإنسانية.

ويشير إلى أن الظاهرة تبدو بصورة مقلقة في مخيم كريانداونقو وشوارع العاصمة كمبالا، حيث يعيش عدد من الناشطين السودانيين في ظروف مختلفة، لكن يجمعهم شعور بالعزلة والاغتراب. ويقول إن هؤلاء الشباب كانوا في مقدمة الحراك الاجتماعي خلال ثورة ديسمبر 2019، لكنهم وجدوا أنفسهم بعد الحرب واللجوء في موقع مختلف تماماً.

فالناشط السوداني، وفق الورقة، لا يصل إلى أوغندا حاملاً أغراضه الشخصية فقط، وإنما يحمل معه «جروحاً متراكمة»: فقدان الوطن، وانهيار المشروع السياسي، وتفكك النسيج الاجتماعي، ومشاهدة الموت عن كثب.

وفي ظل غياب أدوات التعامل مع هذا الإرث الثقيل، يصبح الإدمان، بحسب د.أيوب، «رفيقاً وحيداً» وملجأً مؤقتاً من واقع شديد القسوة.

### بين التبعية والاغتراب

يربط د.أيوب الظاهرة أيضاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها اللاجئون، ويرى أن ما يحدث في المخيمات والمدن الأوغندية ليس أزمة صحية فقط، وإنما نتاج لعلاقات قوة يمكن أن تعيد إنتاج التبعية.

ويشير إلى أن منظومة الإغاثة والحماية الإنسانية لا تقدم المساعدة فحسب، وإنما تنتج، بحسب قراءته، فئات وسيطة تعيش على هامش الإنتاج الحقيقي، من بينها الناشطون والعاملون في المجال الإنساني.

ويصف هؤلاء بأنهم يعيشون حالة من التمزق؛ فهم «جزء من المجتمع لكنهم منعزلون عنه، يتحدثون باسمه لكنها لا تشاركه معاناته اليومية».

وفي كريانداونقو، حيث يشير إلى سهولة انتشار المواد المخدرة وازدياد الطلب عليها، وفي كمبالا حيث المنافسة على فرص البقاء قاسية، يرى أن الناشطين يمكن أن يجدوا أنفسهم في حلقة مفرغة: كلما ازداد الاغتراب ازدادت الحاجة إلى التخدير، وكلما ازداد الإدمان ازدادت الهشاشة والعزلة.

د.أيوب إبراهيم آدم

### عندما تتحول الصدمة إلى إدمان

يضع د.أيوب الصدمة النفسية في قلب تفسيره للظاهرة. ففي غياب الدعم النفسي والمجتمعي، يتحول الإدمان إلى آلية دفاع أمام واقع لا يحتمل. فالناشط الذي كان فاعلاً في الحراك الاجتماعي وحاملاً لراية التغيير، يجد نفسه، بعد اللجوء، في موقع العجز. ويقول إن أدواته السابقة لم تعد تعمل بالطريقة نفسها؛ فالخطاب النضالي لا يحرك الجماهير في المنفى، والتنظيم السياسي يصطدم بالتشتت، بينما ينهار المشروع الثوري تحت وطأة الانقسامات والحرب.

وينتج عن ذلك، بحسب الورقة، «فراغ وجودي»، تصبح معه الكحول والمخدرات وسيلة مؤقتة لملء هذا الفراغ.

وينقل د.أيوب عن أحد الناشطين في كريانداونقو قوله: «كنا نحلم بتغيير السودان، والآن نحلم فقط بجرعة تخفف عنا هذا الألم». كما ينقل عن ناشط آخر في كمبالا قوله: «هنا لا أحد يعرفني، ولا أحد يهتم. المخدرات صديقي الوحيد».

### من المقاومة الفردية إلى التخدير الجماعي

يقدم د.أيوب قراءة أخرى للإدمان بين الناشطين، باعتباره استجابة لبنية اجتماعية وسياسية ضاغطة، وليس مرضاً فردياً منفصلاً عن السياق. فالناشط الذي يلجأ إلى الكحول أو المخدرات، وفق الورقة، «ليس ضعيف الإرادة»، وإنما إنسان يحاول التكيف مع واقع لا إنساني، ويعبّر عن ألمه من خلال جسده حين تعجز الكلمات. لكن د.أيوب يحذر في الوقت نفسه من أن هذه الاستجابة تظل محصورة في دائرة الفعل الفردي، ولا تتحول إلى وعي نقدي جماعي قادر على تحدي علاقات القوة داخل المخيم وخارجه.

ويرى أن غياب البنية التنظيمية والمشروع السياسي البديل قد يجعلان الإدمان بديلاً خطيراً، يهدد بتحويل الناشطين من فاعلين في التاريخ إلى ضحايا يكتفون بتخدير آلامهم.

### الإدمان وخطر فقدان الحراك الاجتماعي

يحذر الطبيب السوداني من أن الخطر لا يتوقف عند الأفراد، قائلاً إن الإدمان بين الناشطين «لا يقتل الأفراد فقط، بل يقتل الأمل في التغيير». فالناشط المدمن، بحسب تحليله، يفقد قدرته على التنظيم، ويضعف إحساسه بالقدرة على التأثير، ويصبح أكثر عزلة وتبعية.

ويرى أن استمرار الظاهرة في كريانداونقو وكمبالا يمكن أن يؤدي إلى انهيار الحراك الاجتماعي الذي كان يأمل في الاستمرار من المنفى، وبالتالي ضياع فرصة إعادة بناء السودان.

ويختصر د.أيوب خطورة الأمر بقوله إن هؤلاء الشباب «ليسوا مجرد ضحايا، هم ثروة السودان الحقيقية، وهم الذين حملوا راية التغيير».

### العلاج بعيداً عن الوصم

لا يرى د.أيوب أن معالجة الظاهرة يمكن أن تتم عبر الوعظ الأخلاقي، وإنما من خلال فهم الإدمان باعتباره استجابة لصدمة جماعية، ثم تقديم تدخلات عملية تتناسب مع السياق الأوغندي.

ويقترح إنشاء برامج علاجية متخصصة في المخيمات والمدن تجمع بين العلاج الطبي والدوائي، والعلاج النفسي، وإعادة التأهيل الاجتماعي، بعيداً عن الوصم والعقاب.

كما يدعو إلى توفير دعم نفسي باللغة العربية السودانية، معتبراً أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، وإنما «وعاء للثقافة والهوية والألم»، وجسر للوصول إلى الشباب السودانيين.

ويشدد كذلك على أهمية برامج التدريب والتشغيل التي تعيد للشباب إحساسهم بالقيمة والفاعلية، وتكسر دائرة الفراغ والتبعية التي تكرسها ظروف اللجوء. كما يدعو إلى توعية المجتمعات داخل المخيمات وخارجها بأن الإدمان ليس وصمة، وإنما مرض يحتاج إلى علاج، وأن معالجة الصدمة النفسية ليست رفاهية، بل ضرورة لبقاء أي حركة تغيير. ويختتم د.أيوب ورقته بالتأكيد على أن الحرب بالنسبة إلى هؤلاء الشباب لم تنتهِ بخروجهم من السودان، قائلاً: «الحرب مستمرة في داخلهم». ويضيف أن إنقاذ هؤلاء الشباب لا يعني إنقاذ أفراد فقط، وإنما «إنقاذ مستقبل أمة بأكملها».

الحرب ليست فقط حرب الرصاص، هناك حرب أخرى بداخلنا.

# مذكرة من القوى السودانية المناهضة للحرب إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي

محمد علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

وفد مجلس السلم والأمن الأفريقي خلال زيارته للخرطوم في أغسطس الماضي

**إلى: الدول الأعضاء في مجلس السلم والامن الافريقي**
**السيدة وزير خارجية دولة بنين، رئيس مجلس السلم والامن الافريقي، معالي الوزيرة كورين أموري برونيه**
**بواسطة السفير هيرفي دجوكبي، الممثل الدائم لدولة بنين بالاتحاد الافريقي**
**السيدات والسادة معالي وزراء خارجية الدول الأعضاء بمجلس السلم والامن الافريقي**
**بواسطة السفراء، الممثلين الدائمين للدول الأعضاء بمجلس السلم والامن الافريقي**
**بصورة الى: السيد مفوض الشؤون السياسية والسلم والامن بالاتحاد الافريقي، معالي السفير بانكولي أدويي**
**من: القوى المناهضة للحرب وغير المصطفة مع أطرافها، وتضم قوى إعلان المبادئ السوداني، وحزب الأمة، والمؤتمر الشعبي، ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات النسائية والشبابية، والشخصيات العامة من المفكرين، والأكاديميين والأدباء والمثقفين.**

**الموضوع: احتجاج ورفض رسمي بشأن البيان الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي بتاريخ 31 أغسطس 2026 بشان الترحيب بمبادرة قائد القوات المسلحة السودانية للحوار السوداني**

**التاريخ: 2 سبتمبر 2026**
**تحية وتقدير وبعد،**

تتقدم القوى المناهضة للحرب وغير المصطفة مع أطرافها في السودان، بموجب هذه المذكرة، إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والى مفوضية الشؤون السياسية والسلم والأمن، بشكوى رسمية واحتجاج على البيان الصادر عن مفوضية الاتحاد الأفريقي بتاريخ 31 أغسطس 2026، والذي رحّبت فيه المفوضية بما أسمته «مبادرة الحوار السوداني–السوداني»، وربطت هذا الترحيب والحوار الداعي له قائد القوات المسلحة السودانية بدعم جهود ومسار الآلية الخماسية.

## أولاً: تجاوز المفوضية موقف مجلس السلم والامن الافريقي والتناقض مع بياناته

تسجّل القوى المناهضة للحرب بقلق بالغ أن بيان المفوضية جاء متجاوزاً، بل مناقضاً، لموقف مجلس السلم والأمن الافريقي كما عبّر عنه وفده عقب زيارته الميدانية إلى الخرطوم في 16 أغسطس 2026. فقد شدد المجلس حينها، ومن قبله بيانه الصادر في 12 فبراير 2026، على ضرورة التوصل إلى هدنة إنسانية تفضي إلى وقف فوري لإطلاق النار كشرط لإطلاق أي عملية سياسية شاملة يملكها السودانيون ويقودونها، كما حذّر من المساس بوحدة السودان، ودعا إلى توسيع قاعدة الشمول في أي مسار سياسي مرتقب.

في المقابل، جاء بيان المفوضية الترحيبي بـ«الحوار السوداني–السوداني» خالياً تماماً من أي إشارة إلى هدنة إنسانية أو وقف لإطلاق النار كشرط مسبق، داعماً بصورة غير مباشرة تقسيم البلاد بقبوله بحوار جزئي في منطقة واحدة من البلاد دون مشاركة الملايين، بل رحّب دون قيد أو تحفظ بمبادرة فردية يتحكم بها طرف واحد من أطراف الحرب. إن هذا التباين الصارخ بين موقف المجلس المعلن وموقف المفوضية يثير تساؤلات جدية حول مدى التزام المفوضية بقرارات وتوجهات المجلس، ويستدعي توضيحًا رسميًا منها بشأن أساس هذا الترحيب وموقعه من قرارات المجلس ذاتها.

## ثانياً: مخالفة بيان مفوضية الاتحاد الافريقي لقرار تجميد عضوية السودان

تذكّر القوى المناهضة للحرب بأن مجلس السلم والأمن قرر، بموجب البيان الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2021 (Communiqué PSC/PR/COMM.1041(2021)، تعليق مشاركة السودان في جميع أنشطة الاتحاد الأفريقي عقب الانقلاب العسكري الذي قاده الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وأن هذا التعليق ما يزال ساريًا وتم تأكيده مجددًا في اجتماع المجلس بتاريخ 12 فبراير 2026، والذي نص صراحة على استمرار التعليق حتى الاستعادة الفعلية لسلطة انتقالية مدنية.

إن ترحيب مفوضية الاتحاد الأفريقي بمبادرة سياسية يقودها ويتحكم بها بشكل منفرد ذات القائد العسكري للانقلاب في 2021 والذي ما تزال عضوية بلاده معلّقة بسبب انقلابه، ومنحها الدعم الإقليمي والمباركة، يمثل مخالفة صريحة لروح وجوهر قرار التعليق ولسياسة عدم التسامح إطلاقاً التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي وميثاقه تجاه التغييرات غير الدستورية للحكم في القارة. فكيف يستقيم تعليق عضوية السودان بسبب انقلاب عسكري، مع الترحيب بمبادرة سياسية يصممها ويديرها ذات الطرف والقائد الذي قاد ونفّذ ذلك الانقلاب، دون اشتراط استعادة السلطة المدنية أو حتى وقف الحرب التي أُشعلت واستندت على ذات الانقلاب الذي هدف الى قطع الطريق امام الانتقال المدني الديمقراطي في اعقاب ثورة شعبية شهدت بها القارة الافريقية والعالم؟

## ثالثاً: تجاهل بيان المفوضية لمشاوراتنا المباشرة مع الاتحاد الافريقي والآلية الخماسية

توضّح القوى المناهضة للحرب أنها، في إطار وثيقة موقفها المشترك من عملية السلام والعملية السياسية الصادرة في 23 أغسطس 2026، أكدت تقديرها للمجهودات التي يبذلها الاتحاد الافريقي والآلية الخماسية، ونقلت مباشرة عبر مشاورات، كتابة وشفاهه، سابقة جرت مع عدد من مكونات القوى المناهضة للحرب مجموعة من المبادئ التي تراها ضرورية لأي مسار تفاوضي جاد، أبرزها: أن تكون الملكية السودانية الكاملة للقرار، بما فيها تحديد المشاركين والأجندة والتوقيت؛ وأن يسبق أي اجتماع تفاوضي رسمي مشاورات منظمة لبناء الثقة والفهم المشترك حول وقف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية، وأن تُستثنى من العملية السياسية بالكامل قوى المؤتمر الوطني وحركته الإسلامية وواجهاتهما لحلهم بالقانون السوداني ولدورهم الموثق في اشعال واستمرار حرب 15 ابريل 2023. كما شددت اجتماعاتنا تلك على أن نجاح أي جهد دولي أو إقليمي لإنهاء الحرب مرهون بتوحيد مسارات الوساطة - ومنها الآلية الرباعية والآلية الخماسية - ضمن إطار واحد منسّق ومتناغم الأهداف، محذرةً من أن تعدد مسارات الوساطة دون تنسيق يُضعف الضغط المطلوب لوقف الحرب، ويفتح الباب أمام تناقضات الوسطاء، وخدمة المصالح الخارجية في دعم أطرافها واستمرار الحرب، وتلاعب أطراف الحرب بالوساطات.

إن بيان مفوضية الاتحاد الأفريقي، إذ يربط ترحيبه بـ«الحوار السوداني–السوداني»، ويرى في ذلك ارتباطاً داعماً لمسار الآلية الخماسية في استراتيجية متماسكة، دون أي إشارة إلى هذه المبادئ التي نقلناها إليها مباشرة، أو إلى ضرورة التنسيق مع مسارات الوساطة الأخرى، خاصة الآلية الرباعية، أو إلى استبعاد المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، يُظهر تجاهلاً لمشاورتنا معها، ويحوّل بصورة ما مسار الآلية الخماسية - ربما على غير إرادتها ورغبتها - إلى غطاء خارجي لتصميم عملية سياسية يشرف عليها قائد القوات المسلحة، لا تستوفي أيًا من الشروط المعروفة لديكم، والتي سبق أن تشاورنا ونقلناها الى مختلف اذرع الوساطة التي يقودها الاتحاد الافريقي عبر الآلية الخماسية.

## رابعاً: ملاحظات جوهرية حول طبيعة حوار قائد الجيش والانقلاب المُرحَّب به

بالإضافة إلى ما تقدم، ترى القوى المناهضة للحرب أن ما يُروَّج له تحت مسمى «الحوار السوداني–السوداني» مبادرة تتحكم في توقيتها ومكانها وأجندتها جهة واحدة من أطراف الحرب، ممثلة في قائد القوات المسلحة السودانية الفريق اول عبدالفتاح البرهان، وتُدار من داخل مناطق سيطرتها، عبر لجنة تهيئة الحوار عيّنتها بنفسها، وتخضع لإشاراته وتوجيهاته، ودون أي التزام معلن بوقف العدائيات أو تيسير وصول المساعدات الإنسانية. وقد فصّلت القوى المناهضة للحرب أسباب رفضها لذلك الحوار، ومقدمة لبديل شامل مهموم بوقف وإنهاء الحرب اولاً عبر عملية سلام متكاملة تستهدف تحقيقه عبر مراحل وخطوات ثلاثة متداخلة، معتمدة على بعضها البعض، ومعروفة في تجارب وإرث الاتحاد الافريقي وعمليات بناء السلام في القارة: وقف فوري وشامل للعدائيات للأغراض الانسانية، مسار للترتيبات السياسية الانتقالية، وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، تحت مظلة خارجية مستقلة ومحايدة فعلًا، تعالج جذور الحرب لا تمظهراتها.

## خامسًا: خطورة ترحيب المفوضية وتداعياته على وحدة السودان ارضاً وشعباً

ترى القوى المناهضة للحرب أن ترحيب مفوضية الاتحاد الأفريقي بهذا «الحوار»، على هذا النحو المجاني وغير المشروط، وفي ظل كل الظروف المحيطة به على الأرض وواقع الحرب في السودان، والترتيبات الجارية له من طرف واحد، لا يخدم أي هدف سوى إكساب شرعية سياسية لقائد القوات المسلحة لاستمرار الحرب لا لإنهائها. فبدلًا من أن يفضي هذا «الحوار» إلى تسوية شاملة تنطلق بداية من وقف الحرب، فإن الحوار يكرّس، من حيث النتيجة النهائية وتنظيمه، الى تفكك السودان وتقسيمه سياسياً، ليضاف هذا التقسيم السياسي إلى تقسيم الأمر الواقع القائم فعلًا على الأرض، والذي صنعته وتستمر في تأكيده المعارك والاقتتال بين طرفي الحرب على مدى أكثر من ثلاث سنوات في كافة مناطق البلاد.

إن ترحيب المفوضية بهذا الحوار، دون تمحيص كافٍ لظروفه وأطرافه ومآلاته، يجعل مفوضية الاتحاد الافريقي -سواء أدركت ذلك أم لم تدركه- شريكاً في تكريس تقسيم السودان سياسياً، بعد أن كرّسته الحرب عسكرياً وجهوياً وإثنياً، وهو ما يضع الاتحاد الأفريقي أمام مسؤولية تاريخية جسيمة تجاه وحدة آقدم دوله في القارة وأعرقها عضوية فيه.

## سادساً: طلباتنا من مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي

بناءً على ما تقدم، تطلب القوى المناهضة للحرب من الدول الأعضاء بمجلس السلم والأمن، وعبر مفوضة الشؤون السياسية والسلم والأمن بالاتحاد الافريقي:

1. مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوضيح رسمي لموقفها من بيانها الصحفي الصادر بتاريخ 31 أغسطس 2026، ومدى اتساقه مع قرارات وبيانات المجلس ومع قرار تعليق عضوية السودان.
2. عقد اجتماع مباشر بين الدول الأعضاء في مجلس السلم والامن الافريقي، ومفوضية الشؤون السياسية والسلم والأمن من جهة، وقيادات القوى المناهضة للحرب وغير المصطفة مع أطرافها من جهة أخرى، للاستماع إلى وجهة نظرنا حول عملية السلام التي نريد، وحيثيات موقفنا الرافض لـ«الحوار السوداني–السوداني» الذي دعا إليه قائد القوات المسلحة، والمبادئ التي سبق أن نقلناها مباشرة إلى الآلية الخماسية، وكما وردت في وثيقة موقفنا المشترك الموقعة في أديس أبابا يومي 22 و23 أغسطس 2026.
3. التمسك بموقف مجلس السلم والامن الافريقي والذي شدد على الهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار الشامل كشرط لأي عملية سياسية، وعدم السماح لأي بيان صادر عن أي جهاز من أجهزة الاتحاد الأفريقي بالالتفاف على هذا الشرط أو تجاوزه، وفي مقدمة ذلك الالتزام الرسمي لمفوضية الاتحاد الافريقي بذلك الموقف تصحيحاً للخطأ.
4. ضمان أن يبقى الاتحاد الأفريقي راعياً محايداً، موثوقاً به وبمصداقيته وسط ملايين السودانيين(ات)، لعملية سلام سودانية شاملة ومتكاملة تضم كل الأطراف المدنية والسياسية والمجتمعية.
5. العمل على توحيد مسارات الوساطة الدولية والإقليمية المعنية بالسودان - ومنها الآلية الرباعية والآلية الخماسية - ضمن إطار واحد منسّق ومتناغم الأهداف والخطوات، بدل تعدد الوساطات وتنافسها واتخاذ المواقف الفردية الضارة بسلام ووحدة السودان، وبما يُضعفها ويفقد مصداقية جهودها في وقف الحرب.

نجدد لأعضاء مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي، وعبره لرئاسة الاتحاد الافريقي، لجهودكم الساعية لإحلال السلام في السودان، ونعرب عن استعدادنا التام للتعاون والتشاور المباشر والمستمر معكم في أي وقت، إيماناً منا بأن سلاماً عادلاً وشاملاً، متكاملاً ومستداماً هو وحده الكفيل بإنقاذ ما تبقى من وحدة السودان وكرامة شعبه.

**ولكم(ن) منا فائق الاحترام والتقدير.**
**القوى المناهضة للحرب**

***

**المرفقات:**
- **وثيقة الموقف المشترك للقوى المناهضة للحرب غير المصطفة مع أطرافها، الصادرة في أديس أبابا، 23 أغسطس 2026**

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
3 سبتمبر 2026م
https://decembernews.com
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com
الأخيرة

## أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تتواصل المعارك في جبال النوبة بين مجموعة الأطورو وقوات الحركة من المجموعات الأخرى، ووصلت إلى حد سيطرة الأطورو على مقر الإدارة المدنية ورئاسة الحركة في كاودا. ولن تتوقف المعارك ما لم يتوصل الطرفان، وبالذات قيادة الحركة، إلى أن الأمر ليس مجرد تمرد عسكري يتم حسمه بالسلاح. هناك نزاع وخلافات حول ملكية الأراضي، وبالذات مع انتشار أماكن التعدين، قائم على أساس قبلي، ويحتاج إلى حكمة وبعد نظر ليتم حله سلميًا.

وضعتُ السطور السابقة كمدخل للحديث عن الحركات المسلحة القائمة على أساس قبلي وجهوي، والمأزق الوجودي الذي تواجهه كلما حاولت تقديم نفسها عبر مانيفستو سياسي يعطيها طابعًا قوميًا أو أيديولوجيًا، إذ سرعان ما تواجه تحديات تشدها إلى الجذر الإثني والقبلي، وتفتتها أحيانًا إلى وحدات قبلية أصغر تتصارع فيما بينها.

ولنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان مثال، فلم يكن هناك نموذج أرقى وأفضل وأكبر منها، بفضل قيادة الدكتور جون قرنق ورؤيته السياسية المتمثلة في السودان الجديد، والتي اجتذبت سودانيين من كل أنحاء البلاد، رغم أن تكوينها الأصلي اعتمد على أبناء جنوب السودان. وفي منتصف الطريق انشقت الحركة على أساس قبلي، فتحالف النوير بقيادة رياك مشار، والشلك بقيادة لام أكول، ضد قيادة الدكتور جون قرنق التي اعتمدت بشكل

## التكوينات الجهوية

أساسي على قبيلة الدينكا.

وحين فقدت الحركة الدكتور جون قرنق، تبخرت كل الأدبيات السياسية والشعارات النضالية السابقة، وصارت الحركة جسمًا يضم الجنوبيين التواقين للاستقلال عن الشمال. وليس في هذا انتقاص من حق الجنوبيين في تقرير المصير وفق إرادتهم الحرة، لكنه دليل على أن الجذر الإثني والقبلي أقوى من الأيديولوجيا والتوجه السياسي. أو لم يقل داوود يحيى بولاد إنه اكتشف، في تجربة الإسلاميين في السودان، أن الدم أثقل من الدين؟.

ومثل هذا ينطبق على حركات دارفور التي لم تعمّر طويلًا قبل أن تنقسم على أساس قبلي: الفور مع عبد الواحد، والزغاوة، بحسب عشائرهم، جزء مع مناوي وجزء آخر مع جبريل إبراهيم.

الأمر نفسه ينطبق على تجربة الدعم السريع وتحالف «تأسيس». هناك صورة ملونة لقيادة «تأسيس» ترى فيها مثقفين وسياسيين من كل أنحاء السودان، لكن حين تنزل إلى الميدان، هناك قوات الدعم السريع ذات التكوين القبلي الواضح بلا مواربة، وصاحبة الممارسات الانتقامية من كل من تصنّفه من الجلابة ودولة 56، وأبناء دارفور من المجموعات الأخرى، وغيرها، بشكل لا يخجل أبدًا من إظهار ذلك، بغض النظر عن المواثيق والشعارات السياسية.

هذا الغطاء سينكشف يوم تتوقف الحرب ويبدأ النقاش السياسي حول مطالب كل طرف. سيعود كل طرف إلى أصله القبلي ومطالبه الجهوية. ولهذا، فإن مواجهة هذه التكوينات في التفاوض أفضل وأوضح من مواجهتها في الميدان؛ فهي تتوحد ساعة القتال وتغطي نفسها بالشعارات السياسية، لكنها تكشف قناعها الحقيقي وتنزاح عنها الأصباغ في ظل السلام.

لهذا نقول إن السلام أفضل. صحيح أن طريقه شاق وطويل، لكن على الأقل سيتوقف الموت والدمار، ونبدأ في مناقشة القضايا الحقيقية التي تفرقنا.

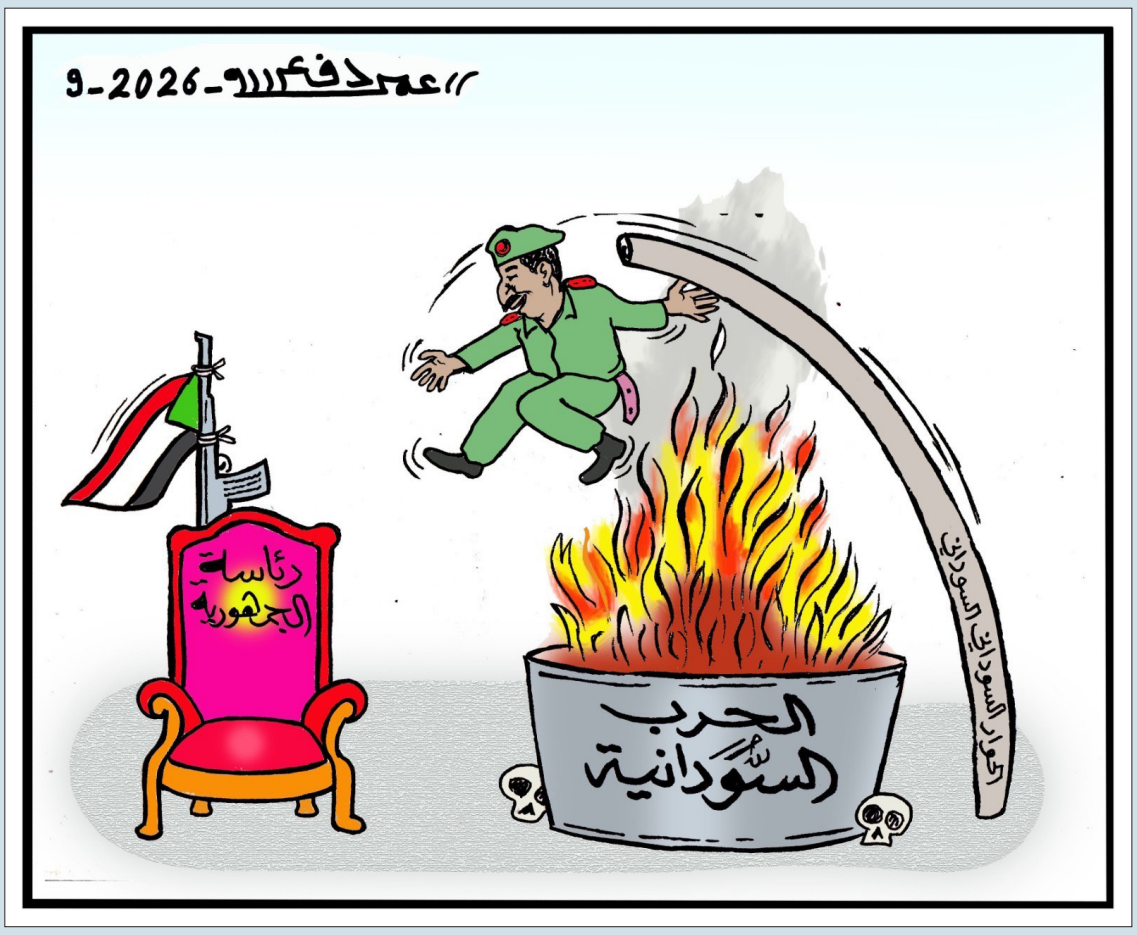

## مسألة

دكتور مرتضى الغالي

### الاتحاد الأفريقي يدعم الحرب في السودان..!

مفوضية الاتحاد الأفريقي صرّحت بدعم الحرب في السودان، وأعلنت عن دعمها لانقلاب البرهان العسكري ولخطة تجزئة الوطن!.

هذا إذا كانت المفوضية تنطق فعلاً بلسان الاتحاد الأفريقي وتعبّر عن مواقفه؛ وهذا ما يتطلب كلاماً صريحاً واضحاً وعاجلاً من رئاسة هذا الاتحاد..! هذا الأمر في غاية الوضوح ولا يحتاج لتفسير أو تأويل، وليس له معنى غير أن المفوضية لا تعترف بميثاق الاتحاد الأفريقي الذي (لا يعترف بالحكومات التي تنشأ عن الانقلابات العسكرية)!!.

المفوضية بالتصريحات التي أطلقتها تجاوزت قرار تجميد عضوية الحكومات الانقلابية، ومضت إلى ما هو أبعد من ذلك بدعم خططها في تجزئة السودان والوقوف في صف الداعين لمواصلة الحرب فيه..!

مفوضية الاتحاد الأفريقي هل دخلت إلى الساحة السودانية لتضفي شرعيّة على خطة قهرية تهدف إلى تجزئة السودان عبر مسرحية سياسية زائفة، ومناورة خادعة تختلق حواراً من جهة واحدة وطرف واحد منغمس في حرب طاحنة قتلت الناس وشرّدت الملايين..؟

مثل هذا (الحوار الأبتر) لا يعبّر إلا عن صانعيه ومزيّفيه، فكيف يتم حوار من طرف واحد والسودان يعاني من حالة انقسام حادة؛ جعلت البلاد مشطورة إلى جزءين لكل منهما جيشه وحكومته..؟!

ألا تعلم المفوضية أن هذا الحوار الكاذب يتم في غياب معظم القوى المدنية والسياسية في السودان..؟!

قبل ساعات فقط من هذه التصريحات الغريبة ألم تشاهد المفوضية اللقاء العريض للقوى المدنية المناهضة للحرب وموقفها من هذا الحوار الانقلابي..!!

يا ترى ماذا تريد المفوضية من وراء تصريحاتها هذه..؟ هل تريد فرض حوار زائف يعارضه معظم أهل السودان ولا يقف خلفه إلا دعاة استمرار الحرب والموت والخراب..؟! هل تظن المفوضية أنها بذلك تخدم السودان..؟! أم تريد أن تزيد أوار الحرب فيه؟!.. وهل تظن أنها بمناصرتها للانقلاب العسكري تستطيع أن تفرض شرعيته الموهومة على السودانيين..؟!

هل أصبح الاتحاد الأفريقي يناصر الانقلابات العسكرية؟، أم أن المفوضية انتهجت طريقاً يخالف مواثيق الاتحاد..؟ لن يخسر من هذا إلا الاتحاد ومفوضيته.. وستبقى مصائر السودان بأيادي أبنائه مهما أصدرت المفوضية من تصريحات أو بيانات.. ولن يصح في البدء والختام إلا الصحيح..!

هذه (الانجذابات الغريبة) التي تصدر من المفوضية سوف يستبين اليوم أو غداً مصدرها ودوافعها وخلفياتها..!

المجد لشعب السودان وثورته الباسلة.. لا للحرب.. لا للانقلاب.. لا للقهر.. لا للحوار الزائف ولا للطغاة.. ولا لتحكّم الانقلابات في مصائر شعب السودان وشعوب القارة.

الله لا كسّبكم..!

## تحاليل للصحة النفسية والجسدية

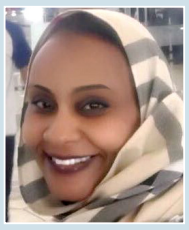

بروفيسور/نعمات الزبير

هل المشكلة حقاً في «نفسيتك؟.. أم أن جسدك يطلب المساعدة؟. السر الذي قد يغير حياتك 180 درجة!. هل سبق لك أن زرت طبيباً نفسياً وطلب منك إجراء تحليل دم واحد.. قبل أن يسارع في وصف الأدوية؟.

ماذا لو قلت لك إن الاكتئاب، القلق، أو انعدام الشغف الذي تعاني منه.. قد يكون سببه الأساسي خلل عضوي ونفسي (أفكارك، مشاعرك، سلوكك) بحت؟.

في هذا المنشور، سأضع بين يديك «خريطة الكنز»: أهم 9 تحاليل للصحة النفسية والجسدية، وهي التحاليل ذاتها التي تطلبها الطبيبة النفسية العالمية د.جورجيا إيدي Dr. Georgia Ede من مرضاها قبل أي خطوة علاجية.

احفظ هذا المنشور عندك، فقد تحتاجه يوماً.. وشاركه الآن، فقد تنقذ به شخصاً يعاني في صمت!.

أهم 9 تحاليل لضبط صحتك النفسية والجسدية:

1. تحليل الهوموسيستين (Homocysteine):

الهدف: يجب أن يكون أقل من 7.

إذا كان أعلى، فهناك مشكلة يجب الانتباه لها!

2. تحليل فيتامين ب 12 (Vitamin B12):

الهدف: يجب أن يكون أعلى من 400.

إذا كان أقل، فأنت بحاجة لمركب فيتامين ب (B complex).

نصيحة موفرة: لا ترهق جيبك بالمكملات الغذائية الغالية! تناول «الكبدة» الطبيعية 3-4 مرات أسبوعياً؛ فهي منجم طبيعي لفيتامينات ب، وستخفض الهوموسيستين بأقل تكلفة.

3. تحليل مقاومة الأنسولين (HOMA-IR):

الهدف: يجب أن لا يتجاوز 1,5.

الخطر: الغالبية يعانون منها (وأشهر علاماتها «الكرش»). مقاومة الأنسولين تمنع وصول الطاقة لدماغك، فيعجز عن استخدام الجلوكوز، والنتيجة؟ اكتئاب، إرهاق دائم، وفقدان للحافز!.

4. تحليل فيتامين د (Vitamin D):

الهدف: يجب أن يكون أعلى من 40.

نقص هذا الفيتامين (الشائع جداً بيننا لقلة التعرض للشمس) يسبب خللاً شاملاً في الجسد والمزاج. الاستمرار على مكمل غذائي ضرورة لمن يعاني من نقصه.

5.تحليل مخزون الحديد (Ferritin):

الهدف: أن لا يقل عن 70 (خاصة عند الإناث بسبب فقدان الدم الطبيعي).

نقصه يستدعي تدخلاً فورياً بمكملات الحديد لرفع المخزون واستعادة طاقتك.

6. تحليل هرمون الحليب (Prolactin)

الهدف: ألا يتجاوز نسبة 20.

هناك علاقة عكسية بينه وبين «الدوبامين» (هرمون السعادة). ارتفاعه يقتل مزاجك، وعلاجه (تحت إشراف طبي) سيحسن نفسيتك بشكل لا يُصدق!.

7. تحاليل عوامل الالتهاب (hs-CRP و ESR):

الالتهابات المرتفعة هي شرارة المشاكل النفسية!.

الحل الأقوى: تناول «أوميغا 3» الصافي (EPA و DHA) بجرعات عالية (2 إلى 3 غرامات) لمحاربة هذا الالتهاب.

8. تحاليل الغدة الدرقية (T4، TSH، T3):

الغدة الدرقية هي «دينامو» الجسم.. أي خلل فيها ينعكس فوراً على شكل اضطرابات نفسية ومزاجية. الاطمئنان عليها خطوة لا غنى عنها.

9. جرثومة المعدة وحساسية الغلوتين:

صحة عقلك تبدأ من أمعائك! مشاكل المعدة وتسرب الأمعاء (Leaky Gut) تدمر الصحة النفسية ببطء. التحقق منها كخطوة مبدئية أمر بالغ الأهمية.

الخلاصة والحل الجذري:

هنالك عدد من المشاكل النفسية يمكن إصلاحها عبر «العلاجات الأيضية»، وعلى رأسها نظام الكيتو دايت الطبي. هذا التدخل العلاجي له تأثيرات إعجازية قادرة على ترميم صحتك النفسية من جذورها العضوية وتغيير حياتك 180 درجة!.

## ماذا حدث لفن الرواية عندما جاء نجيب محفوظ؟

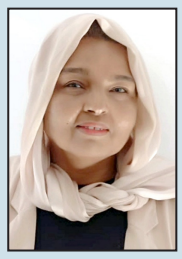

أماني أبو سليم

حين نعيد فتح «الثلاثية» أو نمر على «زقاق المدق» نجد أننا نعيد معايشة زمن كامل بتفاصيله الصغيرة. للرواية، إلى جانب الحكي، قدرة على حفظ زمن كامل، من خلال تفاصيله الصغيرة أكثر من عرض أحداثه الكبرى مثلاً أسرة تتبدل كما في «بين القصرين»، شاب يكتشف معنىً جديداً كما فعل كمال عبد الجواد، وامرأة تبحث عن حياة مختلفة كما فعلت زهرة في «ميرامار».

هذا ما فعله نجيب محفوظ، وأحد أهم إضافاته أنه جعل الرواية سجلًا حيًا للتحولات الاجتماعية في مصر. على امتداد أكثر من نصف قرن، جعل الحياة اليومية مادة للرواية، والتقط التحولات الكبرى من خلال حياة الناس العاديين، فصارت أعماله صورة متحركة للمجتمع المصري وهو يتغير من جيل إلى آخر.

رحل نجيب محفوظ في 30 أغسطس 2006 بعد أن منح مصر، والعالم، خمسين عاماً من الكتابة عنها. في الذكرى العشرين لرحيله، ربما تكون فرصة مناسِبة لأن نتوقف عند ما تركه لفن الرواية.

قبل محفوظ، كان للرواية العربية تاريخ طويل من التجريب والتأسيس. في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تشكلت الرواية الحديثة تحت تأثير الترجمة والرواية التاريخية والصحافة والتراث، وكانت بعض الروايات تمزج بين فن الحكي والمقال والتأمل الفكري. ثم تطورت مع محفوظ إلى استكشاف الإنسان من خلال تقلباته: خوفه، طموحه، ضعفه، تناقضاته، وأثر المجتمع والأحداث فيه.

لم يكن محفوظ مجرد امتداد للرواد، وإنما حلقة انتقال أساسية بين الرواية العربية في مرحلة تأسيسها والرواية العربية الحديثة. انظر إلى «أولاد حارتنا»: هنا لم تعد الرواية تحكي فرداً، بل شبكة كاملة من الشخصيات والعلاقات، حتى تصبح الحارة نفسها بطلة العمل. وفي «الثلاثية»، حرر محفوظ الشخصية من كونها تمثل فكرة، كما شخصية السيد أحمد عبد الجواد الذي بالإضافة لتمثيله الرجل الشرقي كفكرة، فقد كان شخصية روائية لها رغبات ومخاوف ومصالح وأوهام وتناقضات، نفهمها حتى حين لا نتفق معه.

ومع تعدد الأصوات ووجهات النظر في رواية مثل «ميرامار»، لم يعد صوت الكاتب هو الصوت الوحيد الذي يفسر ويحكم، بل ترك للشخصيات أن تتحدث، وللقارئ أن يبني تصوره الخاص.

المكان والزمان يمثلان عند محفوظ أكثر من خلفية للأحداث. الحارة في «أولاد حارتنا»، البيت في «بين القصرين»، المقهى في «زقاق المدق»، العوامة في «ثرثرة فوق النيل»، والقاهرة في كل أعماله تقريباً، كلها تتحول عنده إلى عناصر فاعلة في بناء الرواية، وأحياناً إلى رموز لمعانٍ أكبر وأشمل.

ومن أهم ما يميز محفوظ الروائي تلك اللغة البسيطة التي لم يجتهد لتزيينها، بل تركها واضحة وقريبة، لكنها قادرة على حمل الشخصيات والأفكار والرموز. هكذا انتقل بالرواية من الحكاية إلى بناء عالم روائي مميز، ومن الشخصيات النمطية إلى الشخصيات المركبة، ومن وصف الحال إلى معايشته من خلال شخصيات حية نكاد نراها من لحم ودم.

بدأ محفوظ مشروعه الروائي في الثلاثينيات من القرن الماضي، وامتد نصف قرن، نشر خلالها خمساً وثلاثين رواية، حسب دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو رقم يجعله من أغزر الروائيين العرب إنتاجاً في القرن العشرين. كان يجرب أداةً ثم يضيف أخرى، فكتب الرواية التاريخية في بداياته في الثلاثينات حتى منتصف الأربعينيات مثل «رادوبيس»، ثم الواقعية مثل «خان الخليلي» و«الثلاثية» من منتصف الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات، لينتقل إلى الأسطورة والرمز والفلسفة بعدها في «أولاد حارتنا» و«الحرافيش». في كل ذلك كان يختبر سؤالاً واحداً بأشكال مختلفة:

إلى أي مدى يمكن للرواية أن تمسك بحياة الإنسان دواخله وخارجه؟.

كتب محفوظ عن مصر والمجتمع المصري كعوالم لرواياته، وفي نفس الوقت جعلهما مادة لاختبار إمكانات فن الرواية. إبداع الروائي حين يجعل التفاصيل الصغيرة تتسع للمعاني الكبيرة، تفصيل صغير لشخص عادي في حارة أو قرية، نُقل بصدق، قد يعبر عن الإنسان في أي مكان.

وربما هذا ما أضافه نجيب محفوظ لفن الرواية: أن حوّلها من حكاية تُروى إلى عالم يُعاش، تصنعه تفاصيل صغيرة وعادية، لتعكس صورة أكبر لعوالم تُحَس وَلا تُرى.